التقرير السنوي ٢٠١٢

التعليم لمستقبل أفضل

هيئة ضمان جودة التعليم و التدريب
Quality Assurance Authority for Education & Training

صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى

صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر

فهرس المحتويات

مهام هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب	٦
كلمة سعادة السيد عبدالعزيز بن محمد الفاضل رئيس مجلس الإدارة	٩
كلمة الدكتورة جواهر شاهين المضحكي الرئيس التنفيذي لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب	١٢
أعضاء مجلس الإدارة	١٦
أعضاء الإدارة التنفيذية	١٨
الملخص التنفيذي	٢٢
وحدة مراجعة أداء المدارس	٢٨
وحدة الامتحانات الوطنية	٤٢
وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني	٥٦
وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي	٧٠
الإطار الوطني للمؤهلات	٧٨
الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب	٨٠
الخلاصة	٨٤
الملحق	٩٠

مهام هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب

ضمن إطار المشروع الوطني لإصلاح التعليم والتدريب الشامل الذي أطلقه حضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمين، تم اتخاذ قرار خاص بضمان جودة التعليم في مملكة البحرين، على المستويات كافة، وبناءً على المرسوم الملكي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٨، والمعدل بالمرسوم الملكي رقم (٦) لسنة ٢٠٠٩.

تم إنشاء هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب التي أُوكلت إليها بحسب المادة (٤) من المرسوم مهمة "مراجعة جودة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية في ضوء المؤشرات الاسترشادية التي تضعها الهيئة"، كما تقوم بنشر تقارير المراجعة ورفع تقرير سنوي عن النظام التعليمي والتدريبي بشكل عام في المملكة، متضمناً النتائج والتحسينات التي تمت في النظام التعليمي والتدريبي نتيجة لأعمال الهيئة.

الرؤية

أن نكون شركاء في تطوير نظام تعليم عالي الجودة في مملكة البحرين ينافس المستويات العالمية.

الرسالة

كهيئة مستقلة، نضمن جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين من خلال:

- إجراء مراجعات لأداء المدارس، ومؤسسات التدريب المهني، ومؤسسات التعليم العالي؛ العامة والخاصة، وذلك لأغراض تحديد المسؤولية، وتحسين جودة ما يتم تقديمه
- بناء وتنفيذ نظام الامتحانات الوطنية للمدارس
- نشر التقارير عن نتائج المراجعات والامتحانات الوطنية
- توطيد سمعة البحرين باعتبارها مرجعية ريادية في ضمان جودة التعليم على الصعيدين الإقليمي والدولي

القيم

تتمثل القيم التي نتخذها نبراساً لإنجاز أعمالنا فيما يلي:

- المهنية
- العدالة
- الشفافية
- الثبات
- النزاهة
- المصداقية
- الالتزام بتطبيق أفضل الممارسات الدولية.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

أتشرف بأن أخط في هذا التقرير كلمتي الأولى رئيساً لمجلس إدارة هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، وقد مضت أربع سنوات على تأسيس هذه الهيئة الفتية، التي أعطت الكثير، وما يزال أمامها الطريق طويلاً وممتداً لتحقيق المزيد من العطاء والتحسين في مجال جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

في البدء أودُّ أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء، نظير تحمله أعباء السنوات الأولى من تأسيس الهيئة، وهي المرحلة الحرجة التي احتاجت إلى حنكة معاليه، حيث تلازمت متابعته الدقيقة والحثيثة لكل التفاصيل التي من خلالها، وبالتعاون مع مجلس الإدارة والفريق التنفيذي، استطاعت الهيئة أن تخط طريقها واضحاً أمام الجميع ووصولاً نحو تحقيق أهدافها ومراميها، إذ وضعت معها العلامات البارزة التي نهتدي بها اليوم. فكل الشكر لمعاليه لما بذله من جهد لا يُبارى؛ إذ مهّد لمن بعده درباً واضح المعالم، سنعمل جاهدين على السير على نهجه الذي أرسى فيه أسس النظام المتكامل لمراجعة الجودة في مؤسسات التعليم والتدريب في المملكة.

في السنة الرابعة من عمر هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، يُضيء أمامنا عدد من العلامات التي لا يمكننا تجاوزها، على صعيد التنظيم الداخلي للهيئة، أو على صعيد تفاعلها مع مؤسسات التعليم والتدريب. فقد بدأت في العام الأكاديمي الحالي ٢٠١١ – ٢٠١٢ الدورةُ الثانيةُ لمراجعات أداء المدارس ومؤسسات التدريب المهني، وكانت الهيئة قد حصلت على كمٍّ هائلٍ من المعلومات والبيانات الراجعة من المؤسسات التي سبق وأن تمت مراجعتها في الدورة الأولى، بما يعيننا على تحليلها، ومراجعة عملنا في الهيئة من خلالها، وتعديل المسارات فيما يواكب المستجدات في هذا الشأن، ورسم الخطط المستقبلية على هداها؛ إذ إنها جميعاً تصب في اتجاه واحد يؤكد على ضمان تطور الممارسات في الكثير من المؤسسات التعليمية والتدريبية المعنية فيما بين المراجعتين الأولى والثانية، وهو أحد أهم الأهداف التي تسعى الهيئة لترسيخها ثقافةً وممارسةً من قبل العاملين في القطاعين التعليمي والتدريبي.
ومن الأمور التي تحتفي الهيئة بإنجازها، إجراء الامتحانات التجريبية للصف ١٢ (الثالث الثانوي) في المدارس، التي نأمل من خلال تطويرها في السنوات القليلة المقبلة أن تكون بمثابة جواز مرور الطالب للدراسة في الجامعات.

كما شهد هذا العام بداية تطبيق وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي الإطار العام للمراجعة الجديد "مراجعة البرامج في الكلية"، والذي تسعى الهيئة من خلاله إلى مراجعة جميع البرامج الأكاديمية المطروحة في كل كلية دفعة واحدة، وهي مرحلة تمتد من خمس إلى سبع سنوات ليتم الانتهاء من مراجعة جميع البرامج في كل الكليات الجامعية في المملكة، وكلنا أمل أن يتمخض عن هذه المراجعات ممارسات تتواكب مع ما نتطلع إليه من تحسين عام في جميع برامج الدراسات العليا لدينا.

أما فيما يخص الإطار الوطني للمؤهلات الذي أسندت مهامه وتشغيله إلى هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب مؤخراً، فإن الهيئة تتفهم عالياً هذه المهمة الحساسة التي تتطلع إليها جميع دول العالم، إمَّا تطبيقاً وإمَّا تحسيناً وتجويداً لما يجري تطبيقه، وهو أن تكون هناك منظومة وطنية متكاملة تقيّم المؤهلات الموجودة في الساحة، وتعمل على تحليلها وتقييمها بحسب مستوياتها وتنظر إلى المؤهلات التي يحصل عليها المواطنون والمقيمون، وتعايرها بالمؤهلات الوطنية. وفي سياق مرحلة التخطيط والإعداد، بذل الفريق المختص جهوداً كبيرة مشكورة، ساهمت في وضع أسس الإطار وآليات تطبيقاته بعد دراسة موسعة تلبي متطلبات التعليم والتدريب المحلية، ومعايير الجودة العالمية.

فبعد اعتماد مجلس الوزراء الموقر خلال العام المنصرم ضم الإطار الوطني للمؤهلات، تترقب الهيئة صدور المرسوم الملكي الذي يقضي بإعادة تنظيم الهيئة وإعادة تسميتها بـ "الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب" تلبيةً لحاجات ذلك التوسع في سياق الجهود التنسيقية لتطوير التعليم والتدريب.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أؤكد على الدور الحيوي الذي يؤديه شركاءُ الهيئة الرئيسيّون في الإطار الوطني للمؤهلات، لا سيما المرحلة التجريبية من تطبيقه، والتي انطلقت مطلع أكتوبر ٢٠١٢، وتستمر حتى موعد التطبيق الفعلي للإطار في ٢٠١٤.

فكل الشكر والعرفان للمؤسسات المعنية بقطاعي التعليم والتدريب بشقيه الحكومي والخاص، على مشاركتهم الفاعلة ودورهم الأساسي في مسيرة التعليم والتدريب في المملكة، فكل من تلك المؤسسات تركت بصمة جهودها التحسينية على طريق تطوير التعليم والتدريب في مملكتنا الغالية.

وأوجه إشادتي على وجه الخصوص إلى الجهات القائمة على مؤسسات التعليم والتدريب على تعاونها وتكريسها لمشاريع تحسينية تخدم أهداف التطوير والتحسين في سياق متصل من العمل التنسيقي المشترك، بما فيهم وزارة التربية والتعليم، ووزارة العمل، ومجلس التعليم العالي، فجميعهم مشكورين على مساعيهم الدءوبة.

وبعد النجاح الباهر الذي حققه المؤتمر الأول لجودة التعليم والتدريب الذي نظمته الهيئة في العام ٢٠١١، فإن الدافع اليوم صار أكبر من أجل تنظيم المؤتمر الثاني الذي سيأتي في موعده أيضاً في ٢٠١٣، والذي باتت الجهات المعنية والمختصون يتطلعون إليه، لما لمسوه من فوائد تحققت في المؤتمر الأول الذي استقطب أهم الخبرات العربية والعالمية تحت سقف واحد، وجرى فيه تبادل غزير للخبرات الغنية في مجال ضمان جودة التعليم والتدريب والآفاق المستقبلية لهذا الموضوع الحيوي.

إنه منذ تشريفي بالثقة الملكية السامية في شهر مارس ٢٠١٢، لأصبح رئيساً لمجلس إدارة الهيئة، وأنا ألمس الرعاية الكاملة والمؤازرة من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، حفظه الله ورعاه، والمتابعة القريبة، والتزوّد بصائب الرأي والرؤى المستقبلية لصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه، والدعم اللامتناهي والحرص الكبير الذي يبديه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد نائب القائد الأعلى، والتوجيهات المستمرة من قبل سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس اللجنة الوطنية لتطوير التعليم والتدريب، الذين لهم أعظم الأثر في دفع عمل الهيئة إلى الأمام منذ تدشينها في عام ٢٠٠٩ .

كما أخصّ بالشكر والثناء أيضاً أعضاء مجلس إدارة هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ورئيسها التنفيذي الدكتورة جواهر شاهين المضحكي وجميع منتسبي الهيئة الذين يبدون حماساً كبيراً، وعطاء غير محدود من أجل إنجاز العمل الضخم المضني الذي يُسند إليهم.

فباسمي وباسم جميع المنتسبين إلى هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، أتشرف بأن أرفع إلى المقام الرفيع لقيادتنا الرشيدة التقرير السنوي للعام ٢٠١٢، ليكون لبنة من لبنات الخير والبناء والعطاء، في سبيل تحقيق تطلعات مملكتنا الغالية للوصول إلى تحقيق الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠، ونحن إذ نكون بذلك قد تمكنا من تحقيق ما وعدنا به من إرساء ثقافة في المؤسسات التعليمية والتدريبية أساسها الجودة وضمانها في كل ما يخص التكوين التربوي والتعليمي والقيمي لأبناء هذا البلد العزيز.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

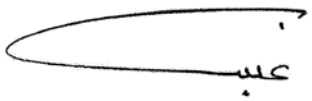

عبدالعزيز بن محمد الفاضل
رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي

بسم الله الرحمن الرحيم

سيكون من الواجب علينا، قبل البدء في استعراضٍ أولي لما تم إنجازه وتحقيقه في العام الماضي، أن نتوجه بالشكر الجزيل والعرفان العميق، للدور الكبير الذي قام به معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس الإدارة السابق لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب على الجهود المضنية والمخلصة التي قادها معاليه منذ أن كانت الهيئة فكرة، حتى أرسى أركانها لعدد من السنوات التي تلت، والتي وضعتنا جميعاً على المسار الصحيح، وتكبّد معاليه الكثير من المهام الصعاب، فكان المشجع والقائد لفترة التأسيس الحرجة، والمليئة بالتصورات والأفكار والرؤى، والصعوبة في هذه الفترة تتمثل في امتزاج كل هذه التطلعات، والخلفيات الثقافية والعملية التي يأتي منها العاملون في هذه الهيئة، فكان التوجيه المستمر، والخبرة الواسعة لمعالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة، هي رائدنا، فجزاه الله عن ذلك خير الجزاء، فللمؤسسين دائماً المكانة العالية والفضل الذي لا يُنسى.

كما لا يفوتني هنا أن أسجل تقديري وترحيبي بسعادة الأستاذ عبدالعزيز بن محمد الفاضل وزير شئون مجلسي الشورى والنواب، رئيساً جديداً لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، الذي لم يتوانَ منذ الأيام الأولى لتولي سعادته دفة رئاسة مجلس إدارة الهيئة في إبداء التفاني والإخلاص، والالتزام والحرص الشديد على التأكيد على نهج الهيئة وتطلعات تطوير التعليم والتدريب في المملكة، التي من شأنها أن تقدم لخطط التنمية أساساً تطويرياً متيناً.

وبينما نحن بصدد تقديم تقريرنا السنوي للعام ٢٠١٢، وإذا ما التفتنا إلى ذلك العام ، فإننا لا شك سنراه من الأعوام التي واصلت فيه هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب سعيها المتنامي من أجل تطبيق جميع خططها على الأصعدة المختلفة سواء داخل الهيئة أو خارجها، وذلك على الرغم من الصعوبات التي واجهت مملكة البحرين، لتبقى مسيرة الإصلاح نبراس العمل والجهود التنسيقية والتطلعات السامية التي تنشدها مملكتنا الغالية حفظها الله وقيادتها وأهلها من كل سوء وشر. فالعام المنصرم يأتي ليعكس فترة حافلة بالإنجازات وشاهدة على التوسع في نطاق عمل الهيئة، تجلت أبرزها فيما أنجزته الهيئة على صعيد خطط عملها الإستراتيجية في مراجعة مؤسسات التعليم والتدريب كافة وانتقالها إلى دورات ثانية من مراجعة المدارس الحكومية ومؤسسات التدريب المهني، والبدء في مراجعة المدارس الخاصة التي خضعت في فترة سابقة من عام ٢٠١٠، إلى مرحلة مراجعة تجريبية شملت عدد منها ومن رياض الأطفال، هذا فضلاً عن الإعداد للبدء في المرحلة التجريبية من تطبيق الإطار الوطني للمؤهلات في أكتوبر ٢٠١٢، ليمهد عمله كوحدة أساسية خامسة تنضم إلى وحدات عمل الهيئة الأربع الأخرى مع صدور المرسوم الملكي بشأنه قريباً بإذن الله تعالى.

إن التوسع الذي شهده عمل الهيئة خلال الفترة المنقضية، يأتي ليقدم نموذجاً ملموساً يعكس جدية السعي نحو رفع الكفاءة التعليمية والمهنية التي تتطلع إليها المملكة في مستقبل الفرد البحريني، وذلك من خلال تعزيز مشاركة الهيئة في تحقيق تطلعات الإصلاح المنهجي المتكامل مع جملة مبادرات المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب. ولعل واحدًا من المؤشرات الملموسة التي خرجت بها الهيئة في مراجعة الأداء المدرسي، هو التطور الحاصل في أداء العديد من المدارس، والتزامهم بالمعايير التي وضعتها الهيئة، وارتفاع مستوى أداء العديد منها إلى مستويات أفضل، وازدياد أعداد المدارس الحاصلة على تقدير "ممتاز"، وخروج عدد آخر منها من التقديرات الضعيفة (غير ملائم) إلى تقديرات أفضل.

وبالرغم من التحسن المشهود، إلا أنه ما زال أمام مسيرة التحسين والتطوير، التي يتشارك في تحقيقها الجهات المعنية كافة، الكثير لدفع أداء جميع المدارس إلى مستويات التميز، خاصةً أن نتائج عمل الهيئة أظهرت أن عدداً من المدارس تراجع مستواها في دورة المراجعة الثانية، وقد يُعزى ذلك إلى عدة أسباب، من أهمها: عدم وضوح مفاهيم تجويد العمليات التعليمية التعلميّة لدى إدارات المدارس، وعدم متابعة عمليات التخطيط بشكل جيد للحفاظ على مستوى أدائها وتطويره. وفي السياق ذاته، لا تزال مدارس البنات تتفوق على مدارس البنين من حيث الأداء ونيل التقديرات العالية، الأمر الذي يعد ظاهرة تستوجب الدراسة للوقوف على الأسباب ووضع الحلول الناجعة، مع الحاجة إلى استمرار تقديم الدعم اللازم لمدارس البنين من قبل المعنيين لضمان تحسين الأداء وارتقائه عاماً بعد عام.

وما ميّز هذا العام أيضاً هو مراجعة المدارس الخاصة وذلك لأول مرة، لتكون السنة ٢٠١٢/٢٠١١، هي سنة الأساس التي سننطلق منها في السنوات اللاحقة إن شاء الله في تقييم أداء هذه المدارس التي بلغ عددها ١٤ مدرسة تمت مراجعتها.

وإذا كان جميع ما تقدم هو بين أيديكم في هذا التقرير، والذي يتّبع المنهجية ذاتها التي سارت عليها تقارير هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب في السنوات الماضية، من حيث الوضوح والشفافية، أملاً في التطوير والإصلاح ووصولاً إلى الأهداف الوطنية العليا التي أنشئت من أجلها هذه الهيئة؛ فإن التطوير والتحديث الداخلي في عمل الهيئة مستمر دون توقف.

إذ لا تزال هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب تستقطب أفضل الكفاءات والعناصر الوطنية، التي أثبتت قدرتها العالية على الاندماج في هذه النوعية الجديدة من العمل، وأدّت فيه أفضل الأداء، حتى غدت خبرات لامعة تتطلع لاستقطابها هيئات مشابهة؛ نظراً لما تبديه من احترافية عالية، وقد تمت الاستعانة بخبراتهم في مواطن عديدة كالصين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان. كما أن الهيئة في تطوير مستمر لكوادرها العاملة على جميع المستويات الإدارية والفنية وذلك إيماناً منها بأن ليس للمعرفة حدود.

وفي هذا الإطار، فإننا عاقدون العزم على تنظيم المؤتمر الثاني لضمان جودة التعليم والتدريب تحت عنوان: "جودة التعليم والتدريب: الفرص والتحديات"، في ٢٠- ٢١ من فبراير ٢٠١٣، برعاية كريمة من نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس لجنة تطوير التعليم والتدريب سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة الذي سيتكرم بافتتاح المؤتمر، والذي سيكون إضافة نوعية على المؤتمر الأول من حيث الموضوعات التي ستطرح فيه، والمتحدثون والجهات الحاضرة، ليجري تثبيت عقد هذا المؤتمر كل سنتين؛ من أجل بحث المستجدات في هذا الجانب المهم والحيوي من اهتمام الحكومات والشعوب على حدٍّ سواء، وهي أيضاً فرصة مواتية للعاملين في هذا الحقل سواء من داخل البحرين أو خارجها، وللقائمين على المؤسسات التعليمية والتدريبية في مختلف المراحل ليلمسوا بأنفسهم التطورات الحاصلة في هذا الميدان.

يعلم الجميع أن الطريق الذي نسلكه لا نهاية له، ولا محطة نتوقف عندها، وإنما هو أمر مستمر ما استمرّت الحياة، وهذا ما يُوجب علينا أن نتجدد دائماً، وأن نتزوّد بالمعارف والعلوم والآليات التي يمكننا من خلالها تطوير عمل هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب؛ من أجل الحفاظ على إيقاع التحديث الحاصل في كل مؤسسات التعليم والتدريب في المملكة. وهنا نستمد عزمنا وإرادتنا من الدعم الكبير الذي توليه لنا قيادتنا السياسية الرشيدة، بدءاً من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه، الذي ما توانى جلالته عن دعم كل ما له علاقة بالتعليم والتدريب ورفعة شأن الوطن بهما. وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقر، حفظه الله ورعاه، الذي يغمرنا بتوجيهاته السديدة، ويحث سموّه الجهات الرسمية ذات العلاقة على التعاون البناء مع هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد نائب القائد الأعلى حفظه الله ورعاه، بما يعضّد به سموّه عمل الهيئة، ويدعم جميع توجهاتها في إصلاح التعليم والنهوض به. وسمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس اللجنة الوطنية لتطوير التعليم والتدريب، المتابع الحثيث لجميع ما يخصّ الهيئة، والعامل سموّه بحكمته وخبرته على تمهيد الطريق أمامها.

وفي الختام، فإن كل هذا الجهد والإنجاز الذي تحقق والذي نتطلع لتحقيقه، لم يكن ليتم لولا الإخلاص والتفاني والتفهم والرغبة في خدمة البلاد، التي أبداها جميع موظفي ومنتسبي هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، لتحقيق التطلعات التي اختطتها قيادتنا الرشيدة من أجل مستقبل هذا الوطن.

ومن أجل مستقبل هذا الوطن، نتشرف جميعاً، نحن – المنتسبين - إلى هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، بأن نقدم هذا التقرير السنوي، سائلين الله أن يحفظ مملكة البحرين من كل سوء، وأن يوفقنا لخدمتها في ظل قيادتنا الرشيدة حفظها الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

جواهر شاهين المضحكي
الرئيس التنفيذي

أعضاء مجلس الإدارة

من اليمين إلى اليسار

سعادة الدكتور شاكر عبد الحسين خمدن
رئيس قسم الرصد البيئي بالهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئية والحياة الفطرية

سعادة السيد أحمد عبداللطيف البحر
نائب رئيس مجلس الإدارة

سعادة الدكتورة بهية جواد الجشي
عضو مجلس الشورى

سعادة الدكتور ظافر أحمد العمران
مدير إدارة العلاقات الثنائية بوزارة الخارجية

سعادة السيد عبدالعزيز بن محمد الفاضل
رئيس مجلس الإدارة

سعادة السيد كمال أحمد محمد
وزير المواصلات

سعادة الدكتورة عائشة سالم مبارك
عضو مجلس الشورى

سعادة الدكتور محمد علي حسن
مدير عام بلدية المحافظة الوسطى

سعادة الدكتور رشيد جاسم عاشور

أعضاء الإدارة التنفيذية

الإدارة التنفيذية، من اليمين إلى اليسار

خالد المناعي
أ.د. دولينا داولينغ
كيفن كوريجان
الدكتورة جواهر المضحكي – الرئيس التنفيذي
كريستوفر جرين
د. أحمد خضير
زيلكا شاينر

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني،
من اليمين إلى اليسار

كريمة عباس
جمال دهنيم
كيفن كوريجان – المدير التنفيذي
عصمت جعفر
ميثم العريبي
ابراهيم العالي

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي،
من اليمين إلى اليسار

د. وفاء المنصوري
د. طارق السندي
أ.د. دولينا داولينغ – المدير التنفيذي
د. فوزي البلوشي
د. بسمة البحارنة

وحدة مراجعة أداء المدارس،
من اليمين إلى اليسار

أحمد البدري، هالة الجودر
عادل حسن، رجاء آل محمود
عبدالحكيم الشاعر
كريستوفر جرين – المدير التنفيذي
أسماء المهزع، د. حسن الحمادي
فايزة المناعي، د. خالد الباكر

وحدة الامتحانات الوطنية،
من اليمين إلى اليسار

د. هيا المناعي
ستيفن ستوكر
زيلكا شاينر – المدير التنفيذي
عبدالرضا العرادي
وفاء اليعقوبي

الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

يطيب لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب أن تعرض أهم ملامح ما تم إنجازه خلال العام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢، في أداء المهام الموكلة إليها والمساهمة في التحسين المستمر لقطاع التعليم والتدريب بمملكة البحرين. ففي خلال هذا العام الأكاديمي، واصلت وحدات المراجعة الثلاث في الهيئة (وحدة مراجعة أداء المدارس، ووحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني، ووحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي) مزاولة مهامها المنوطة بها على غرار السنوات الماضية، بل وسعتها إلى آفاق جديدة أيضاً، حيث شرعت وحدة مراجعة أداء المدارس في إجراء الدورة الثانية من مراجعات جميع المدارس الحكومية والدورة الأولى من مراجعات المدارس الخاصة في مملكة البحرين، فيما استكملت وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني الدورة الأولى من المراجعات، وبدأت في تنفيذ الدورة الثانية من مراجعة أداء المؤسسات التدريبية المرخصة من قبل وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم. كذلك، قامت وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بمواصلة المراجعات المؤسسية التتبعية، وإجراء مراجعة البرامج الأكاديمية في مجال الماجستير في إدارة الأعمال التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين. كما قامت الوحدة بتطوير الإطار العام للمراجعة الجديد بعنوان: «مراجعة البرامج في الكلية» والبدء بتنفيذ، وذلك عقب الحصول على الموافقات ذات الصلة، ومن ثم شرعت في مراجعة البرامج في كليات الطب. وخلال السنة الرابعة من عملها، قامت وحدة الامتحانات الوطنية، بإجراء الامتحانات الوطنية لجميع طلبة المدارس الحكومية؛ ومن ثم، فقد أدى طلبة الصفين الثالث والسادس أربع دورات من الامتحانات الوطنية، وطلبة الصف التاسع ثلاث دورات منها، فيما أدى طلبة الصف الثاني عشر (الثالث الثانوي) الامتحان التجريبي الأول هذا العام.

استكملت **وحدة مراجعة أداء المدارس** الدورة الأولى من مراجعات جميع المدارس الحكومية، والبالغ عددها ٢٠٢ مدرسة، وقد تناول **التقرير السنوي ٢٠١١** للهيئة نتائج هذه المراجعات بالتفصيل. وخلال العام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢، قامت الوحدة بإجراء المراجعة الثانية لعدد ٥١ مدرسة حكومية في السنة الأولى من الدورة الثانية من مراجعة أداء المدارس؛ ولذا يقدم هذا التقرير مقارنة بين أداء عدد ٥١ مدرسة التي تمت مراجعتها في الدورة الثانية، وأداء تلك المدارس عند مراجعتها في الدورة الأولى.

ففي الدورة الأولى من مراجعة أداء المدارس، حصلت نسبة ٨٠٪ من المدارس الحكومية بالمملكة على تقدير: «مرضٍ» على الأقل، حيث حازت نسبة ٣٪ على تقدير: «ممتاز»، ونسبة ٣٠٪ على تقدير: «جيّد»، وما يقارب الـ٥٠٪ «مرضٍ»، في حين كان تقدير أداء ٤١ مدرسة (٢٠٪) منها: "غير ملائم" فيما يتعلق بالفاعلية بوجه عام. وقد شهد أداء بعض هذه المدارس تحسناً ملحوظاً في زيارات المتابعة اللاحقة، فيما انخفض أداء المدارس الأخرى. ومن أصل ٥١ مدرسة حكومية تمت مراجعتها في الدورة الثانية من المراجعات، انخفض أداء ثماني مدارس من مدارس البنين (أربع مدارس ابتدائية، ومدرسة ابتدائية-إعدادية، وثلاث مدارس إعدادية)، والتي حصلت على تقدير: «مرضٍ» في الدورة الأولى، ثم انخفض إلى تقدير: «غير ملائم» في الدورة الثانية من المراجعات.

وقد حدث تفاوت في أداء المدارس الأخرى التي تمت مراجعتها في الدورة الثانية، حيث تحسّن أداء بعضها من مستوى «مرضٍ» إلى «جيّد»، في حين انخفض أداء مدارس أخرى لمستوى أقل. وتبرز أهم جوانب التحسّن في زيادة عدد المدارس الحائزة على تقدير: «ممتاز»؛ فمن أصل ٥١ مدرسة تمت مراجعتها في الدورة الأولى، حازت مدرسة واحدة فقط من هذه المدارس على تقدير: «ممتاز»، في حين نالت ست مدارس تقدير: «ممتاز» في الدورة الثانية من المراجعات؛ خمس مدارس من مدارس البنات (أربع مدارس ابتدائية ومدرسة ثانوية) ومدرسة واحدة من المدارس الابتدائية للبنين. ويعكس هذا اتجاه ملحوظ نحو التحسّن في أداء هذه المدارس، حيث حازت ٧ مدارس من أصل ٢٠٢ مدرسة تمت مراجعتها في الدورة الأولى (نسبة ٣٪) على تقدير: "ممتاز"، مقارنة بالمدارس الست التي حازت على تقدير: "ممتاز"، وتمثل زيادة بنسبة ١٢٪ في الدورة الثانية من المراجعات. كذلك، تمثل مدارس البنات الغالبية العظمى من المدارس الحائزة على تقدير: "جيّد" و"ممتاز"؛ أي ما يعادل أكثر من أربعة أضعاف عدد مدارس البنين. ولم تحصل المرحلة الإعدادية أو الثانوية من مدارس البنين على تقدير أفضل من «مرضٍ»، ومن ثم، يتواصل الأداء الأفضل لمدارس البنات، مقارنة بأداء مدارس البنين بشكلٍ ملحوظ.

في العام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢، قامت وحدة مراجعة أداء المدارس وللمرة الأولى، بمراجعة أداء المدارس الخاصة في المملكة ونشر تقارير المراجعة عن أدائها، ومن ثم، فلا توجد أية بيانات سابقة لعقد أية مقارنات عنها مع غيرها. فمن أصل ١٤ مدرسة خاصة تمت مراجعتها فيما يتعلق بالفاعلية بوجه عام، حازت مدرستان على تقدير: "ممتاز"، وثلاث على تقدير: "جيّد"، وست على تقدير: "مرضٍ"، فيما ظهرت ثلاث مدارس بمستوى "غير ملائم".

كما قامت وحدة مراجعة أداء المدارس بإجراء زيارات المتابعة لعدد ٣٨ من أصل ٤١ مدرسة، والتي حصلت على تقدير: "غير ملائم" في الدورة الأولى من المراجعات، حيث اجتازت ثلاث مدارس زيارة المتابعة الأولى عام ٢٠١٠/٢٠١١ وأُدرِجتْ ضمن جدول المراجعات المعتادة. وقد أحرزت أربع مدارس من أصل ٣٨ مدرسة تقدماً كافياً في زيارة المتابعة الأولى لها، فيما حققت ١٨ مدرسة تقدماً كافياً في زيارة المتابعة الثانية، ومن ثم انتقلت من مرحلة المتابعة وأُدرِجتْ مرة أخرى ضمن دورة مراجعة أداء المدارس المعتادة وفقاً للإجراءات المتبعة، في حين لم تحقق مدرستان تقدماً كافياً في زيارة المتابعة الثانية.

كما قامت **وحدة الامتحانات الوطنية** بإجراء أربع دورات من الامتحانات الوطنية للصفين الثالث والسادس، فيما أدى طلبة الصف التاسع ثلاث دورات من الامتحانات الوطنية. وعلى غرار السنوات الماضية، فقد أدى جميع طلبة المدارس الحكومية في الصفوف: الثالث والسادس والتاسع هذه الامتحانات، فيما شهدت الامتحانات الوطنية انضمام إحدى المدارس الخاصة إلى هذه الامتحانات الوطنية بصفة تطوعية. وبلغ عدد الطلبة الذين أدوا الامتحانات الوطنية حوالي ٣١٥٠٠ طالب/ة تقريباً، وهو رقم مقارب لأعداد السنوات السابقة، حيث أدى طلبة الصف الثالث الامتحانات في مادتي اللغة العربية والرياضيات، في حين أدى طلبة الصفين: السادس والتاسع الامتحانات في مواد اللغة العربية والرياضيات، واللغة الإنجليزية والعلوم. وقد وضعت الامتحانات الوطنية على أساس المنهج الدراسي في جميع المواد، وعلى غرار السنوات السابقة، فقد تم تصحيح جميع الامتحانات في البحرين من قبل معلمين يعملون في المدارس الحكومية في المملكة، وقد وزعت النتائج على المدارس والطلبة في شهر أكتوبر ٢٠١٢.

وقد تفاوتت نتائج الامتحانات في كافة المواد والصفوف، كما شكّلت الامتحانات الوطنية تحدياً للطلبة؛ إذ كانت الدرجات الخام، مرة أخرى، منخفضة نسبةً إلى مجموع الدرجات الكلي. وبوجهٍ عام، انخفض أداء الطلبة في جميع الصفوف، والمواد كافة في دورة الامتحانات الوطنية عام ٢٠١٢، مقارنة بنتائج دورة الامتحانات الوطنية عام ٢٠١١، والسنوات السابقة أيضاً. وعلى غرار عام ٢٠١١، كان أداء طلبة الصف الثالث أفضل في مادة اللغة العربية عنه في مادة الرياضيات في هذه السنة، وفي حين حقق طلبة الصفين: السادس والتاسع مستوى أداء أفضل في مادة اللغة الإنجليزية عن جميع المواد الأخرى، فقد كان مستوى أداء طلبة الصف السادس الأقل في مادة اللغة العربية، وطلبة الصف التاسع في مادة العلوم.

وكما في الأعوام السابقة، فقد تفوقت البنات على البنين في الامتحانات الوطنية في جميع الصفوف، والمواد كافة، ومن ثمَّ لا تلوح في الأفق أية علامات تشير إلى سد الفجوة بين الجنسين.

وفي عام ٢٠١٢، قامت الوحدة بإجراء الامتحانات التجريبية لجميع طلبة الصف الثاني عشر (الثالث الثانوي) في مواد اللغة العربية، واللغة الإنجليزية وحل المشكلات، وذلك بالتعاون مع قسم الامتحانات الدولية بجامعة كمبردج، الشريك الدولي لوحدة الامتحانات الوطنية؛ إذ تم إعداد مواصفات الامتحانات وأوراق الأسئلة بتضافر جهود كل من وحدة الامتحانات الوطنية وقسم الامتحانات الدولية بجامعة كمبردج. وقد أدى جميع الطلبة في المدارس الحكومية وإحدى المدارس الخاصة، التي انضمت بصيغة تطوعية، الامتحانات التجريبية والتي تم تصحيحها من قبل معلمين يعملون في المدارس الحكومية في المملكة، وتحت إشراف وحدة الامتحانات الوطنية وقسم الامتحانات الدولية بجامعة كمبردج. وفيما ظهر بجلاء انخفاض الدافع لدى الطلبة تجاه أداء الامتحانات التجريبية، فقد أثبتت المراجعة اللاحقة للامتحانات التجريبية التي أُجريت مع الأطراف ذات العلاقة من وزارة التربية والتعليم أن كلاً من مواصفات الامتحانات وأوراق الأسئلة قد تمت صياغتها وفقاً للمستوى المتوقع من قبل الأطراف ذات العلاقة، ولم تتم التوصية إلا بإدخال بعض التعديلات الطفيفة عليها.

وخلال العام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢، قامت وحدة **مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني**، بمراجعة ٩ مؤسسات تدريبية مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم في المرحلة الأخيرة من الدورة الأولى للمراجعات، ومن ثم تكون وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني قد استكملت مراجعات الزيارة الأولى لجميع مؤسسات التعليم والتدريب المهني المرخصة في البحرين. وخلال المرحلة النهائية من الدورة الأولى للمراجعات أيضاً، قامت الوحدة بإجراء زيارة إعادة المراجعة لمؤسستين تدريبيتين إحداهما مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم والأخرى مرخصة من قبل وزارة العمل. بالإضافة إلى ذلك، فقد قامت الوحدة بمراجعة ٢٣ مؤسسة تدريبية مرخصة من قبل وزارة العمل في المرحلة الأولى من الدورة الثانية للمراجعات؛ منها إجراء المراجعة الأولى لعدد ٦ مؤسسات، والمراجعة الثانية لعدد ١٧ مؤسسة تدريبية.

وبنهاية الدورة الأولى للمراجعات، تكون وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني قد استكملت مراجعات الزيارة الأولى لعدد ٨٣ مؤسسة تدريبية؛ منها ٥٢ مؤسسة تدريبية مرخصة من قبل وزارة العمل أو تخضع لإشرافها، و٣١ مؤسسة تدريبية مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم. ومن أصل مجموع هذه المؤسسات، خضعت ١٢ مؤسسة تدريبية مرخصة من قبل وزارة العمل، و٥ مؤسسات تدريبية مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم لزيارة إعادة المراجعة خلال هذه الدورة.

أما في الدورة الثانية للمراجعات، فقد قامت الوحدة بتعديل الإطار العام للمراجعة على ضوء الخبرات المكتسبة من الدورة السابقة، وتضمن الإطار العام للمراجعة الجديد تركيز الأحكام على "عملية التعلم" و"مستوى التقدم" الذي يحرزه المتدربون في الدورات بشكلٍ أكثر وضوحاً وتأثيراً في جميع الجوانب بالإطار.

ومن أصل مجموع مؤسسات التدريب التي تمت مراجعتها بين أعوام ٢٠٠٨-٢٠١٢، نجد أن نسبة ٦٦٪ من المؤسسات في الدورة الأولى للمراجعات قد حصلت على تقدير: «مرضٍ» أو أفضل فيما يتعلق "الفاعلية بوجهٍ عام"، في زيارة المراجعة الأولى، وحازت مؤسستان فقط من المؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، على تقدير: «ممتاز»، في حين ظهر خُمس عدد مؤسسات التدريب تقريباً بمستوى «جيّد».

بالإضافة إلى ذلك، فقد خضعت مؤسسات التدريب التي حصلت على تقدير: "دون المرضي" أو "ضعيف جداً" في عملية الدورة الأولى للمراجعات - عموماً - لزيارتي متابعة على الأقل من قبل فرق الوحدة؛ لتقييم مدى فاعلية المؤسسة في تنفيذ خطة العمل المتفق عليها، وكذلك إعدادها لزيارة المراجعة التالية. ومن أصل عدد ١٧ مؤسسة خضعت لزيارة إعادة المراجعة في الدورة الأولى للمراجعات، حازت ١٣ مؤسسة منها على تقدير: "مرضٍ" بشأن الفاعلية بوجهٍ عام.

ومن أصل ٢٣ مؤسسة تدريبية وهي مجموع ما تمت مراجعته في المرحلة الأولى من الدورة الثانية للمراجعات، حصلت ٢٠ مؤسسة على تقدير: "مرضٍ" أو أفضل في الفاعلية بوجهٍ عام، منها مؤسستان حازتا على تقدير: "ممتاز". أما بالنسبة للست مؤسسات من المجموع و التي تمت مراجعتها للمرة الأولى، فقد حازت مؤسستان على تقدير: «جيّد» ، وثلاث مؤسسات على تقدير: «مرضٍ»، في حين ظهرت مؤسسة تدريبية واحدة بمستوى «غير ملائم» في الفاعلية بوجهٍ عام. والجدير بالذكر أن ٩ مؤسسات من أصل ١٧ مؤسسة والتي قامت الوحدة بإجراء زيارة المراجعة الثانية لها في الدورة الثانية للمراجعات قد حازت على درجات أعلى، مقارنة بدرجات زيارة المراجعة الأولى؛ ويُعزى هذا الأمر إلى أن هذه المؤسسات ركزت بشكل جلي على استيفاء التوصيات الواردة في تقرير المراجعة السابق، وقد قام فريق القيادة بتنفيذ خطة عمل واضحة، ومركزة وممنهجة لإدخال التحسينات المناسبة على جودة ما يتم تقديمه. كما قامت هذ المؤسسات بتقديم المزيد من الدورات المعتمدة من الخارج، ومن ثم تمكنت من مقارنة نتائجها بالمعايير الدولية.

أمَّا فيما يتعلق **بوحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي**، فقد واصلت الوحدة إجراء المراجعات المؤسسية التتبعية خلال العام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢، وقامت بتنفيذ المراجعة التتبعية لعدد ٧ مؤسسات من مؤسسات التعليم العالي، وتم نشر تقاريرها بعد الموافقة عليها حسب أنظمة الهيئة، حيث أحرزت مؤسسة واحدة فقط من هذه المؤسسات السبع مستوى تقدم جيّد، واستوفت معظم النتائج الواردة في خطة التحسين استناداً إلى قاعدة أساسية جيدة، وفي حين حققت مؤسستان مستوى تقدم ملائم، فيما لم تحقق أربع مؤسسات مستوى التقدم المتوقع في الإطار الزمني المحدد من تاريخ نشر تقرير المراجعة إلى المراجعة التتبعية، ووفقاً لخطط التحسين المقدمة من المؤسسات، حيث تم تصنيف تقدمها بغير الملائم.
كما قامت وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بمراجعة ثمانية برامج أكاديمية في مجال الماجستير في إدارة الأعمال، في العام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢، لضمان استيفاء هذه البرامج للمعايير الدنيا المطلوبة، حيث حاز برنامجان على حكم: «جدير بالثقة»، وثلاثة برامج على حكم: «قدرٌ محدود من الثقة»، في حين حصلت البرامج الثلاثة الأخرى على حكم: «غير جدير بالثقة».

وخلال عام ٢٠٠٩، قامت الوحدة بإجراء مراجعة ١٢ برنامجًا في مجال البكالوريوس في إدارة الأعمال؛ إذ حازت أربعة برامج على حكم: «جدير بالثقة»، وأربعة برامج على حكم: «قدرٌ محدود من الثقة»، في حين حصلت البرامج الأربعة الأخرى على حكم: «غير جدير بالثقة». وفي العام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢، قامت فرق المراجعة بإجراء زيارتيْ إعادة المراجعة لبرنامجين في مجال البكالوريوس في إدارة الأعمال، واللذين حصلا على حكم: «غير جدير بالثقة» في زيارة المراجعة التي أُجريت في عام ٢٠٠٩، و لم يكن هناك تغيير في الحكم حيث نال البرنامجان حكم: «غير جدير بالثقة».

كما قامت فرق المراجعة بإجراء مراجعة تتبعية واحدة في مجال البكالوريوس في إدارة الأعمال؛ إذ استوفى البرنامج – في رأي فرق المراجعة – التوصيات الواردة في تقرير المراجعة بشكلٍ ملائم، وأصبح من البرامج الأكاديمية ذات الجودة المناسبة في الوقت الراهن، ومن ثم فإن البرنامج "جدير بالثقة". وبناءً على المراجعات التتبعية وإعادة المراجعة للبرامج الأكاديمية في مجال البكالوريوس في إدارة الأعمال، فقد حازت ستة برامج أكاديمية – حالياً - على حكم: "جدير بالثقة"، وأربعة برامج على حكم: "قدرٌ محدود من الثقة"، في حين حصل برنامجان على حكم: "غير جدير بالثقة".

وفيما يتعلق ببرامج البكالوريوس في القانون التي تمت مراجعتها من قبل الوحدة في العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، حاز برنامج على حكم: «جدير بالثقة»، وبرنامجان على حكم: «قدرٌ محدود من الثقة»، في حين حصل البرنامجان المتبقيان على حكم: «غير جدير بالثقة». وخلال فترة التقرير، قامت الوحدة بإجراء مراجعتين تتبعيتين لبرنامجين من هذه البرامج، واللذين حصلا على حكم: «قدرٌ محدود من الثقة»؛ إذ استوفى كل منهما – في رأي فرق المراجعة – التوصيات الواردة في تقرير المراجعة بشكلٍ ملائم، وأصبحا من البرامج الأكاديمية ذات الجودة المناسبة؛ لذا، فمن أصل البرامج الأكاديمية الخمسة في مجال البكالوريوس في القانون، حاز ثلاثة برامج في الوقت الحاضر على حكم: «جدير بالثقة».

خلال الأعوام الأكاديمية ٢٠٠٩-٢٠١٢، قامت وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بإجراء مراجعة ٣٠ برنامجاً أكاديمياً؛ تحديداً وهي: ١٢ برنامجًا في مجال البكالوريوس في إدارة الأعمال، و٥ برامج في مجال البكالوريوس في القانون، و٥ برامج في مجال الماجستير في تقنية المعلومات، و٨ برامج في مجال الماجستير في إدارة الأعمال. وبأخذ نتائج زيارات إعادة المراجعة الأربع، بجانب المراجعات التتبعية الخمس في الاعتبار، تتبلور لنا حينئذٍ صورة إيجابية عن هذه البرامج، بالنظر إلى التعديلات المحدودة التي تم إدخالها على جودة البرامج الأكاديمية في التخصصات؛ إذ تغير الحكم على أربعة برامج أكاديمية من حكم: «قدرٌ محدود من الثقة» إلى حكم: «جدير بالثقة»، وعلى برنامجين من حكم: «غير جدير بالثقة» إلى حكم: «قدرٌ محدود من الثقة».

كذلك، قامت الوحدة بتطوير والبدء بتنفيذه الإطار العام للمراجعة الجديد بعنوان: "مراجعة البرامج في الكلية"، وذلك بعد الحصول على الموافقات عليه. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تطوير هذا الإطار العام للمراجعة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، وذلك من خلال إجراء العديد من الاستشارات مع الأطراف ذات العلاقة المختلفة في البحرين، إضافة إلى استشارة الخبراء الدوليين في مجال ضمان الجودة. وبمقتضى الإطار الجديد، فإنه تتم مراجعة كافة البرامج التي تطرحها كل كلية في وقتٍ متزامن. وكانت أولى المراجعات التي تمت باستخدام الإطار العام للمراجعة الجديد، في مجال الطب، حيث خضعت كليتان في مؤسستين من مؤسسات التعليم العالي للمراجعة، وكلتاهما يقدمان برامج البكالوريوس في الطب، وحاز برنامج إحدى الكليتين على حكم: "جدير بالثقة"، في حين حصل برنامج الطب في الكلية الأخرى على حكم: "غير جدير بالثقة" نظراً لعدم استيفاء كافة المؤشرات الأربعة.

وحدة مراجعة أداء المدارس

تفكير أعمق... إنجازات أعظم

وحدة مراجعة أداء المدارس

مقدمة

قامت وحدة مراجعة أداء المدارس بإجراء مراجعة جميع المدارس الحكومية بمملكة البحرين. ومن ثمَّ يقدم هذا التقرير صورة كاملة عن معايير وجودة أداء المدارس الحكومية والمدارس الخاصة التي تمت مراجعتها إلى شهر يونيو ٢٠١٢.

خلال العام الأكاديمي من سبتمبر ٢٠١١ إلى يونيو ٢٠١٢، قامت وحدة مراجعة أداء المدارس بإجراء المراجعة الثانية لعدد ٥١ مدرسة حكومية في السنة الأولى من الدورة الثانية لها في مراجعة أداء المدارس. ولذا يقدم هذا التقرير مقارنة بين أداء عدد ٥١ مدرسة التي تمت مراجعتها في الدورة الثانية، وأدائها عند مراجعتها في الفترة ما بين أعوام ٢٠٠٨-٢٠١١. فضلاً عن ذلك، يوضح هذا التقرير مستوى التقدم الذي أحرزته المدارس الحكومية التي حصلت على تقدير: "غير ملائم" في الدورة الأولى من المراجعات، وخضعت لزيارات المتابعة خلال العام الأكاديمي ٢٠١٢/٢٠١١.

بالإضافة إلى عدد ٥١ مدرسة تمت مراجعتها في العام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢، شرعت وحدة مراجعة أداء المدارس في إجراء المراجعات الرسمية للمدارس الخاصة، ويتضمن هذا التقرير نتائج مراجعة أداء ١٤ مدرسة خاصة تمت مراجعتها الأولى خلال هذه الفترة. كما قامت الوحدة بإجراء ٣٨ زيارة متابعة للمدارس الحكومية؛ ويكمن غرض زيارة المتابعة في تقييم مستوى التقدم الذي أحرزته المدارس التي حصلت على تقدير: "غير ملائم" في زيارات المراجعة التي أُجريت في الدورة الأولى من مراجعة أداء المدارس.

يتم تنفيذ جميع مراجعات أداء المدارس، سواء المدارس الحكومية أو الخاصة، وفقاً للإجراءات المتبعة في الأعوام السابقة من مراجعات أداء المدارس ٢٠٠٨-٢٠١١. وتركز عملية المراجعة على الإجابة على السؤال الرئيس وهو: «ما مدى فاعلية وجودة أداء المدرسة؟ ولماذا؟»، وذلك من خلال تقييم معايير وجودة مخرجات التعلم للطلبة، وجودة ما تقدمه المدارس.

مخرجات التعلّم:

- مدى التقدم الذي يحققه الطلبة في إنجازهم الأكاديمي.
- مدى التقدم الذي يحققه الطلبة في تطورهم الشخصي.

جودة ما يتم تقديمه:

- جودة ما يتم تقديمه فيما يتعلق بجودة عمليتي التعليم والتعلّم.
- مدى جودة تطبيق المنهج وتعزيزه لتلبية الاحتياجات التعليمية للطلبة.
- جودة الدعم والإرشاد المقدمَيْن للطلبة.
- فاعلية وجودة أداء القيادة والإدارة والحوكمة.

فيما يتعلق بالإجابة على السؤال الرئيس، تُصدر الأحكام على المدارس فيما يتعلق بما يلي:

- فاعلية المدرسة بوجهٍ عام.
- قدرة المدرسة الاستيعابية على التحسّن والتطور.

تمنح الدرجات وفقاً لمقياس مكون من أربع درجات:

١: ممتاز.
٢: جيّد.
٣: مرضٍ.
٤: غير ملائم.

تُشجع المدارس التي حازت على تقدير: "ممتاز"، من خلال التوصيات الصادرة لها بالاستمرار في إدخال المزيد من التحسينات، على مشاركة أفضل الممارسات لديها مع المدارس الأخرى؛ وفيما تصدر توصيات ذات أولوية واضحة إلى المدارس التي نالت تقدير: "جيّد" أو "مرضٍ"، بمواصلة السعي الدءوب نحو إدخال المزيد من التحسينات، تخضع المدارس التي ظهرت بمستوى "غير ملائم" في الفاعلية بوجهٍ عامٍ لإجراءات المتابعة من قبل الوحدة. ويكمن غرض زيارة المتابعة هذه في تقييم مستوى التقدم الذي أحرزته المدرسة في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المراجعة منذ إجراء عملية المراجعة، حيث يقوم فريق المتابعة بإجراء زيارة متابعة لهذه المدارس، بعد فترة زمنية تتراوح ما بين ستة أشهر إلى سنة من تاريخ إجراء عملية المراجعة.

أولًا: المدارس الحكومية

الفاعلية بوجهٍ عام

يوضح الشكل ١، الوضع الحالي للفاعلية بوجهٍ عام في المدارس الحكومية الـ ٥١ التي تمت مراجعتها في دورتي المراجعة.

الشكل ١ :
الفاعلية بوجه عام – مقارنة المدارس الـ ٥١ التي تمت مراجعتها في الدورتين الأولى والثانية

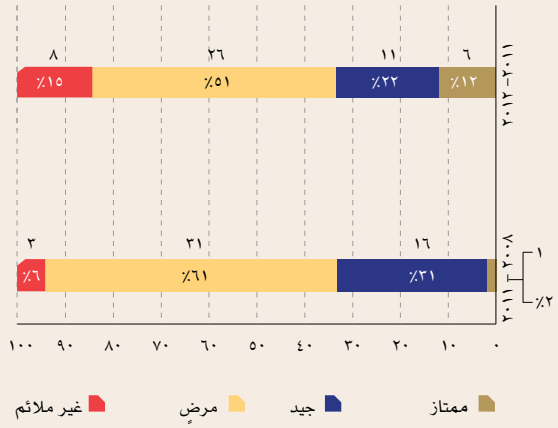

من أصل ٥١ مدرسة حكومية تمت مراجعتها في الدورة الثانية من المراجعات، يمكن تلمس تحسّن واضح في أداء المدارس، استنادًا إلى عدد المدارس الحائزة على تقدير: «ممتاز»، مقارنة بنتائج نفس المدارس في الدورة الأولى من المراجعات، والتي ظهرت بمستوى «جيّد». وقد شهد أداء هذه المدارس تحسنًا ملحوظًا؛ إذ حازت مدرسة واحدة فقط من هذه المدارس على تقدير: «ممتاز» في الدورة الأولى من المراجعات، في حين نالت ست مدارس تقدير: «ممتاز» في الدورة الثانية من المراجعات. وعلى نقيض ذلك، فقد انخفض مستوى خمس مدارس كانت حائزة على تقدير: «مرضٍ». وفيما ظهرت ثلاث مدارس فقط بمستوى «غير ملائم» في الدورة الأولى، حصلت ثماني مدارس على هذه الدرجة في الدورة الثانية من المراجعات. ويُعزى هذا التحسّن العام في أداء المدارس أساساً إلى تحسّن أداء ١١ مدرسة من مدارس البنات، في حين انخفض أداء ثماني مدارس من مدارس البنين (أربع مدارس ابتدائية، ومدرسة ابتدائية-إعدادية، وثلاث مدارس إعدادية)، والتي حصلت على تقدير: «مرضٍ» في الدورة الأولى، إلى تقدير: «غير ملائم». ويتضمن الشكلان ٢ و٣، مقارنة بين مدارس البنات ومدارس البنين على التوالي فيما يتعلق بجانب الفاعلية بوجهٍ عام بين الدورتين.

الشكل ٢ :
الفاعلية بوجهٍ عام – مقارنة مدارس البنات في الدورتين الأولى والثانية

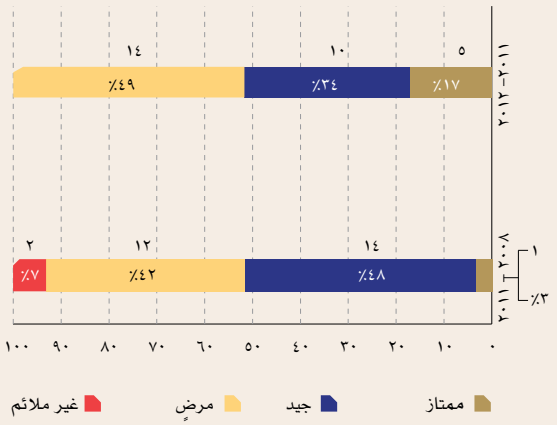

الشكل ٣ :
الفاعلية بوجهٍ عام – مقارنة مدارس البنين في الدورتين الأولى والثانية

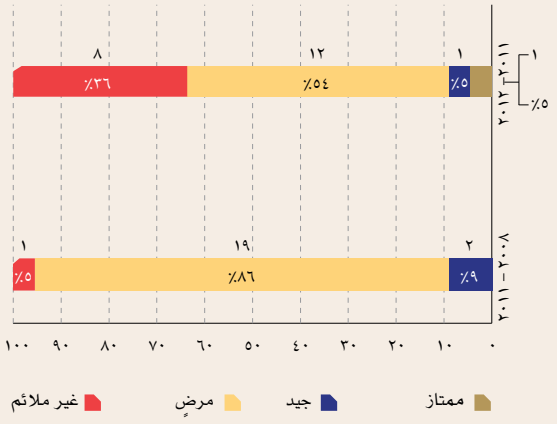

من أصل ٥١ مدرسة تمت مراجعتها في كلتى دورتي المراجعة، حاز أكثر من نصف عدد مدارس البنات على تقدير: «جيّد» أو أفضل، وبلغت نسبة مدارس البنين التي حازت على هذا التقدير حوالي ١٠٪ فقط. وبوجهٍ عام، يتواصل الأداء الأفضل لمدارس البنات، مقارنة بأداء مدارس البنين، ومن ثم تتسع الفجوة بين أداء مدارس البنات، مقارنة بأداء مدارس البنين؛ وللتدليل على ذلك، فقد حاز المزيد من مدارس البنات على تقدير: «ممتاز»، والتي لم تحصل أية مدرسة منها على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الثانية من المراجعات، مقارنة بزيادة نسبة مدارس البنين التي ظهرت بمستوى «غير ملائم»، والتي تتجاوز أكثر من ٣٠٪ من هذه المدارس.

وبالتوافق مع التوجهات السابقة، تشير جميع جوانب أدلة عملية المراجعة إلى أن أداء المدارس الابتدائية كان أفضل من أداء المدارس

الإعدادية والثانوية، كما هو مبين في المقارنات في الأشكال ٤، ٥، ٦. ولأغراض المقارنة، فإن هذه الأشكال تقتصر على مقارنة ٥٠ مدرسة فقط، حيث تحولت مدرسة ابتدائية-إعدادية واحدة من الدورة الأولى للمراجعات إلى مدرسة إعدادية فقط في المرحلة الثانية للمراجعات. وعند دراسة نتائج المراجعات في الدورة الأولى، إلى جانب المراجعات التي أُجريت إلى الآن في الدورة الثانية، سنجد أن الغالبية العظمى من المدارس التي حازت على تقدير: "ممتاز" أو "جيّد"، كانت من المدارس الابتدائية، حسب الموضح في الشكل ٤.

الشكل ٤:
الفاعلية بوجه عام – مقارنة المدارس الابتدائية (وتشمل المدارس المشتركة بين الابتدائية-الإعدادية) في الدورتين الأولى والثانية

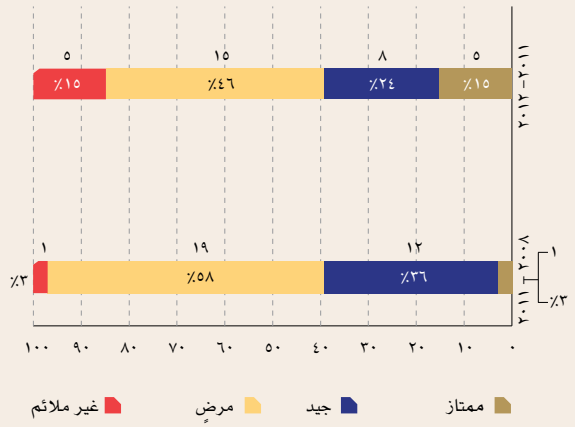

هذا، وقد انخفض مستوى أداء ثلاث مدارس من المدارس الإعدادية التي حازت على تقدير: "مرضٍ" في الدورة الأولى إلى مستوى "غير ملائم" في الدورة الثانية للمراجعات، وكذلك انخفض مستوى أداء مدرسة من المدارس الإعدادية التي حازت على تقدير: "جيّد" في الدورة الأولى إلى "مرضٍ" في الدورة الثانية للمراجعات، حسب المبين في الشكل ٥.

الشكل ٥:
الفاعلية بوجه عام – مقارنة المدارس الإعدادية في الدورتين الأولى والثانية

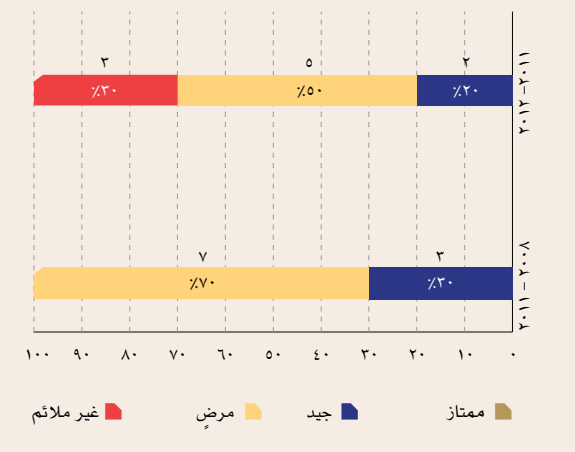

ومن الواضح أن المدارس الثانوية الـ ٧ التي تمت مراجعتها في الدورة الثانية، قد شهدت تحسناً ملموساً؛ إذ لم تظهر أي منها بمستوى "غير ملائم"، مقارنة بحوالي ثلث عدد المدارس الثانوية التي تمت مراجعتها في الدورة الأولى. وكما يظهر من الشكل ٦، فإن هناك زيادة في نسبة المدارس التي حازت على تقدير: "جيّد" و"ممتاز" أيضاً. والجدير بالذكر أن خمس مدارس من أصل سبع مدارس من المدارس الثانوية هي من مدارس البنات. وبوجه عام، فإن أداء مدارس البنات، ومدارس البنين التي تتولى فيها المعلمات عملية التدريس، أفضل من المدارس الأخرى، حسب الموضح في تقارير المراجعة ٢٠١٢.

الشكل ٦:
الفاعلية بوجه عام – مقارنة المدارس الثانوية في الدورتين الأولى والثانية

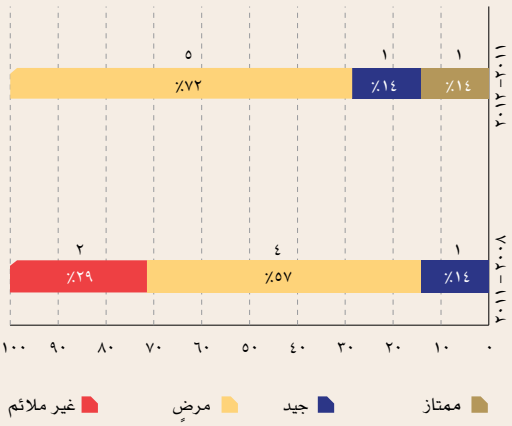

القدرة الاستيعابية على التحسّن

يستند إصدار الحكم على قدرة المدرسة الاستيعابيّة على التَّحسُّن إلى دلائل التَّحسُّن في المستقبل، والتي تنعكس في الممارسات الحالية، مثل: توجهات القيادة، والتخطيط الإستراتيجي الواقعي، والأنظمة الفاعلة لتنفيذ ومراقبة جودة ما تقدمه المدرسة، ونتائج الأداء مقابل أهداف المدرسة. وكما هو مبين في الشكل ٧، فقد حاز أكثر من نصف عدد المدارس على تقدير: "جيّد" أو "ممتاز" في قدرة المدرسة الاستيعابية على التحسّن في الدورة الأولى، في حين شهدت الدورة الثانية تحسناً ملحوظاً؛ إذ حازت نسبة ٦٧٪ من المدارس على نفس الدرجتين، إلا أن نسبة ١٠٪ منها لا تملك قدرة استيعابية ملائمة على التحسن دون الحصول على الدعم القوي من وزارة التربية والتعليم، بزيادة مدرستين في هذه المجموعة البالغ عددها ٥١ مدرسة مقارنة بعدد المدارس في الدورة الأولى من المراجعة.

الشكل ٧:
قدرة المدرسة الاستيعابية على التحسّن في الدورتين الأولى والثانية

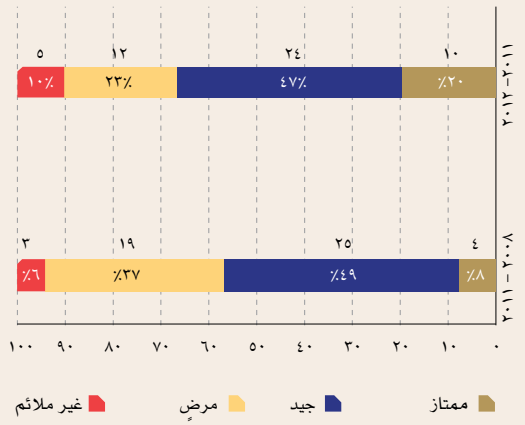

يعتبر الحكم على القدرة الاستيعابية للمدرسة على التحسُّن، من أهم وأبرز جوانب الاختلاف بين المدارس وفرق المراجعة؛ فعلى الرغم من أن جميع المدارس تقريباً أصدرت الحكم على قدرة المدرسة الاستيعابية على التحسّن بأنها «مرضية» أو «جيّدة»، وجدت فرق المراجعة أن هذا الحكم غير واقعي بدرجة كافية في الأحكام التي أصدرتها المدارس بشأن أدائها. وقد بينت وحدة مراجعة أداء المدارس أن الفهم الواضح لمعايير التقييم الدقيقة شرطٌ أساسي لرفع مستوى قدرتها الاستيعابية على التحسن؛ ومن ثم، ظهر أن حوالي ثلث عدد المدارس يفتقر إلى المهارات المناسبة في تقييم القدرة الاستيعابية على التحسّن، ونسبة ١٠٪ من المدارس تقريباً كانت قدرتها الاستيعابية على التحسّن «غير ملائمة».

وتعتبر القدرة على إجراء التقييم الذاتي الدقيق، وتسجيل الأحكام في استمارات التقييم الذاتي لها، من أهم وأبرز الجوانب. لذا فقد قامت الوحدة بمراجعة وإجراء استبانة للأحكام الواردة في استمارات التقييم الذاتي للمدارس، ومقارنتها بالأحكام الصادرة من قبل فرق المراجعة في تقارير المراجعة.

ويتعين على المدارس معايرة توقعاتها لتتوافق مع المعايير الواردة في «الإطار العام للمراجعة». ويوضح الشكل التالي، الشكل ٨: (مقارنة الأحكام الواردة في استمارات التقييم الذاتي للمدارس والأحكام الصادرة في تقارير المراجعة) مدى التطابق والفروق في جانب الفاعلية بوجهٍ عام. ويتضح بجلاء تدني تماثل هذه الأحكام، وتظهر نسبة التطابق، في أفضل حالتها، في ثلث المدارس فقط، مما يتطلب المزيد من العمل على تحسين طرق التقييم الذاتي وأدوات المعايرة من قبل المدارس. وبوجهٍ عام، تتطابق الأحكام الواردة في استمارات التقييم الذاتي للمدارس في أكثر من ربع عدد المدارس فقط مع الأحكام الصادرة في تقارير المراجعة، فيما تتسم الأحكام بالمبالغة بدرجتين أو أكثر من الفَرْق في ٢٨٪ من عدد المدارس تقريباً. وقد أوضحت وحدة مراجعة أداء المدارس من خلال عملية التدريب على استمارة التقييم الذاتي ومن خلال التوصيات الواردة في تقارير المراجعة، أنه إذا رغبت المدرسة في بناء قدرة استيعابية أكبر على التحسّن، فإنه يتعين عليها فهم ما يشكل عملية تعليمية «جيدة» على نحو أفضل، وكذلك فإن الفهم الدقيق لمعايير التقييم الواردة في الإطار العام للمراجعة يُعد أمرًا حيوياً.

الشكل ٨:
مقارنة الأحكام الواردة في استمارات التقييم الذاتي للمدارس والأحكام الصادرة في تقارير المراجعة للدورتين الأولى والثانية

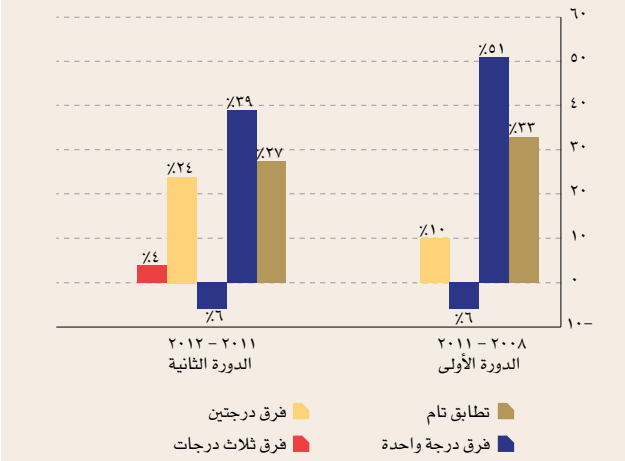

إنجاز الطلبة في تحصيلهم الأكاديمي

عند تقييم مستويات إنجاز الطلبة، تأخذ فرق المراجعة مجموعة واسعة من الأدلة في الاعتبار، وتشمل مستوى أداء الطلبة في الامتحانات الخارجية مثل الامتحانات الوطنية التي تُجْريها وحدة الامتحانات الوطنية التابعة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، وكذلك مستوى أدائهم في امتحانات وزارة التربية والتعليم، والامتحانات التي تنظمها المدرسة، بل الأهم مستويات الإنجاز والتقدم التي حققها الطلبة في الدروس التي تمت ملاحظتها، وتدقيق أعمال الطلبة بمرور الوقت من قبل فرق المراجعة.

وتشير هذه الأدلة إلى عدم وجود تناسب بين نتائج الاختبارات المدرسية أو الامتحانات الوزارية مع مستوى الطلبة الفعلي في الدروس التي تمت ملاحظتها من قبل فرق المراجعة؛ إذ توصلت فرق المراجعة إلى أدلة على أن مستوى التقدم الذي يحققه الطلبة في إنجازهم الأكاديمي ومستوياتهم في الدروس لا تتوافق في الغالب مع النتائج المرتفعة التي أسفرت عنها نتائج هذه الاختبارات أو الامتحانات، ويتطابق هذا الأمر بشكل متوقع مع نتائج الامتحانات الوطنية لوحدة الامتحانات الوطنية أيضاً.

كما تظهر جميع تقارير المراجعة وجود علاقة قوية بين فاعلية المدرسة بوجهٍ عام، ومستويات إنجاز الطلبة، وجودة عمليتي التعليم والتعلم. حيث إن للمدارس الحائزة على تقدير: «جيّد» أو أفضل في عملية التعليم، تأثيرًا إيجابيًّا على مستويات تقدم الطلبة وتحصيلهم

الأكاديمي؛ وكلما حازت عملية التعليم على تقدير أقل من «جيّد»، فمن المتفق عليه أن يتدنى إنجاز الطلبة. ويتطابق تحليل تقدير إنجاز الطلبة مع الفاعلية بوجه عام الموضح في الشكل (١).

تقدم الطلبة في تطورهم الشخصي

لا يقتصر هذا الجانب من جوانب المراجعة على قياس معدلات الحضور والمواظبة وسلوكيات الطلبة تجاه المدرسة فحسب، بل يشمل أيضاً قياس سلوكيات الطلبة تجاه عملية التعلّم، والطريقة التي ينمو بها الطلبة ويتطورون باعتبارهم شباباً يافعين. ويقوم المراجعون بتقييم قدرة الطلبة على العمل الجماعي، والتفكير التحليلي، والثقة بالنفس والعمل باستقلالية، بل الأهم تقييم مدى شعورهم بالأمن والسلامة في المدرسة.

ويعتبر هذا الجانب هو الأكثر تحسناً في الجوانب التي تمت مراجعتها، حيث حاز ثلثا عدد المدارس تقريباً في الدورة الثانية من المراجعة على تقدير: "جيّد" أو أفضل، إلى جانب زيادة واضحة في نسبة المدارس الحائزة على تقدير: "ممتاز"، كما هو مبين في الشكل ٩. ومع هذا، فإن هناك بعض المخاوف بشأن حوالي عُشر عدد مدارس البنين من جميع مراحل المراجعة، التي ظهر فيها مستوى تطور الطلبة بشكل «غير ملائم».

الشكل ٩:
تقدم الطلبة في تطورهم الشخصي في الدورتين الأولى والثانية

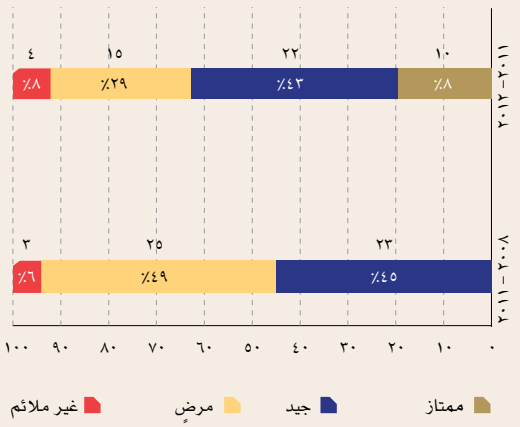

ففي هذه المدارس، توجد نسب غياب مرتفعة مقرونة، في بعض الحالات، بمحدودية دعم أولياء الأمور؛ مما يعني أنَّه على المدارس أن تبذل أقصى جهدٍ من أجل خلق الظروف الأساسية التي يمكن أن تتم بموجبها عملية التعلم. وفي الغالب، يظهر الطلبة حالة من السلوك غير السويّ تجاه البيئة المدرسية مثل رمي القمامة في فناء المدرسة بلا مبالاة، والعبث بمرافقها العامة على نحو أكثر خطورة. أما في قلة ضئيلة جدًا من مدارس البنين التي أخفقت في توفير التعليم ذي الجودة الملائمة، فإن سلامة الطلبة وأمنهم يتزعزعان بسبب بعض السلوكيات الخاطئة مثل الترهيب البدني والتهديدات الشفهية؛ وهذا أمر مقلق يتطلب المتابعة الجدية للحدِّ منه. وبالمقارنة، ففي ثلثي هذه المدارس التي حازت على تقدير: «جيّد» و«ممتاز»، يلتزم الطلبة بالحضور بانتظام، ويحصلون على الدعم الفاعل في المنزل، وتؤدي ثقة الطلبة في أنفسهم دوراً رئيساً في قدرتهم على العمل باستقلالية عن معلميهم، وتدعم طرق التعليم «الجيدة» هذه القدرة المتنامية على العمل باستقلالية أيضاً. كذلك، تتميز العلاقة بين الطلبة والمعلمين بالاحترام المتبادل، مما يمكّن الطلبة من العمل معًا بشكلٍ فاعل، وبطريقة مثمرة تصب في مصلحتهم الشخصية ومصلحة المجموعة بأسرها، حيث يتوق معظم الطلبة في هذه المدارس إلى تحمل المسئولية والمساهمة الفاعلة تجاه الحياة المدرسية باعتبارها بيئة تعلم شاملة.

فاعلية عمليتي التعليم والتعلّم

في هذا الجانب، يقوم المراجعون بتقييم عناصر مختلفة من فاعلية عمليتي التعليم والتعلم، ومدى تأثيرها على مستوى التقدم الذي يحرزه الطلبة، مقرونة بالتركيز على مدى الفرق الذي تحققه عملية التعليم المُقَدَّمَة للطلبة على عملية التعلم، وتطوير معارفهم، ومهاراتهم ومستويات الفهم والقيم لديهم.

ومن الجوانب التي تتعلق بجودة ما تقدمه المدرسة، وتركز عليها فرق المراجعة، عمليتا التعليم والتعلم؛ إذ تعتبران أكثر الجوانب التي تثير القلق، في هذا الجانب من عملية المراجعة. وبمقارنة عدد ٥١ مدرسة تمت مراجعتها في كلتي دورتي المراجعة، يتضح إحراز تقدم أقل في تقليص عملية التعليم غير الملائم، حيث حصلت ما نسبته ١٦٪ من الدروس على تقدير «غير ملائم» في الدورة الثانية من المراجعات. ومع هذا، سجلت فرق المراجعة زيادة في الدروس الحائزة على تقدير «ممتاز». وكما هو مبين في الشكل ١٠، فقد تحسن هذا الوضع في الدورة الثانية من المراجعات، حيث حازت نسبة ١٢٪ من المدارس على تقدير: «ممتاز» في فاعلية عمليتي التعليم والتعلم.

الشكل ١٠:
فاعلية عمليتي التعليم والتعلم في الدورتين الأولى والثانية

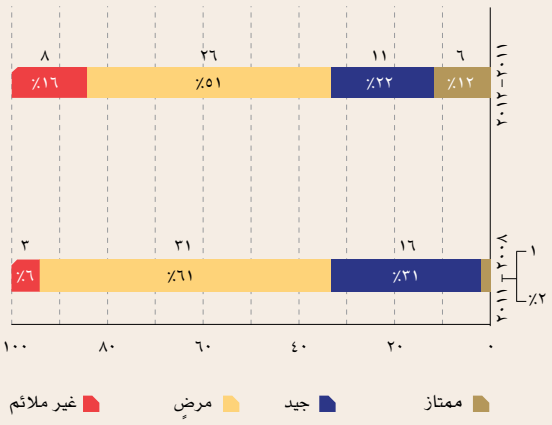

وكما ورد في التقارير السنوية السابقة لوحدة مراجعة أداء المدارس، فإن أهم جوانب الضعف في الدروس التي ظهرت بمستوى «مرض» و«غير ملائم»، تتمثل في عدم توافق خطط الدروس للمعلمين مع الاحتياجات المختلفة للطلبة؛ ففي الكثير جداً من الدروس، يقوم المعلمون بالتخطيط للدروس وفقاً لاحتياجات مجموعة واحدة من الطلبة، حيث يتوجه المعلمون في تعليمهم إلى الطلبة ذوي القدرات المتوسطة؛ ومن ثم، لا تشكل خطط الدروس تحدياً كافياً للطلبة الأكثر قدرة، ناهيك عن عدم تقديم الدعم للطلبة ممن هم بحاجة إلى الحصول على مزيد من المساعدة لتعزيز عملية تعلمهم. وفي أغلب الأحيان، يكون المعلم هو محور العملية التعليمية؛ ولذا لا يحرك الطلبة ساكناً سوى الإنصات إليه. وفي حالة حل الأنشطة المطلوبة، فإن هذه الأنشطة تقتصر في العادة على حل تمارين قصيرة من الكتاب المدرسي. أما في الدروس «الجيدة» و«الممتازة»، فيقوم المعلمون بمشاركة الطلبة من ذوي القدرات المتنوعة في الدروس بشكل نشط.

وفي الدروس التي ظهرت بمستوى «مرض» و«غير ملائم»، نجد أنه لا يتم تعزيز مهارات التعلم المستقلة بدرجة كافية، ونادراً ما يُطلب من الطلبة حل المشكلات التي تتطلب منهم تطبيق ما اكتسبوه من معارف، وبيان مدى فهمهم للدروس. وفيما تتسم التمارين في الغالب، بإمكانية إنجازها دون تفكير، وبالتكرار وبعدم التحفيز، لا يتمكن المعلمون من توظيف عملية التقويم لتقديم التغذية الراجعة البناءة للطلبة بشأن مواطن القوة وتلك التي بحاجة إلى تحسين. ولا تمتلك هذه المدارس القدرة على توظيف طرق التقييم من أجل التخطيط لخطوات التعلم التالية والمناسبة لدعم الطلبة. وعلى النقيض من ذلك، يقوم المعلمون في المدارس الحائزة على تقدير: «جيّد» أو «ممتاز» في عملية التعليم، بتوظيف طرق التقويم الدقيقة لقياس خبرة التعلم المسبقة للطلبة من خلال وضع تمارين تتسم بالتشويق وتبعث على التحدي والتحفيز.

يركز المراجعون في ملاحظات الدروس على مدى اكتساب الطلبة للمهارات الأساسية في المواد الأساسية الأربع؛ وهي: اللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم؛ وفيما يتعلق بطلبة الحلقة الأولى، فإنه يتم تدريس المواد – في الغالب – من خلال طرق التعليم العامة، حيث يتم دمج محتويات المواد المحددة في موضوعات المنهج التكاملي؛ إذ تبين أن هذه المنهجية تسهل التعاون بين المعلمين على نحو أفضل، فضلاً عن استعدادهم للمشاركة في الممارسات «الجيدة» بطريقة أسهل في المدارس التي يتم فيها تدريس المواد بطريقة متميزة. وبوجه عام، فقد ظهرت أفضل طرق التدريس في السنوات الثلاث الأولى من المدارس الابتدائية.

تعزيز المنهج وطرق تقديمه

في هذا الجانب من مراجعة المدارس، يُقيِّم المراجعون الطرق التي تقدم بها المدارس المناهج المعدة من قبل وزارة التربية والتعليم، حيث تقوم فرق المراجعة أساسًا، بفحص طرق تعزيز المنهج، وعلى سبيل المثال، فحص كيفية تعزيز الترابط بين المواد المختلفة بالأنشطة اللاصفية مثل تنظيم الرحلات التعليمية. إضافة إلى ذلك، تعدّ تنمية فهم الطلبة للحقوق والمسئوليات – باعتبارهم مواطنين – جزءًا من تقديم المنهج الدراسي. وأخيرًا، تصدر فرق المراجعة أحكامها على مدى جودة وفاعلية إعداد المنهج وطريقة تقديمه للطلبة لاكتساب المهارات الأساسية بصورة ملائمة، بما في ذلك مهارات القراءة والكتابة والحساب، ومهارات تقنية المعلومات والاتصالات (ICT).

ومن بين المدارس التي تمت مراجعتها في الدورة الثانية، نالت جودة تعزيز المنهج وطريقة تقديمه مستوى «جيّد» أو «ممتاز» في حوالي ٦٠٪ من المدارس، مما يُعد تحسنًا مهمًا، مقارنة بنتائج المراجعات لنفس المدارس والتي تمت في الدورة الأولى، كما يوضح ذلك الشكل ١١.

الشكل ١١:
تعزيز المنهج وطرق تقديمه في الدورتين الأولى والثانية

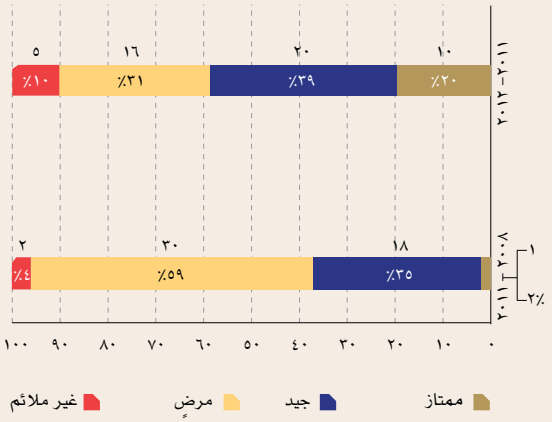

توظف هذه المدارس الأكثر فاعلية، أسلوبًا بارعًا لتقديم المنهج بطريقة شائقة، وأكثر ارتباطاً بحياة الطلبة، ويتم تعزيز المنهج بالأنشطة اللاصفية من أجل توسيع خبرات التعلم لهم. وبفضل تعزيز الربط بين المواد، ودراسة منهج مترابط، وربط ذلك كله بالبيئة الخارجية، تنمي أفضلُ المدارسِ فاعليةً الشعورَ بالحقوق والمسئوليات لديهم، ومن ثم إعدادهم ليس للمرحلة التالية من التعليم فحسب، بل إكسابهم المهارات اللازمة لسوق العمل أيضاً، بيْد أنه لم تظهر نسبة كبيرة من المدارس التي تمت مراجعتها بمستوى «جيّد» في تعزيز المنهج الأساسي وطرق تقديمه.

وفي المدارس التي يتم فيها تطبيق المنهج وتعزيزه بطريقة جيّدة، تتجلى أهم جوانب القوة في توظيف البيئة المدرسية بطريقة تحفز الطلبة على التعلم، وكذلك في الاستفادة من مجموعة واسعة من الأنشطة اللاصفية، والربط بين المواد بشكلٍ «جيد». وتنعكس جوانب القوة هذه – ولكن بطريقة غير متجانسة دائمًا – في طرق تقديم المنهج في الدروس. كذلك، هناك ربط قوي في توظيف المهارات بين الرياضيات والعلوم، والتقنية التي تساهم في تطبيق الطلبة المهارات الأساسية المكتسبة من الدروس.

وبأخذ جميع المدارس التي تمت زيارتها خلال الدورتين الأولى والثانية من المراجعة في الاعتبار، نجد أن المدارس التي ظهرت بمستوى "غير ملائم" تشترك في مواطن ضعف واحدة فيما يتعلق بتقديم المنهج، حيث لم تنجح مدرسة من كل عشر مدارس تقريبًا من هذه المدارس في الربط بين المواد، وكذلك أخفقت في تطوير التخطيط لاستفادة الطلبة من المهارات الأساسية المكتسبة من جميع المناهج الدراسية بصورة ملائمة. وفي هذه الحالات، لا يتم تطوير وإكساب الطلبة المهارات الأساسية التي يتضمنها المنهج الدراسي، وتقل في الغالب معارف الطلبة بسبب الافتقار إلى التطبيق المنشود لمحتويات المنهج الدراسي التي لا تتوافق مع اهتمامات الطلبة، أو تلبي احتياجاتهم بدرجة كافية.

مساندة الطلبة وإرشادهم

تصدر فرق المراجعة أحكامها على جودة مساندة الطلبة وإرشادهم، من خلال تقييم مدى توفير الرعاية والاهتمام اللذَيْن يُقدمان إلى الطبة في المدارس، ومساعدتهم على تحقيق مستوى التقدم "الجيّد" منذ التحاقهم بالمدرسة، وكذلك مدى إحراز النجاح في إنجازهم الأكاديمي من خلال قياس مدى التقدم الذي يحققه الطلبة في تطورهم الشخصي. ويشمل هذا الجانب مدى جودة برامج التهيئة المقدمة للطلبة في المدارس، ومدى جودة تقييم المدرسة احتياجات الطلبة الشخصية والتعليمية، وكذلك أخذ جودة الإرشاد الذي يحصل عليه الطلبة بشأن تطورهم الشخصي والأكاديمي في الاعتبار، وكيفية إحاطة أولياء الأمور بمستوى تقدم أبنائهم.

ومعظم المدارس لديها موظف واحد على الأقل يعمل مرشدًا اجتماعيًا، وتتمثل مسئوليته الرئيسة في توفير التواصل مع أولياء أمور الطلبة، وتقديم المساندة والإرشاد لهم في كل ما يتعلق بأمور أبنائهم المدرسية، وارتباط هذا بمدى التقدم الذي يحققه الطلبة في تطورهم الشخصي؛ وهو جانب يُعدّ من أهم الجوانب التي تركز عليها فرق المراجعة عند تقييم الإرشاد الاجتماعي.

ولم تظهر جودة مساندة الطلبة وإرشادهم في تحقيق إنجازهم الأكاديمي الفاعل بشكل واضح، حيث يفصل المعلمون – في بعض الأحيان – عناصر الرعاية والمساندة الأساسية عن عملية التعليم، ومن ثم لا تظهر عملية التعلم بالشكل "الجيّد" كما ينبغي.

وبوجه عام، فقد تحسن هذا الجانب، حسب ما هو موضح في الشكل ١٢.

الشكل ١٢:
مساندة الطلبة وإرشادهم في الدورتين الأولى والثانية

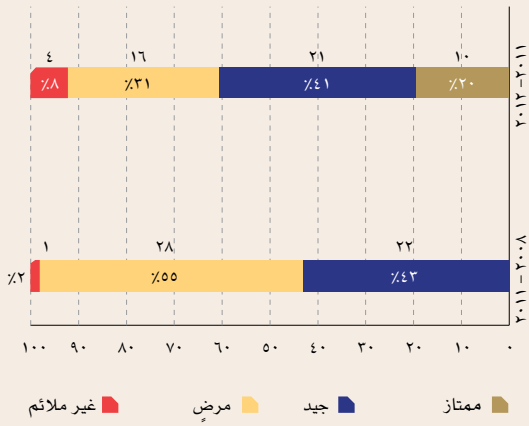

فقد ظهر حوالي ثلثي عدد المدارس التي تمت مراجعتها في الدورة الثانية من المراجعات بمستوى "جيّد" أو "ممتاز" في هذا الجانب، في حين كانت هذه النسبة أقل بكثير في الدورة الأولى من المراجعة، ولا سيما المدارس الحائزة على تقدير: "ممتاز". ومن بين نقاط القوة الملحوظة الأخرى بين جميع المدارس التي تمت مراجعتها تقريباً، قدرة المدارس على تقديم برامج التهيئة الفاعلة لمساعدة الطلبة الجدد على الاستقرار بسهولةٍ ويُسرٍ في المدرسة عند بداية التحاقهم بها.

ولا يعتبر هذا الوضع إيجابيًا كما ينبغي؛ نظرًا لزيادة عدد المدارس التي ظهرت بمستوى "غير ملائم" من مدرسة واحدة فقط في الدورة الأولى من المراجعة إلى أربع مدارس في الدورة الثانية من المراجعة.

وتتمحور أهم مواطن الضعف المشتركة في عدم قدرة المدرسة على تقييم الاحتياجات وتوفير المساندة الملائمة للطلبة في عملية التعليم ذاتها، وهي المساندة التي تتم مشاركتها بطريقة متجانسة وفقًا للاحتياجات الخاصة للفئات المختلفة من الطلبة. وبينما نجد أن مستوى المساندة والوعي العام باحتياجات الطلبة من أهم نقاط القوة المشتركة بين الكثير من المدارس التي تمت مراجعتها على مدى العامين الماضيَين، فإن المساندة التعليمية داخل الصفوف الدراسية نجدها ضعيفة؛ حيث تفتقر المدارس إلى دمج السجلات المتعلقة باحتياجات الطلبة الشخصية والاجتماعية في سجلات تقدمهم الأكاديمي بشكلٍ جيّد، وكذلك يفتقر المعلمون إلى الوعي الكافي بالأمور الاجتماعية والتطورات الشخصية الأوسع نطاقاً للطلبة، ومدى تأثيرها على سلوكياتهم داخل الصفوف الدراسية. وفي المدارس الحائزة على تقدير: "ممتاز"، نجد أن هذه المساندة تُقدم في إطار عملية التعليم في الصفوف الدراسية وفي كافة جوانب الحياة المدرسية.

أما المدارس التي ظهرت بمستوى "غير ملائم" في هذا الجانب، فإن نقاط الضعف ذات الصلة تكمن – في الغالب – في جوانب القيادة

والإدارة، وعلى وجه الخصوص في عدد قليل جدًا من مدارس البنين التي يظهر فيها الترهيب البدني للطلبة وشعورهم بعدم الأمن والسلامة في المدارس.

فاعلية القيادة والإدارة

يركز هذا الجانب من تقرير وحدة مراجعة أداء المدارس على مدى فاعلية وجودة أداء قيادة المدرسة في إلهام وتحفيز ومساندة منتسبي المدرسة، ومدى امتلاكها رؤية واضحة تركز على إحراز النجاح وتحسين الأداء المدرسي، والمحفزة على التنفيذ الفاعل لخطط التطوير والتحسين على المدى القصير، والمتوسط والطويل الأجل.

فبالنظر إلى التحسينات التي تم إدخالها في جانب القيادة والإدارة، لا سيما في مدارس البنات، فقد شهدت الدورة الثانية من المراجعة زيادة في نسبة المدارس التي حازت على تقدير: "ممتاز" في هذا الجانب؛ إذ بلغت نسبة ٢٠٪ مقارنة بنسبة ١٠٪ لنفس مجموع المدارس الـ ٥١ في المراجعات السابقة. ومع هذا، فقد شهدت الدورة الثانية من المراجعة أيضاً، زيادة كبيرة في عدد المدارس التي ظهرت بمستوى "غير ملائم" في جانب القيادة والإدارة، والتي بلغت أربع مدارس من أصل ٥١ مدرسة تمت مراجعتها في الدورة الثانية، مقارنة بمدرستين فقط ظهرتا بمستوى "غير ملائم" في الدورة الأولى من المراجعة في هذا الجانب، حسب ما هو مبين في الشكل ١٣.

الشكل ١٣:
فاعلية القيادة والإدارة في الدورتين الأولى والثانية

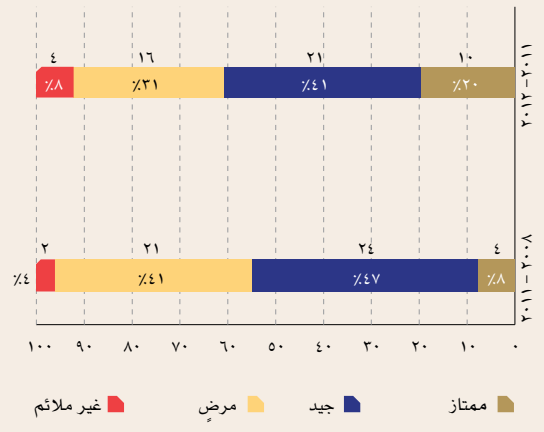

ويعتبر نقل مديري المدارس والمديرين المساعدين بشكلٍ متكررٍ من مدرسة إلى أخرى، وعلى وجه الخصوص مديري المدارس «الأكْفَاء» قبل إدخال التحسينات عليها، من أكبر العوائق التي تواجه المدارس من أجل المحافظة على جودة المدارس وعملية التحسّن المستمرة بها. وفي نسبة كبيرة من المدارس التي تمت مراجعتها، وجدت فرق المراجعة الكثير من مديري المدارس والمديرين المساعدين أنهم قد قضوا في مناصبهم فترة زمنية قصيرة نسبيًا. وفيما يعتبر نقل الموظفين أمرًا حتميًا، فإنه من المبادئ المتفق عليها أصولاً، أنَّ ملاحظة التحسينات الجوهرية في أداء المدارس الضعيفة يستغرق من فريق القيادة «الجيد» عادة ثلاث سنوات على الأقل، مقرونة باستمرارية أعضاء فريق الإدارة الأوسع في مناصبهم أيضًا.

ومع هذا، فلا تعتمد القيادة المدرسية «الجيّدة» على المهارات القيادية لمدير المدرسة والمديرين المساعدين فحسب، بل على مدى فاعلية منتسبي المدرسة في العمل بشكلٍ جماعي كفريق واحد، ووضع إطار عمل إستراتيجي للتحسين يتجاوز المدرسة ذاتها، ولدى المدارس الحائزة على تقدير: «ممتاز» نماذج من توزيع القيادة الفاعلة. وفي المدارس التي شَغَل فيها المديرون مناصبهم حديثاً، تقوم فرق المراجعة بتقييم جوانب قوة الفريق في العمل كفريق واحد عند التوصل إلى حكم القدرة الاستيعابية للمدرسة على التحسّن.

إن فاعلية القيادة والإدارة في قلة من المدارس نالت تقديرًا أعلى من فاعلية المدرسة بوجهٍ عامٍ، وفي العادة تُعزى أسباب ذلك إلى أن تقييم فريق المراجعة لجودة وفاعلية مدير المدرسة أو أعضاء الهيئة الإدارية الجدد الذين قضوا في مناصبهم فترة زمنية قصيرة، أظهر بوادر تأثير شخصياتهم القيادية، وخططهم وسياساتهم على الحياة المدرسية – وقت المراجعة – بصورة واضحة. كما تفسر هذه الأسباب التي أدت إلى إمكانية حصول جانب القدرة الاستيعابية للمدرسة على التحسن تقديرًا أعلى من الفاعلية بوجهٍ عام.

تكمن جوانب القوة الرئيسة لفرق القيادة المدرسية "الجيّدة" في قدرتها على إلهام وتحفيز ودعم منتسبي المدرسة بفاعلية. وفي هذا الجانب، حازت أكثر من ٦٠٪ من المدارس التي تمت مراجعتها في الدورة الثانية من المراجعة على تقدير: "جيّد" أو "ممتاز". وكذلك، من الخصائص المميزة للمدارس وفرق القيادة الأكثر فاعلية، أن هذه المدارس تمتلك رؤية واضحة مبنية على أهداف محددة، وتستجيب بشكلٍ جيد لآراء ووجهات نظر الأطراف ذات العلاقة، حيث نالت نسبة ٦٠٪ تقريباً من فرق القيادة الأكثر فاعلية تقدير: "جيّد" أو «ممتاز». وتفتقر المدارس الأقل فاعلية إلى متابعة أو تحليل أثر التطور المهني على طرق التعليم الفعلية، في حين تحرص المدارس الحائزة على تقدير: «ممتاز» على أن يؤتي الاستثمار في تدريب المعلمين ثماره على الممارسات المعتادة في الفصول الدراسية.

ثانيًا: المدارس الخاصة

في العام الأكاديمي ٢٠١٢/٢٠١١، قامت وحدة مراجعة أداء المدارس وللمرة الأولى، بمراجعة أداء ونشر تقارير المراجعة للمدارس الخاصة في المملكة، ومن ثم، لا توجد أية بيانات سابقة لعقد أية مقارنات معها. فمن أصل ٦٨ مدرسة خاصة، تمت مراجعة ١٤ مدرسة. حيث حازت مدرستان في جانب الفاعلية بوجهٍ عام، على تقدير: "ممتاز"، وثلاث على تقدير: "جيّد"، وست على تقدير: "مرضٍ"، فيما ظهرت ثلاث مدارس بمستوى "غير ملائم"، حسب ما هو موضح في الشكل ١٤.

الشكل ١٤:
الفاعلية بوجهٍ عام ١٤ مدرسة خاصة

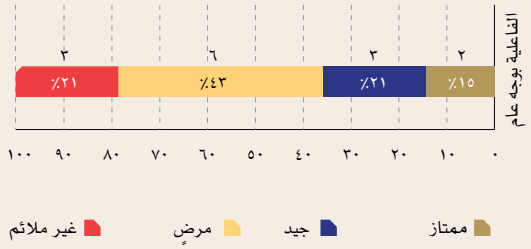

وفي الغالب، تختلف المدارس الخاصة عن المدارس الحكومية اختلافًا كبيرًا من حيث خصائص المدرسة والهيكل التنظيمي لها؛ ويُعزى هذا الأمر أساسًا إلى اختلاط الطلبة والموظفين من الجنسين في حوالي نصف عدد المدارس الخاصة، وفي جميع الفئات العمرية وكافة أقسام المدارس، التي تلبي الاحتياجات التعليمية للطلبة من المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الثانوية في مؤسسة واحدة. وعلى الرغم من محدودية حجم العينة لإجراء أية مقارنات إحصائية موثوق بها مع المدارس الحكومية، فهناك الكثير من أوجه التشابه بين الفئتين.

يوضح الشكل ١٥، أن قدرة المدارس الخاصة الاستيعابية على التحسّن أكبر قليلاً من الأحكام المتعلقة بالفاعلية بوجهٍ عام؛ ويُعزى هذا الأمر إلى أن معظم فرق القيادات المدرسية لديها فهم دقيق للجوانب التي بحاجة إلى تحسين، مقرونًا باتخاذ الإجراءات المناسبة لإدخال التحسينات على المدارس. ومع هذا، فقد أخفقت ثلاث مدارس في الحصول على هذا الحكم، وتحتاج بوضوح إلى الحصول على بعض أنواع المساعدة الخارجية لإدخال التحسينات على هذا الجانب.

الشكل ١٥:
قدرة المدرسة الاستيعابية على التحسّن – ١٤ مدرسة خاصة

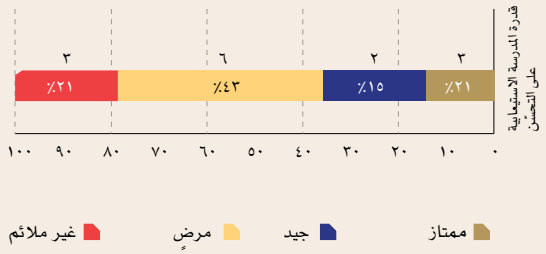

تصدر فرق المراجعة الحكم على أداء المدارس الخاصة طبقًا للمعايير الواردة في الإطار العام للمراجعة؛ وحسب ما هو موضح في الشكل ١٦، فقد حازت خمس مدارس من أصل ١٤ مدرسة تمت مراجعتها في الدورة الأولى، على تقدير: «جيّد» أو أفضل في جانب إنجاز الطلبة في تحصيلهم الأكاديمي، فيما تحتاج المدارس الثلاث التي ظهرت بمستوى «غير ملائم» في إنجاز الطلبة في تحصيلهم الأكاديمي، إلى المزيد من العناية والاهتمام لإدخال التحسينات على هذا الجانب.

الشكل ١٦:
مستوى إنجاز الطلبة – ١٤ مدرسة خاصة

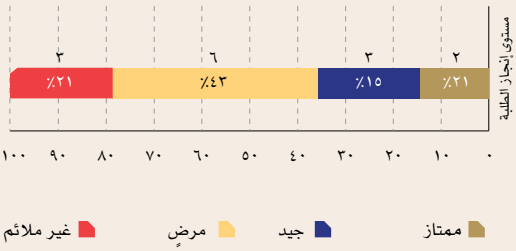

وفيما يتعلق بتقدم الطلبة في تطورهم الشخصي، فقد كانت المدارس الخاصة أكثر كفاءة في هذا الجانب؛ إذ لم تظهر فيه أي مدرسة بمستوى "غير ملائم"، في حين حازت أكثر من نسبة ٧٠٪ من المدارس على تقدير: "جيّد" أو "ممتاز"، حسب ما هو مبين في الشكل ١٧. ويظهر التطور الشخصي للطلبة بشكل جيد إذا تم تقديم المساندة والإرشاد "الجيدين" لهم، ومن ثم، فمن المتوقع وجود تشابه في الأحكام الصادرة لجانب التطور الشخصي وجودة مساندة الطلبة وإرشادهم، وفقاً لما هو موضح في الشكل ٢١. ومع هذا، ففي قلة من المدارس كان جانب تقدم الطلبة في تطورهم الشخصي أفضل من جانب المساندة والإرشاد.

الشكل ١٧:
تقدم الطلبة في تطورهم الشخصي – ١٤ مدرسة خاصة

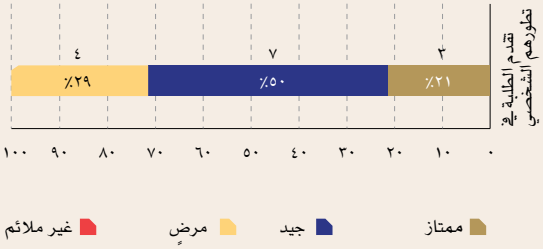

ينعكس أثر جودة عمليتي التعليم والتعلم على جانب إنجاز الطلبة في تحصيلهم الأكاديمي بطريقة مباشرة؛ إذ يوضح الشكل ١٨ أن لعمليتيّ التعليم والتعلم نفس الخصائص المتناسبة مع الإنجاز الأكاديمي للطلبة حسب ما هو مبين في الشكل ١٦. ومن ثم، فإذا حازت عمليتا التعليم والتعلم على تقدير: «جيد» أو أفضل، فإنه ينعكس أثرها بشكلٍ مساوٍ على إنجاز الطلبة؛ في حين إذا ظهرت عمليتا التعليم والتعلم بمستوى أقل من «جيد»، فسينخفض بالتالي إنجاز الطلبة في تحصيلهم الأكاديمي بنفس الدرجة. هذا، وهناك حاجة لإدخال الكثير من التحسينات على

عمليتي التعليم والتعلم في أكثر من نصف عدد المدارس الخاصة الـ١٤ التي تمت مراجعتها، وتكون هذه الحاجة أكثر ضرورة في ربع عدد تلك المدارس. أما المدرستان اللتان حازتا على تقدير: «ممتاز»، فسنجد أن التأثير المتبادل بين عمليتي التعليم والتعلم والمنهج الدراسي ذي العلاقة يحقق مستوى إنجاز أكاديمي عال. وتُعزَّز عملية التعليم بالتقييم الدقيق، وتقديم القيادة والإدارة المساندة الوثيقة للفئات المختلفة من الطلبة.

الشكل ١٨ :
فاعلية عمليتي التعليم والتعلم – ١٤ مدرسة خاصة

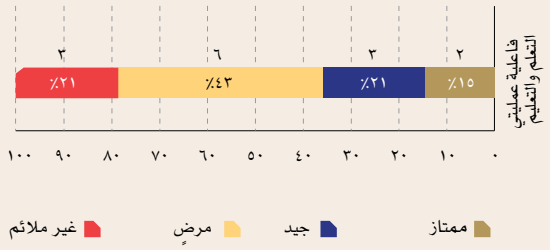

يوضح تقييم فرق المراجعة بوحدة مراجعة أداء المدارس، التوافق المتوقع بين الأحكام الصادرة لجانب تعزيز المنهج وطرق تقييمه، مع تلك التي تم التوصل إليها بخصوص عمليتي التعليم والتعلم، حسب ما هو مبين في الشكل ١٩. وعلى خلاف المدارس الحكومية، تحظى المدارس الخاصة بحرية أكبر في اختيار المناهج الخاصة بها، ومن ثم تتبع وتطبق مجموعة واسعة من المناهج الدولية المختلفة لتلبية احتياجات الطلبة في البحرين. وفي المدارس الخاصة الأربع عشرة التي تم مراجعتها، تُدَرِّسُ هذه المدارس المناهجَ الهنديةَ والبريطانية والأمريكية، إضافة إلى مجموعات متطابقة من اختباراتهم الوطنية وامتحاناتهم الخارجية، بل وفي بعض الحالات تُدَرِّسُ شهادة البكالوريا الدولية.

الشكل ١٩ :
تعزيز المنهج وطرق تقديمه– ١٤ مدرسة خاصة

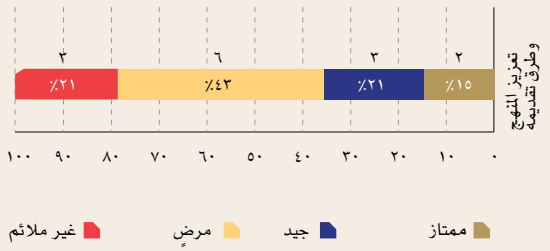

تعتبر الأحكام الصادرة لجانب مساندة الطلبة وإرشادهم (الشكل ٢٠) أفضل نوعاً ما، من الأحكام التي تم التوصل إليها بخصوص عمليتي التعليم والتعلم (الشكل ١٨)، وجانب تعزيز المنهج وطرق تقييمه (الشكل ١٩)؛ إذ بمقارنة تقييم مساندة الطلبة وإرشادهم في المدارس الخاصة مع الجوانب الأخرى، نجد أن الكثير من المدارس بحاجة إلى تقديم المزيد من المساندة إلى الطلبة أثناء عملية التعليم، وقد يكون من المفيد ربط هذه المساندة والإرشاد بعملية التعليم؛ حتى يتسنى للطلبة أن يحرزوا المزيد من التقدم في إنجازهم الأكاديمي بحسب قدراتهم.

الشكل ٢٠ :
مساندة الطلبة وإرشادهم – ١٤ مدرسة خاصة

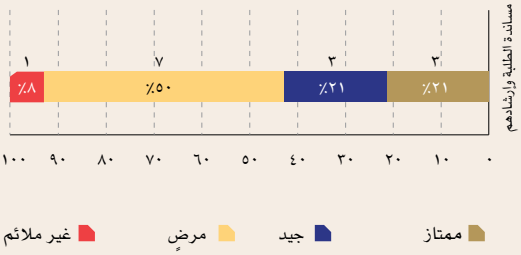

تتطابق الأحكام الصادرة لجانب القيادة والإدارة للمدارس الخاصة التي تمت مراجعتها مع معظم الفئات من الأحكام التي تم التوصل إليها بخصوص الجوانب الأخرى؛ إذ حازت نسبة مماثلة من المدارس على تقدير: "ممتاز" أو "غير ملائم"، حسب ما هو موضح في الشكل ٢١. وتمثل هذه الأحكام مدى جودة التعليم الذي تقدمه المدارس الخاصة؛ فبينما حازت ثلاث مدارس خاصة على تقدير: "ممتاز" في جانب القيادة والإدارة، ظهرت ثلاث مدارس أخرى بمستوى "غير ملائم"، وتمثل نسبة ٢١٪ على التوالي. وحصلت نسبة ٦٠٪ تقريباً؛ أي ثماني مدارس خاصة، على تقدير: "جيد" أو "مرضٍ".

الشكل ٢١ :
فاعلية القيادة والإدارة – ١٤ مدرسة خاصة

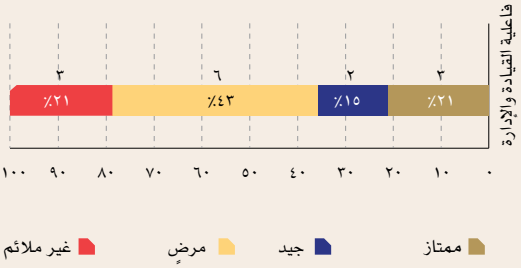

من الواضح أن فاعلية القيادة والإدارة المدرسية ذات تأثير بالغ في رفع مستوى الإداء العام للمدرسة، كما تبين ذلك من نتائج مراجعات المدارس الخاصة التي تم إجراؤها في البحرين إلى الآن.

ما بعد عملية المراجعة

يجب على جميع المدارس، سواء المدارس الحكومية أو المدارس الخاصة، بعد انتهاء المراجعة، استكمال خطة العمل المبنية على أساس الجوانب التي بحاجة إلى تحسين، طبقًا للتوصيات الواردة في تقرير المراجعة؛ إذ يجب على المدارس أن تُقدّم خطة العمل، بعد عشرة أسابيع من المراجعة لتدقيقها. وتقدم هذه الخطط إلى وحدة مراجعة أداء المدارس، أما في حالة المدارس الحكومية، فتقدم إلى وزارة التربية والتعليم، والتي تقوم بدورها بإرسال هذه الخطط لوحدة مراجعة أداء المدارس لإبداء الملاحظات عليها. وفي حالة المدارس التي حازت على تقدير: "غير ملائم" عموماً، تقوم وحدة مراجعة أداء المدارس بإجراء زيارة المتابعة لها ما بين ستة أشهر إلى سنة؛ لتقييم مدى التقدم الذي أحرزته هذه المدارس في معالجة الجوانب التي بحاجة إلى تحسين.

زيارات المتابعة للمدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم»

قامت وحدة مراجعة أداء المدارس بإجراء زيارات المتابعة لعدد ٣٨ مدرسة من من أصل ٤١ مدرسة حصلت على تقدير: "غير ملائم" في الدورة الأولى من المراجعات تم جدولة ٣ مدارس منها ضمن المراجعات المعتادة بعد حصولها على تقدم كاف في زيارة المتابعة الأولى. وكما يظهر في الشكل ٢٢، فقد أحرزت أربع مدارس من أصل ٣٨ مدرسة تمثل نسبة ١١٪، تقدمًا كافيًا في زيارة المتابعة الأولى لها، ومن ثم انتقلت من مرحلة المتابعة وأُدرِجتْ مرة أخرى ضمن دورة مراجعة أداء المدارس المعتادة.

الشكل ٢٢:
مستوى تقدم المدارس الحكومية التي حصلت على تقدير: "غير ملائم" في زيارات المتابعة الأولى

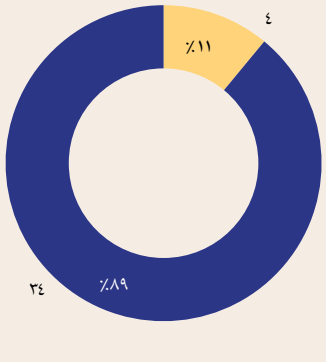

أما المدارس الـ ٣٤ المتبقية والتي لم تحرز تقدمًا كافيًا في زيارة المتابعة الأولى، فقد تم إجراء زيارة المتابعة الثانية لعدد ٢٠ مدرسة منها تمثل نسبة ٥٩٪ وفقاً لإجراءات المراجعة المتبعة بالهيئة. وحققت ١٨ مدرسة منها (٩٠٪)، تقدمًا كافيًا، ومن ثم تم إدراجها مرة أخرى ضمن دورة مراجعة أداء المدارس المعتادة، في حين لم تحقق مدرستان تقدماً كافياً في زيارة المتابعة الثانية، حسب ما هو مبين في الشكل ٢٣.

الشكل ٢٣:
مستوى تقدم المدارس الحكومية التي حصلت على تقدير: "غير ملائم" في زيارات المتابعة الثانية

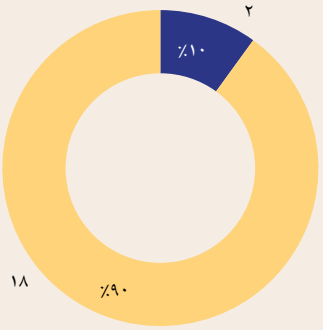

بالإضافة إلى هاتين المدرستين اللتيْن بقي أداؤهما بمستوى "غير ملائم"، فمن المقرر إجراء زيارة المتابعة الثانية لعدد ١٤ مدرسة ذات أداء "غير الملائم"، خلال العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣، فيما سيتم إجراء زيارة المتابعة الأولى للمدارس الثماني التي ظهرت بمستوى "غير ملائم" في الدورة الثانية من المراجعة خلال العام الأكاديمي القادم أيضاً. ومن ثم، فإن مجموع المدارس الحكومية التي لا تزال ضمن عملية زيارة المتابعة حتى وقت إصدار هذا التقرير بلغ ٢٤ مدرسة.

ملاحظات ختامية

تعتبر عملية تحسين أداء المدرسة من العمليات التي تتطلب التخطيط الجاد الذي يستند إلى التقييم الدقيق للأداء الحالي للمدرسة، وتحديد الأولويات ووضع خطط عمل مقابل أهداف قابلة للقياس؛ حتى يتسنى تحديد ومتابعة مدى التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ خطط العمل. وفيما تعتبر جودة وفاعلية القيادة المدرسية هي الأساس الذي ترتكز عليه عملية التحسين، فإنه لا يمكن لمدير المدرسة أن يحرز النجاح بمفرده دون الاستعانة بفريق قوي، فكفاءة المدير والفريق القيادي الذي معه هي التي تعمل على تفعيل خطة التحسين المستدامة، وإحداث التغيير في المدرسة. ويجب في الحالات التي تظهر فيها المدارس بمستوى «غير ملائم»، تبني أسلوب جذري للتدخل في إدارتها، وتطوير التخطيط الإستراتيجي، وتنفيذ خطط العمل لتحقيق التحسين المنشود.

يجب على المدارس اتخاذ وتطبيق إجراءات صارمة لمعالجة الجوانب التي بحاجة إلى التحسين؛ بناءً على التوصيات الواردة في تقارير المراجعة للكثير من المدارس، والجوانب المهمة التي يمكن استنتاجها من الاعتبارات العامة، وتشمل الأداء الضعيف لمدارس البنين في المرحلة الإعدادية، والتي من الواجب أن تُولى المزيد من العناية والاهتمام.

فيما يتعلق بتقييم مستويات التقدم والإنجاز للطلبة، فيجب على المدارس تبني أسلوبًا دقيقًا، إضافةً إلى الاستفادة من مؤشرات القياس الخارجية المستخدمة لدعم عمليات التقييم، حيث وجدت فرق المراجعة، وبشكلٍ متواصلٍ، أن مستويات الطلبة داخل الفصول الدراسية لا تتوافق مع مستويات التقييمات الواردة في نتائج وزارة التربية والتعليم والامتحانات التي تنظمها المدرسة؛ لذلك، ينبغي على المدرسة أن تدعم بالدليل القاطع أثناء المراجعة مدى توافق مستوى أداء الطلبة مع نتائج الامتحانات الوزارية والمدرسية. كما أن لنتائج الامتحانات الوطنية، مقرونة بالتقييمات الدقيقة، دور في إعلام المدرسة بمستوى تقدم طلبتهم وتعريفهم بجوانب القوة التي لديهم والجوانب التي بحاجة إلى تحسين.

ينبغي تحسين جودة عمليتي التعليم والتعلّم من خلال توسيع نطاق الإستراتيجيات المستخدمة لتوفير مستويات ملائمة من التحدي لجميع الطلبة بمختلف فئاتهم وقدراتهم في الدروس، وفي خبرة التعلم المستقلة لهم.

ينبغي تقديم المنهج بطرق ابتكارية وعملية تتلاءم مع اهتمامات الطلبة واحتياجاتهم الحياتية؛ ففي عدد كبير جدًا من المدارس، وبخاصة مدارس البنين في المرحلتين الإعدادية والثانوية، نجد أن المنهج يُقدم بطريقة مباشرة كما ورد في الكتب المدرسية، ومن ثم لا تشكل طريقة تقديمه تحديًا للطلبة؛ مما يتعين على كثير من المدارس التقليل من الاعتماد على الكتب المدرسية كمصدر وحيد للتعليم والتعلم بتنويع مصادر المادة العلمية وإثرائها بالطرائق المختلفة المعززة للمنهج.

يجب على المدارس تبني أسلوب أكثر واقعية للتقييم الذاتي؛ إذ يُعد التقييم الذاتي الجيّد أداة للتحسين. كما يجب أن يكون أسلوب التقييم الذاتي قائمًا على أساس المعلومات والأدلة الثابتة والأفكار الصادقة التي تعكس مدى التطوير المدرسي وخطط العمل، والاستخدام الفاعل للمعايير الواردة في الإطار العام للمراجعة؛ فمثلاً، إذا منحت المدرسة ذاتها درجة: «جيّد» في استمارة التقييم الذاتي فيما يتعلق بجودة ما تقدمه، فيجب أن تقدم بوضوح المعلومات والأدلة التي تدعم حقها في الحصول على هذه الدرجة، وأن تتوافق مع المعايير المناسبة الواردة في الإطار العام للمراجعة. ويُطبق نفس المبدأ على وضع، وتنفيذ، ومراقبة وتقييم خط التحسين والتطوير للمدارس.

وحدة الامتحانات الوطنية

أحلام أكبر... آفاق أبعد

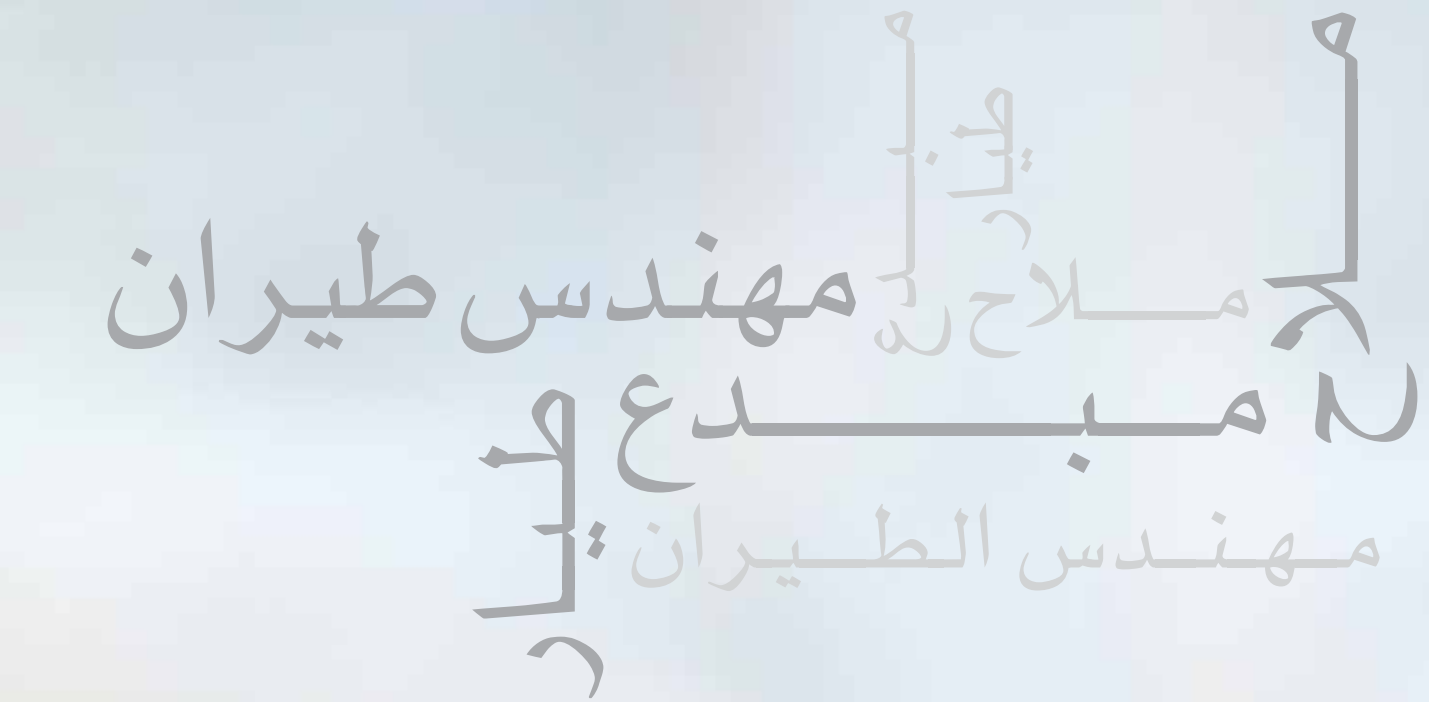

وحدة الامتحانات الوطنية

مقدمة

قامت وحدة الامتحانات الوطنية بإجراء الامتحانات الوطنية للمرة الرابعة بمملكة البحرين في شهر مايو ٢٠١٢، لطلبة الصفين الثالث والسادس، كما قامت الوحدة أيضاً بإجراء الامتحانات الوطنية للمرة الثالثة لطلبة الصف التاسع في جميع المدارس الحكومية بالمملكة، وبلغ مجموع الطلبة الذين أدوا الامتحانات الوطنية ٣١٥٠٠ طالب/ة تقريباً، حيث أدى طلبة الصف الثالث الامتحانات في مادتي اللغة العربية والرياضيات، في حين أدى طلبة الصفين السادس والتاسع الامتحانات في مواد اللغة العربية والرياضيات واللغة الإنجليزية والعلوم. كما شهدت الامتحانات الوطنية انضمام إحدى المدارس الخاصة إلى هذه الامتحانات بصفة تطوعية وقد تعاون كل من معلمي وزارة التربية والتعليم والمعلمين في المدرسة الخاصة بشكل كامل مع موظفي الوحدة ووفقاً للترتيبات الإدارية المتَّبعة.

تم تصحيح أوراق الامتحانات في مملكة البحرين في شهر يونيو الماضي، واحتسبت درجات أغلبية الطلبة وفق مستوى المجموع النهائي لكل ورقة امتحان، كما تم احتساب الدرجات لكل صف، ولكل مادة من مواد الامتحانات، على مستوى فقرات أسئلة الامتحانات لعينة عشوائية مشتركة تمثل نسبة ١٠٪ فقط من مجموع الطلبة، وذلك لجمع البيانات اللازمة لعمل تحليل تفصيلي لأداء الطلبة بناءً على المهارات والكفايات. ويلخص هذا التقرير نتائج تحليل الامتحانات الوطنية التي أجريت في شهر مايو ٢٠١٢، وأية مقارنات ذات علاقة بنتائج الامتحانات الوطنية من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١.

وكما سيتضح من النتائج، فسوف تستند بعض النتائج الآتية إلى تحليل مستوى أداء جميع الطلبة في الامتحانات الوطنية، فيما تستند بعض النتائج الأخرى إلى تحليل مستوى الأداء في الامتحانات لعينة عشوائية تمثل نسبة ١٠٪ فقط من مجموع الطلبة المشار إليه سابقًا.

الأسس ومستوى أداء الطلبة في المواد

يتم قياس مستوى أداء الطلبة في المواد وإصدار النتائج من خلال مقياس درجات يتراوح ما بين ٠,٠ و٨,٠. تعتبر طريقة مستوى الأداء في المواد مقياساً مطلقاً، يقوم على أساس درجة القدرة المطلقة المستمدة من «مقياس راش» في نظرية الاستجابة لفقرات أسئلة الامتحانات، وتعتبر هذه الطريقة مقياساً مطلقاً لقدرة الطالب مقابل الكفايات والمهارات في مواصفات الامتحانات. وقد حُدد المتوسط الوطني لأداء الطلبة بمعدل ٠,٤ في السنة الأولى من التقييم (٢٠٠٩ للصفين الثالث والسادس، وعام ٢٠١٠ للصف التاسع)، ويعتبر المتوسط الوطني بمثابة القاعدة الأساسية التي سيتم إزاءها قياس مستوى الأداء في السنوات اللاحقة. ويتم وضع الامتحانات بحيث تمكّن الموازنة بينها من مقارنة مستوى الأداء في السنوات اللاحقة بمستوى الأداء في سنوات القاعدة الأساسية.

وتوخياً للسرية، تقوم وحدة الامتحانات الوطنية بإعداد امتحان مختلف كل عام، مع الحرص على توافق المحتوى والمواصفات الإحصائية للامتحانات، في كل الأعوام، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الوحدة لضمان التوافق، فقد تختلف هذه الامتحانات – نوعاً ما – من حيث صعوبتها من سنة إلى أخرى. ولذا، تستعمل وحدة الامتحانات الوطنية عملية يُطلق عليها اسم "الموازنة"، والتي تسَوِّي الفروق بين الامتحانات – من حيث الصعوبة – من سنة إلى أخرى. وتضمن عملية الموازنة بين الامتحانات عدم منح الطلبة في أية سنة دراسية ميزة غير عادلة مقارنة بالطلبة في سنة دراسية أخرى، فالتغييرات الواردة في التقارير بشأن مستويات الإنجاز تُعزى إلى الفروق في مستويات أداء الطلبة، وليس إلى الفروق في صعوبة الامتحانات.

تستعمل الوحدة تصميم المجموعات المتكافئة لفقرات الأسئلة المشتركة للموازنة بين الامتحانات الوطنية للهيئة في السنوات المختلفة؛ وذلك حتى يتسنى أن تكون نتائج مستوى الأداء في المواد الواردة في هذا التقرير لتقييمات عام ٢٠١٢، قابلة للمقارنة الإحصائية مع نتائج جميع السنوات السابقة.

مستوى أداء الطلبة

يوضح الجدول (١) متوسط مستوى الأداء في المواد.

الجدول (١):
متوسط الأداء في المواد للصفوف ٣ و٦ و٩ للأعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١٢

الصف	المادة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
٣	اللغة العربية	٤,٠	٤,٠٥	٣,٧٠	٢,٦٩
	الرياضيات	٤,٠	٤,٣٥	٣,٤٠	٢,٠٥
٦	اللغة العربية	٤,٠	٣,٩٠	٢,٥٠	١,٧٤
	الرياضيات	٤,٠	٤,٠٥	٢,٥٠	١,٨٣
	اللغة الإنجليزية	٤,٠	٤,٠٥	٣,٣٠	٢,٤٧
	العلوم	٤,٠	٤,٠٥	٢,٨٥	١,٩٤
٩	اللغة العربية	–	٤,٠	٢,٧٥	١,٥١
	الرياضيات	–	٤,٠	٣,٨٥	١,٧٧
	اللغة الإنجليزية	–	٤,٠	٤,٠٥	٣,٣١
	العلوم	–	٤,٠	٢,٨٠	١,٢٧

ويبين متوسط مستوى الأداء في المواد انخفاض مستوى أداء الطلبة في جميع المواد وفي الصفوف كافة، في حين كانت أكبر معدلات الانخفاض، من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٢، في مادتي الرياضيات والعلوم للصف التاسع، وأقل معدلات الانخفاض في مادتي اللغة العربية والرياضيات للصف السادس، ومادة اللغة الإنجليزية للصف التاسع. وقد جاء هذا الانخفاض العام في أعقاب انخفاض مستوى أداء الطلبة في عام ٢٠١١، والذي اعتبر في تلك الفترة استثنائيًا وعُزِيَ إلى الأحداث المؤسفة التي شهدتها مملكة البحرين خلال النصف الثاني من العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١.

ولا تملك هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب أية أدلة مباشرة لإيضاح هذا الانخفاض المتواصل في مستوى أداء الطلبة، بيد أنه يجدر بنا تناول السؤالين الآتيين بالبحث والدراسة:

- هل يؤثر الوضع القائم في مملكة البحرين خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، على الطلبة ودافعيتهم تجاه عملية التعلم، لمدة أطول وبشكلٍ أكثر حدَّة مما كان متوقعاً؟

- هل أخذ الحماس والاهتمام المبدئي الذي أبداه كل من الطلبة والمعلمين تجاه الامتحانات الوطنية في الانخفاض، ولا سيما أن هذه الامتحانات لا تحتسب في درجات نهاية السنة أو في رفع الطلبة إلى الصفوف الدراسية التالية؟

وتوضح الجداول من (٢) إلى (٤) النسب المئوية التراكمية لمستوى الأداء في المواد، فيما توضح الأشكال من ٢٤ إلى ٣٣ النسب نفسها. وتبيِّن الخلايا المظللة باللون الأصفر درجات المتوسط الوطني بمعدل ٤,٠، وهي القاعدة الأساسية المستمدة من متوسط مستوى أداء الطلبة في السنة الأولى من الامتحانات الوطنية.

الجدول (٢):
النسب المئوية التراكمية لمستوى الأداء في المواد للصف ٣ للأعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١٢

مستوى الأداء	اللغة العربية				الرياضيات			
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
٠,٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١,٠	٩٢,٣	٩٥,٤	٨٨,٤	٧٩,٣	٩٣,٣	٩٤,٥	٨٩,٠	٧٤,٨
٢,٠	٨٤,٥	٨٥,٣	٧٩,٧	٦٤,٩	٨٥,١	٩٠,٢	٧٨,٢	٥٠,٩
٣,٠	٦٩,٤	٦٩,٤	٦٤,٩	٤٦,١	٧٢,٩	٧٩,٢	٥٨,٦	٢٥,٦
٤,٠	٤٩,١	٥٠,١	٤٦,٨	٢١,٢	٤٨,٧	٦٠,٤	٣٥,٠	٨,٤
٥,٠	٢٩,٢	٣٠,٧	٢٨,٥	٦,٩	٢٤,٨	٣٩,٤	١٥,٦	١,٨
٦,٠	١٣,٥	١٣,٤	١٣,٩	١,٦	٩,٩	٢١,٠	٥,٣	٠,٣
٧,٠	٤,٦	٤,٠	٣,٧	٠,٥	٢,٢	٧,٥	١,٥	٠,٠
٨,٠	١,٠	١,١	١,٥	٠,١	٠,٥	٢,٥	٠,٣	٠,٠

الجدول (٣):
النسب المئوية التراكمية لمستوى الأداء في المواد للصف ٦ للأعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١٢

مستوى الأداء	اللغة العربية				الرياضيات				اللغة الإنجليزية				العلوم			
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
٠,٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١,٠	٩٠,٩	٩٤,٣	٧٥,٨	٦٣,٥	٨٥,٨	٨٨,٦	٧٧,٤	٦٣,٤	٩٧,٣	٩٧,٨	٩٤,٦	٧٧,١	٩٥,٨	٩٧,٦	٨٨,٨	٨٢,٥
٢,٠	٨٣,٠	٨٥,٢	٦١,٤	٤٨,٧	٧٦,٩	٨١,٦	٥٥,٠	٤٢,٦	٩٤,٥	٩٥,٨	٨١,٦	٥٣,٨	٩٢,٤	٩٤,٩	٧٥,٤	٤٤,٦
٣,٠	٧٠,٦	٧٣,٠	٤٠,٠	٢٨,٦	٦٤,٥	٦٦,٢	٣٢,٧	٢١,٩	٧٦,٨	٨٢,٣	٤٩,٦	٣١,٥	٧٨,٧	٨٣,٩	٥٠,٠	١٥,٠
٤,٠	٥٢,٤	٥٠,٥	٢٠,٥	١٠,٢	٤٣,٤	٤٦,٩	١٤,٢	٨,٩	٣٦,٧	٤٩,٦	٢١,٦	١٦,٩	٤٩,٨	٥٧,٣	٢٠,٦	٢,٦
٥,٠	٣٨,٢	٢٦,٢	٦,٦	٢,٠	٢١,٣	٢٣,٣	٤,٤	٢,٧	١٥,١	٢٠,٤	١٠,٠	٦,٧	١٩,٨	٢٢,٠	٤,٣	٠,٢
٦,٠	٨,٧	٨,٠	١,٣	٠,١	٧,٧	٨,٩	١,٣	٠,٨	٥,٥	٧,٧	٤,١	٢,٨	٢,٨	٣,٦	٠,٤	٠,٠
٧,٠	١,٧	١,١	٠,٠	٠,٠	٢,٠	٣,١	٠,٢	٠,١	١,٨	٢,٧	١,٧	٠,٩	٠,٢	٠,٣	٠,٠	٠,٠
٨,٠	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٣	٠,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٦	٠,٨	٠,٥	٠,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

الجدول (٤):
النسب المئوية التراكمية لمستوى الأداء في المواد للصف ٩ للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٢

مستوى الأداء	اللغة العربية			الرياضيات			اللغة الإنجليزية			العلوم		
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
٠,٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١,٠	٩٣,٠	٧٤,٨	٥٦,٥	٨٥,٧	٧٧,٣	٥٣,٨	٩٣,١	٩١,٤	٧٩,١	٩٤,٢	٩٠,٩	٥٩,٠
٢,٠	٨٧,٠	٦٢,٣	٤٢,٧	٧٩,٣	٧١,٨	٣٧,٥	٨٤,٥	٨٥,٤	٦١,١	٩٢,١	٧١,٤	٢٥,٣
٣,٠	٧٢,٦	٤٧,٩	٣١,٥	٦٩,٣	٥٧,١	٢٢,٨	٦٦,٥	٧١,١	٤١,٤	٨٠,٥	٤٢,٦	٦,٠
٤,٠	٤٩,٩	٢٨,٧	١٥,٢	٤٤,٧	٣٨,٨	١٠,٣	٤٠,٢	٤١,٠	٢٤,٧	٥١,٥	١٧,١	٠,٧
٥,٠	٢٧,٢	١٣,٨	٤,٠	٢٢,٦	٢٠,٤	٤,٠	٢٢,٧	١٩,٨	٩,٥	٢٠,١	٣,٢	٠,٠
٦,٠	٩,٨	٤,٥	٠,٦	٧,٧	٦,٩	٠,٨	٩,٧	٩,٣	٥,١	٤,٦	٠,٢	٠,٠
٧,٠	٢,١	١,١	٠,١	٢,٣	١,٣	٠,٠	٣,٤	٣,٤	٢,١	٠,٣	٠,٠	٠,٠
٨,٠	٠,٤	٠,٢	٠,٠	٠,٥	٠,٢	٠,٠	٠,٩	٠,٧	٠,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠

الشكل ٢٤:
مستوى الأداء في مادة اللغة العربية للصف ٣

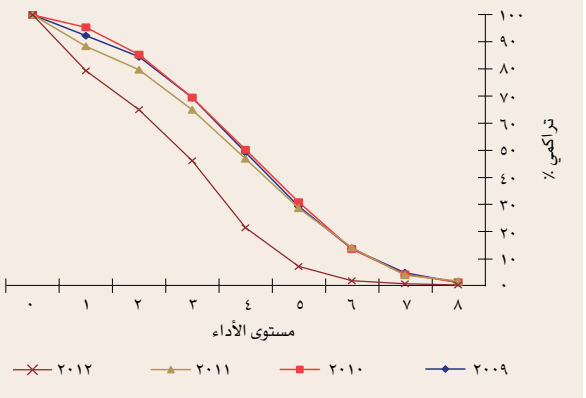

الشكل ٢٥:
مستوى الأداء في مادة الرياضيات للصف ٣

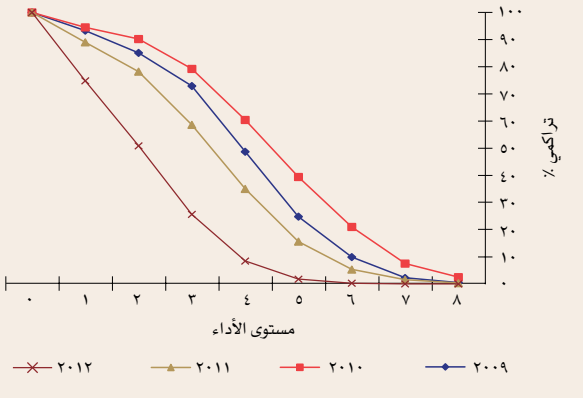

الشكل ٢٦:
مستوى الأداء في مادة اللغة العربية للصف ٦

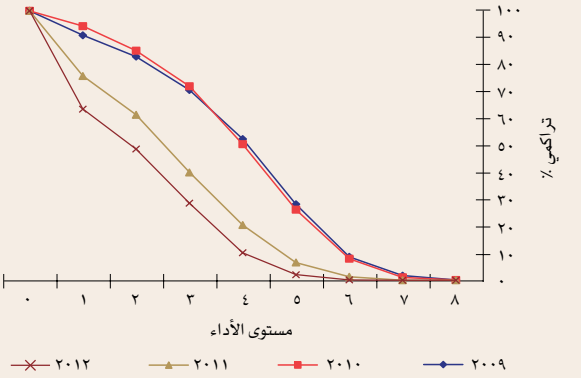

الشكل ٢٧:
مستوى الأداء في مادة الرياضيات للصف ٦

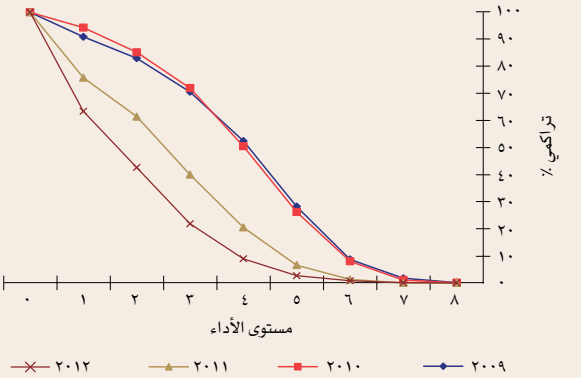

الشكل ٢٨:
مستوى الأداء في مادة اللغة الإنجليزية للصف ٦

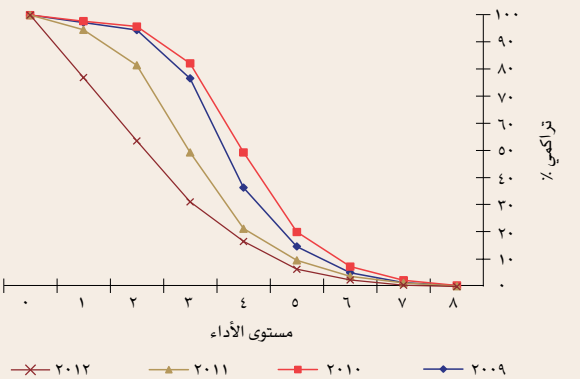

الشكل ٢٩:
مستوى الأداء في مادة العلوم للصف ٦

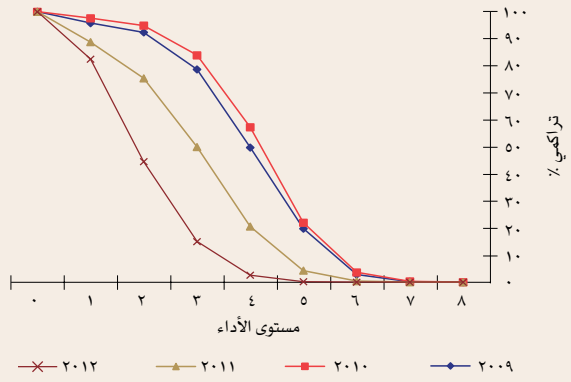

الشكل ٣٠:
مستوى الأداء في مادة اللغة العربية للصف ٩

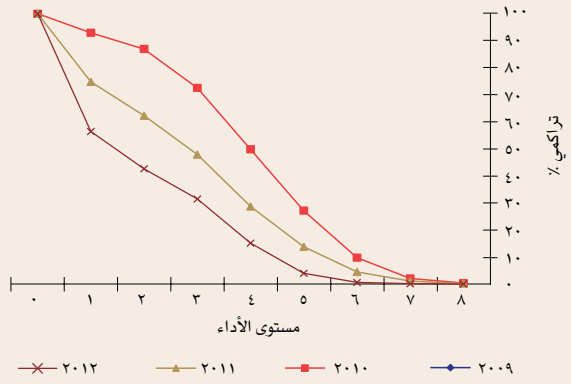

الشكل ٣١:
مستوى الأداء في مادة الرياضيات للصف ٩

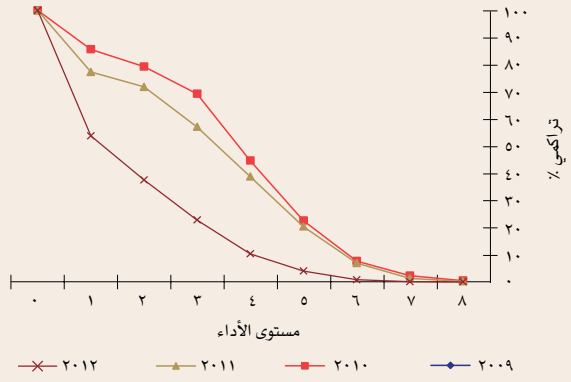

الشكل ٣٢:
مستوى الأداء في مادة اللغة الإنجليزية للصف ٩

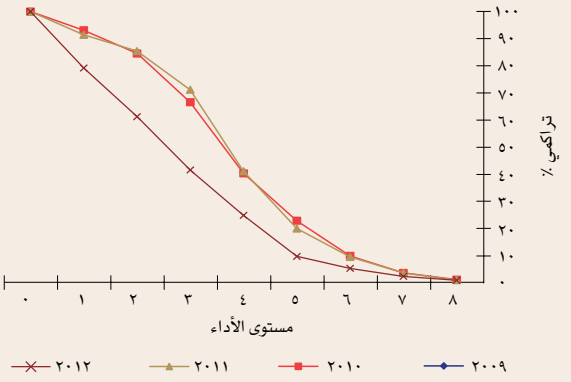

الشكل ٣٣:
مستوى الأداء في مادة العلوم للصف ٩

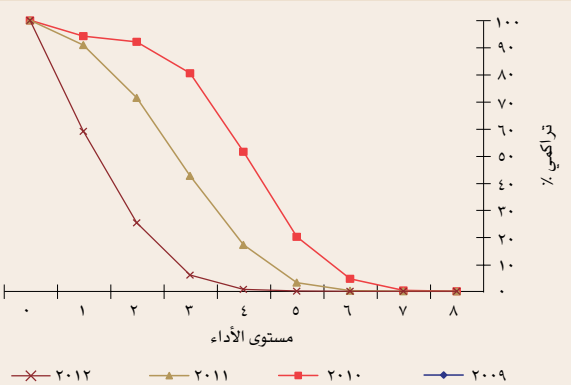

ملاحظات عامة على مستوى الأداء في المواد فيما يتعلق بالمهارات والكفايات (اللغات)، والموضوعات والمهارات (المواد التقنية)

البيانات في الجداول الآتية تخص المواد التي تم أداء الامتحان فيها في الصفوف: الثالث والسادس والتاسع، وتشير – على وجه الخصوص – إلى "المهارات" في المواد (مثل: الاستماع، والقراءة والكتابة في مواد اللغات)، وإلى «الكفايات» في «المهارات» (مثل: «فهم المعنى الصريح»، «البناء والقواعد النحوية»، و«تحديد النقاط الرئيسة في المناقشة» في مادة اللغة الإنجليزية).

يُعرض مستوى الأداء في المواد، والذي تم احتسابه بمقياس درجات يتراوح ما بين ٠,٠ و٨,٠ لكل "مهارة" و"كفاية" في كل مادة من المواد في الجداول الآتية، ويجب ملاحظة أن مستوى الأداء في المتوسط الوطني للمادة يختلف عن متوسط الأداء في المهارات أو الكفايات، حيث يتم احتساب مستوى الأداء في المتوسط الوطني من واقع بيانات جميع الطلبة، فيما يتم احتساب مستوى الأداء في المهارات والكفايات من عينة عشوائية تمثل نسبة ١٠٪ فقط من مجموع الطلبة. كما تستند الملاحظات العامة إلى البيانات المستخلصة من عينة عشوائية تمثل

نسبة ١٠٪ فقط من مجموع الطلبة الذين أدوا الامتحانات الوطنية في هذه الدورة. وتستند بعض الكفايات في اللغات، والتي تحتوي على مجالات كثيرة للمهارات الفردية، على منح درجة أو درجتين فقط، مما يعني أن مستوى أداء الطالب قد يتذبذب إلى حد كبير من سنة إلى أخرى.

مستوى الأداء لطلبة الصف الثالث

اللغة العربية (الجدول ٥)

- في عام ٢٠١٢، ظهر مستوى أداء الطلبة في "الكتابة" بشكل أفضل كثيراً من أدائهم في "القراءة" و"الاستماع".
- الكفايات التي حقق فيها الطلبة أداءً جيدًا وعلى نحو ثابت تتضمن: تحديد الأفكار الرئيسة للمحادثة، ومتابعة التفاصيل أو التعليمات، وكتابة قصة قصيرة.
- الكفايات التي حقق فيها الطلبة أقل أداء وعلى نحو ثابت، هي: معرفة معاني الكلمات، واقتراح الأحداث اللاحقة، وفهم المعنى الضمني.
- تُمنح بعض الكفايات درجات قليلة، ولهذا السبب، قد يتذبذب أداء الطلبة بشكل كبير من سنة إلى أخرى، ومن أمثلة ذلك، كفاية «تفاصيل المحادثة»، التي تُمنح درجة واحدة فقط.

الجدول (٥):
نتائج مادة اللغة العربية للصف الثالث للأعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١٢
حسب المهارات والكفايات

		٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
المهارات	الكتابة	٣,٨	٣,٩	٤,٠	٣,٣
	القراءة	٣,٩	٤,٠	٣,٧	٢,١
	الاستماع	٤,٢	٤,٢	٤,٠	٢,٤
الكفايات	تقييم لغة الكاتب	٤,٤	٣,٨	٣,٠	٢,٦
	تفاصيل المحادثة	١,٣	٣,٢	٤,٥	٦,٠
	التعرف على نغمة الصوت	٤,٧	٣,٧	٤,١	٢,٥
	متابعة التفاصيل أو التعليمات	٣,٢	٣,٣	٥,٣	٣,٩
	معرفة معاني الكلمات	١,٢	٣,١	٢,٩	٢,٣
	الأفكار الرئيسة للمحادثة	٥,٥	٤,٩	٤,٧	٤,٢
	الترتيب المتناسق للجمل	٣,٤	٣,٨	غير متوفر	غير متوفر
	وضع علامات الترقيم والتشكيل الصحيحة	٣,٥	٢,٨	٤,٤	٢,٩
	اختيار/ استرجاع المعلومات	٤,٣	٤,٧	٥,١	٢,٨
	هجاء مجموعة من الكلمات	٣,٩	٣,٩	٤,٠	٢,٥
	اقتراح الأحداث اللاحقة	٢,٥	١,٦	٢,٢	٢,٦
	فهم المعنى الصريح	٣,٠	٣,٦	٤,٨	٢,١
	فهم المعنى الضمني	٣,٧	٢,٦	٣,٣	١,٩
	استعمال مجموعة من الكلمات	٣,٧	٣,٩	٤,٠	غير متوفر
	كتابة قصة قصيرة	غير متوفر	غير متوفر	٤,١	٣,٧
	كتابة رسالة بسيطة	غير متوفر	غير متوفر	٣,٨	٢,٩
	المتوسط الوطني للمادة	٤,٠	٤,١	٣,٧	٢,٧

الرياضيات (الجدول ٦)

- على غرار السنوات الماضية، يعتبر مستوى أداء الطلبة في كافة جوانب الموضوعات والمهارات متطابقًا تقريباً.

الجدول (٦):
نتائج مادة الرياضيات للصف الثالث للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٢
حسب الموضوعات والمهارات

		٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الموضوعات	الهندسة والقياس	٤,٠	٤,٥	٣,٤	٢,٠
	الأعداد والجبر	٣,٩	٤,٥	٣,٣	٢,٠
	الإحصاء والاحتمال	٣,٨	٤,٧	٣,٣	٢,١
المهارات	المعرفة الرياضية	٤,٠	٤,٥	٣,٣	٢,٠
	استعمال وتطبيق الرياضيات	٣,٩	٤,٤	٣,٣	١,٩
	المتوسط الوطني للمادة	٤,٠	٤,٤	٣,٤	٢,١

مستوى الأداء لطلبة الصف السادس

اللغة العربية (الجدول ٧)

- تُمنح بعض الكفايات درجات قليلة، ولهذا السبب، يمكن أن يتذبذب أداء الطلبة بشكل كبير من سنة إلى أخرى، ومن أمثلة ذلك، كفاية "تحديد النقاط الرئيسة في المناقشة"، التي تُمنح درجة واحدة فقط.
- في عام ٢٠١٢، ظهر وبشكل ملحوظ أن أداء الطلبة في "الكتابة" كان أفضل كثيراً من أدائهم في "القراءة" و"الاستماع".
- الكفايات التي حقق فيها الطلبة أداءً جيدًا وعلى نحو ثابت تتضمن: تحديد الأفكار الرئيسة للمحادثة، وتحديد التسلسل، وتحديد الفكرة العامة.
- الكفايات التي حقق فيها الطلبة أقل أداء وعلى نحو ثابت، هي: التعليق على ألفاظ الكاتب، ومعاني الكلمات كما وردت في النص، وغرض ووجهة نظر الكاتب.

الجدول (٧):
نتائج مادة اللغة العربية للصف السادس للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٢
حسب المهارات والكفايات

		٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
المهارات	الكتابة	٣,٧	٣,٨	٣,٦	٣,٢
	القراءة	٣,٩	٣,٩	١,٦	١,٢
	الاستماع	٤,٩	٤,٣	٢,٩	١,٨
الكفايات	العناصر الأساسية للقصة	٣,٩	٣,٩	٤,٢	٣,٨
	التعليق على القواعد النحوية	٣,٦	٣,٤	١,٧	١,٣
	التعليق على ألفاظ الكاتب	٣,١	٢,٩	١,٠	١,٨
	معاني الكلمات كما وردت في النص	٣,١	٣,٤	٠,٩	٢,٤
	تحديد الخصائص	٢,٨	٣,٣	٠,٨	٠,٥
	التمييز بين الحقيقة والرأي	٤,٧	٤,٥	٣,٠	٢,٣
	تحديد التسلسل	٥,٣	٥,٩	٣,٧	٤,٥
	تحديد الفكرة العامة	٥,٩	٣,٨	٦,٩	٦,٥
	تحديد النقاط الرئيسة	٥,٦	٥,٠	٤,٠	٤,٤
	التسلسل المنطقي للنقاش	٣,٦	٣,٦	٣,٧	٣,٨
	تحديد النقاط الرئيسة في المناقشة	٤,٦	٤,٠	١,٣	١,٠
	إصدار الحكم على النقاش	٣,٤	٣,٤	٢,٠	١,٤
	العرض والخط	٤,٠	٤,٨	٤,٦	غير متوفر
	وضع علامات الترقيم والتشكيل الصحيحة	٣,١	٣,١	٣,٠	غير متوفر
	الهجاء	٤,٠	٤,٨	٤,٠	١,٨
	البناء والقواعد النحوية	٣,٨	٣,٧	٣,٩	غير متوفر
	تلخيص	٦,٢	٣,٤	٣,٦	٢,١
	استيعاب المعنى الضمني	٣,٢	٣,٦	٢,٣	٢,٣
	استعمال اللغة التعبيرية	٣,٩	٣,٨	٤,٠	غير متوفر
	الكتابة لقارئ محدد	٣,٨	٣,٦	٣,٧	غير متوفر
	غرض ووجهة نظر الكاتب	٣,٢	٢,٥	٢,٠	١,٦
	المتوسط الوطني للمادة	٤,٠	٣,٩	٢,٥	١,٧

الرياضيات (الجدول ٨)

- تم إجراء تعديلات على المنهج الوطني في عام ٢٠١٢، والذي انعكس على مواصفات الامتحان وأوراق الأسئلة. ومن ثم لا يمكن مقارنة جميع الموضوعات بطريقة مباشرة مع السنوات الماضية، مثل: الجبر الذي لم يكن أحد الموضوعات في حد ذاته في السنوات الماضية (راجع الهوامش).
- يعتبر مستوى أداء الطلبة في جميع الموضوعات والمهارات متطابقًا تقريباً في عام ٢٠١٢.
- أظهر الطلبة الأداء الأفضل عموماً في موضوع "الجبر".

الجدول (٨):
نتائج مادة الرياضيات للصف السادس للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٢
حسب الموضوعات والمهارات

		٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الموضوعات	الهندسة والقياس[١]	٤,١	٣,٩	٢,٥	١,٨
	الإحصاء والاحتمال[٢]	٣,٨	٤,٣	٢,٤	١,٩
	الأعداد والعمليات[٣]	٣,٤	٣,٣	٢,٣	١,٨
	الجبر[٤]	٢,٣	٢,٧	١,٧	٢,٠
المهارات	المعرفة الرياضية	٣,٧	٣,٩	٢,٤	١,٨
	استعمال وتطبيق الرياضيات	٣,٤	٣,٤	٢,١	١,٩
	المتوسط الوطني للمادة	٤,٠	٤,١	٢,٥	١,٨

اللغة الإنجليزية (الجدول ٩)

- حقق الطلبة مستوى الأداء الأفضل في اللغة الإنجليزية في "الكتابة" في عام ٢٠١٢.
- الكفايات التي حقق فيها الطلبة أداءً جيدًا وعلى نحو ثابت تتضمن: فهم التفاصيل والفكرة الرئيسة أو العامة، وفهم الحوارات القصيرة.
- الكفايات التي حقق فيها الطلبة أقل أداء وعلى نحو ثابت، هي: استرجاع التفاصيل، والكتابة الموجهة القصيرة.

الجدول (٩):
نتائج مادة اللغة الإنجليزية للصف السادس للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٢ حسب
المهارات والكفايات

		٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
المهارات	الكتابة	٢,٠	٢,٨	٢,٣	٢,٧
	القراءة	٤,١	٤,٢	٣,٢	٢,١
	الاستماع	٤,٢	٤,٣	٣,١	٢,٣
الكفايات	الكتابة الموجهة القصيرة	١,٥	٢,٤	١,٩	٢,١
	(تحديد التفاصيل (حوار	٣,٧	٤,٨	٣,٣	٢,٤
	توصيل النصوص القصيرة المتعددة	٣,٢	٣,٨	٢,٩	٢,٠
	استرجاع التفاصيل (مونولوج)	٢,٩	١,٠	١,١	١,٠
	القراءة السريعة والقراءة الدقيقة	٤,١	٤,٠	٣,١	٢,٣
	كتابة القصة بناءً على مجموعة من الصور	٢,٠	٢,٧	٢,٢	٢,٦
	فهم التفاصيل والفكرة الرئيسة أو العامة	٤,١	٤,٠	٣,٠	٢,٧
	فهم الحوارات القصيرة	٥,٢	٤,٨	٣,٥	٣,٦
	استيعاب الإشارات أو الملاحظات	٤,٢	٤,٧	٣,٢	٢,٢
	استعمال اللغة في النص	٤,٠	٣,٩	٣,٠	٢,٢
	استعمال القواعد النحوية في النص	٣,٩	٣,٨	٣,٢	٢,٣
	المتوسط الوطني للمادة	٤,٠	٤,١	٣,٣	٢,٥

[١] الهندسة سابقًا
[٢] الإحصاء سابقاً
[٣] الأعداد سابقاً
[٤] القياس سابقاً

العلوم (الجدول ١٠)

- تم مراجعة مواصفات الامتحان في عام ٢٠١٢ لتقليص عدد الأسئلة في امتحانات مادة العلوم، وكذلك تم تخفيض زمن الامتحان بالنسبة والتناسب مع تخفيض عدد الأسئلة.
- في عام ٢٠١٢، يعتبر مستوى الأداء متطابقًا في جميع الموضوعات والمهارات.

الجدول (١٠):
نتائج مادة العلوم للصف السادس للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٢ حسب الموضوعات والمهارات

		٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الموضوعات	العلوم الطبيعية	٤,١	٤,١	٢,٩	١,٩
	علم الحياة والبيئة	٣,٩	٤,١	٢,٨	١,٩
	علم الأرض و الفضاء	٣,٩	٤,١	٢,٨	١,٩
المهارات	تذكر واستيعاب العلوم	٤,٠	٤,١	٢,٩	١,٩
	تطبيقات وتضمينات العلوم	٤,٠	٤,١	٢,٩	١,٩
	مهارات التقصي والتحليل	٣,٨	٣,٩	٢,٨	١,٩
	المتوسط الوطني للمادة	٤,٠	٤,١	٢,٩	١,٩

مستوى أداء طلبة الصف التاسع

اللغة العربية (الجدول ١١)

- تُمنح بعض الكفايات درجات قليلة، ولهذا السبب، يمكن أن يتذبذب أداء الطلبة بشكل كبير من سنة إلى أخرى، ومن أمثلة ذلك، كفاية "تحديد النقاط الرئيسة"، التي تُمنح درجة واحدة فقط.
- في عام ٢٠١٢، ظهر مستوى الأداء الأفضل للطلبة في "الكتابة".
- الكفايات التي حقق فيها الطلبة أداءً جيدًا وعلى نحو ثابت تتضمن: فهم محتوى النص تمامًا، وإعداد خطة بسيطة جيدة العرض.
- الكفايات التي حقق فيها الطلبة أقل أداء وعلى نحو ثابت، هي: تحديد التفاصيل، والتعليق على ألفاظ الكاتب.

الجدول (١١):
نتائج مادة اللغة العربية للصف التاسع للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٢ حسب المهارات والكفايات

		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
المهارات	الكتابة	٣,٨	٤,٣	٣,٦
	القراءة	٣,٨	١,٩	١,١
	الاستماع	٤,٨	٢,٨	١,٧
الكفايات	التعليق على القواعد النحوية	٣,٢	٢,٤	١,٣
	التعليق على ألفاظ الكاتب	٣,٧	٢,٠	١,٢
	إعداد خطة بسيطة جيدة العرض	٣,٥	٤,٠	٣,٦
	التعبير عن الأفكار ذات العلاقة	٣,٩	٤,٤	غير متوفر
	إبداء الرأي بموضوعية	٤,٠	٣,٨	٢,١
	تحديد التفاصيل والتعليق عليها	٢,٧	١,٨	١,٣
	تحديد النقاط الرئيسة	٦,٣	٣,٧	٢,٩
	تحديد مواقف أو آراء الكاتب والتعليق عليها	٣,٦	٢	٢,٢
	فهم معاني الكلمات كما وردت في النص	٣,٧	٢,٣	١,٣
	استخلاص الأفكار الرئيسة	٣,٦	٢,٠	١,٤
	فهم محتوى النص تمامًا	٤,٣	٢,٦	٣,٣
	استعمال أسلوب فيه ابتكار وتنوع	٣,٧	٤,٣	غير متوفر
	الكتابة بصورة صحيحة في الإملاء والقواعد النحوية	٣,٧	٤,٣	غير متوفر
	المتوسط الوطني للمادة	٤,٠	٢,٨	١,٥

الرياضيات (الجدول ١٢)

- تم إجراء تعديلات على المنهج الوطني في عام ٢٠١٢، والذي انعكس على مواصفات الامتحان وأوراق الأسئلة. ومن ثم لا يمكن مقارنة جميع الموضوعات بطريقة مباشرة مع السنوات الماضية، مثل: الهندسة والقياس التي كانت تسمى "الهندسة" فقط في السنوات الماضية (راجع الهوامش).
- يعتبر مستوى أداء الطلبة في جميع الموضوعات والمهارات متطابقًا تقريباً في عام ٢٠١٢.

الجدول (١٢):
نتائج مادة الرياضيات للصف التاسع للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٢ حسب الموضوعات والمهارات

		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الموضوعات	الإحصاء والاحتمال [٥]	٤,٦	٢,٣	١,٨
	الهندسة والقياس [٦]	٤,٠	٣,١	١,٨
	الأعداد والعمليات	٣,٥	٣,٣	١,٨
	الجبر	٣,٤	٢,٨	١,٧
المهارات	المعرفة الرياضية	٤,٢	٣,٢	١,٨
	استعمال وتطبيق الرياضيات	٣,١	٣,١	١,٨
	المتوسط الوطني للمادة	٤,٠	٣,٩	١,٨

[٥] تحليل البيانات والإحصاء سابقاً
[٦] الهندسة سابقاً

اللغة الإنجليزية (الجدول ١٣)

- ما زالت "الكتابة" هي الأقل في مستوى الأداء في المهارات في عام ٢٠١٢، على الرغم من تحسنها، بالمقارنة بمهارات "القراءة" و"الاستماع".
- أظهر الطلبة مستوى أداء متشابهًا في جميع المهارات الثلاث في عام ٢٠١٢، في حين ظهر فرق كبير جدًّا في مستواهم في السنوات الماضية فيما يتعلق بمهارة "الكتابة" من ناحية، ومهاراتي "القراءة" و"الاستماع" من ناحية أخرى.
- يظهر مستوى الأداء الجيد على نحو ثابت في كفايات: الفهم العام، والاستماع للتفاصيل.
- يظهر مستوى أداء متدنٍ بشكل ثابت في كفايات: الاستماع للتفاصيل وكتابة المعلومات الأساسية، والكتابة بشكل متواصل.

الجدول (١٣):
نتائج مادة اللغة الإنجليزية للصف التاسع للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٢ حسب الموضوعات والمهارات

		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
المهارات	الكتابة	٢,٩	١,٩	٢,٦
	القراءة	٤,١	٤,٧	٢,٨
	الاستماع	٤,٢	٤,٩	٢,٨
الكفايات	الفهم العام	٤,٤	٤,٦	٣,٠
	الاستماع إلى التفاصيل	٥,٠	٥,٨	٣,٣
	الاستماع للتفاصيل وكتابة المعلومات الأساسية	٢,٦	٢,٣	١,٥
	القراءة السريعة والقراءة الدقيقة	٤,١	٣,٨	٢,٩
	نقل المعلومات الأساسية	٢,٧	٢,٦	٢,٢
	فهم النصوص الطويلة	٤,٣	٤,٧	٢,٧
	استعمال المفردات والقواعد النحوية في النص	٤,٣	٤,٨	٢,٩
	الكتابة بشكل متواصل	٢,٦	١,٤	٢,١
	كتابة خطاب/ رسالة بريد إلكتروني استطرادية	٣,٠	٢,١	٢,٥
	المتوسط الوطني للمادة	٤,٠	٤,١	٣,٣

العلوم (الجدول ١٤)

- تم مراجعة مواصفات الامتحان في عام ٢٠١٢، لتقليص عدد الأسئلة في امتحانات مادة العلوم، وكذلك تم تخفيض زمن الامتحان بالنسبة والتناسب مع تخفيض عدد الأسئلة.
- في عام ٢٠١٢، يعتبر مستوى الأداء متطابقًا تقريبًا في جميع الموضوعات والمهارات.

الجدول (١٤):
نتائج مادة العلوم للصف التاسع للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٢ حسب الموضوعات والمهارات

		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الموضوعات	علم الحياة والبيئة	٤,١	٢,٧	١,٤
	العلوم الطبيعية	٤,١	٢,٨	١,٤
	علم الأرض والفضاء [٧]	٤,٠	٢,٧	١,٤
المهارات	تذكر واستيعاب العلوم	٤,١	٢,٨	١,٤
	تطبيقات وتضمينات العلوم	٤,١	٢,٧	١,٤
	مهارات التقصي والتحليل	٣,٩	٢,٧	١,٤
	المتوسط الوطني للمادة	٤,٠	٢,٨	١,٣

مستوى الأداء حسب جنس الطلبة

على غرار السنوات الماضية، كان أداء البنات أفضل من أداء البنين في الامتحانات الوطنية في جميع المواد، وفي كل الصفوف، ويمكن ملاحظة الفرق في مستوى الأداء لجميع السنوات الأربع بوضوح في الجدول (١٥) وفي الشكل ٣٤ ، حيث يظهر متوسط مستوى أداء البنات أعلى من متوسط مستوى أداء البنين. كما يظهر الشكل أن الفجوة بين مستوى أداء الجنسين في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، لم تتغير كثيرًا.

الجدول (١٥):
الفروق حسب جنس الطلبة في متوسط درجات مستوى الأداء في المواد للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٢

الصف	المادة	مستوى الأداء في المواد للبنات				مستوى الأداء في المواد للبنين				الفرق بين مستويات البنين والبنات			
		٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
٣	اللغة العربية	٤,٦	٤,٥	٤,١	٣,٠	٣,٣	٣,٦	٣,٦	٢,٢	١,٣	٠,٩	٠,٥	٠,٨
	الرياضيات	٤,٣	٤,٧	٣,٤	٢,١	٣,٥	٤,٣	٣,٣	١,٩	٠,٨	٠,٤	٠,١	٠,٢
٦	اللغة العربية	٤,٨	٤,٧	٣,٤	٢,٨	٣,٠	٣,٢	١,٨	١,٢	١,٨	١,٥	١,٦	١,٦
	الرياضيات	٤,٣	٤,٤	٢,٨	٢,٣	٢,٩	٣,١	١,٧	١,٤	١,٤	١,٣	١,١	٠,٩
	اللغة الإنجليزية	٤,١	٤,٤	٣,٦	٢,٩	٣,٦	٣,٧	٢,٨	١,٨	٠,٥	٠,٧	٠,٨	١,١
	العلوم	٤,٣	٤,٤	٣,٣	٢,٣	٣,٦	٣,٨	٢,٤	١,٥	٠,٧	٠,٦	٠,٩	٠,٨
٩	اللغة العربية	–	٤,٦	٣,٨	٢,٨	–	٣,٤	٢,١	١,٣	–	١,٢	١,٧	١,٥
	الرياضيات	–	٤,٣	٣,٨	٢,٢	–	٣,٥	٢,٧	١,٤	–	٠,٨	١,١	٠,٨
	اللغة الإنجليزية	–	٤,٢	٤,٥	٣,٦	–	٣,٨	٣,٧	٢,٣	–	٠,٤	٠,٨	١,٣
	العلوم	–	٤,٣	٣,١	١,٧	–	٣,٨	٢,٤	١,٠	–	٠,٥	٠,٧	٠,٧

[٧] علم الأرض والفلك سابقاً

الشكل ٣٤:
الفروق حسب جنس الطلبة في متوسط درجات مستوى الأداء في المواد للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٢

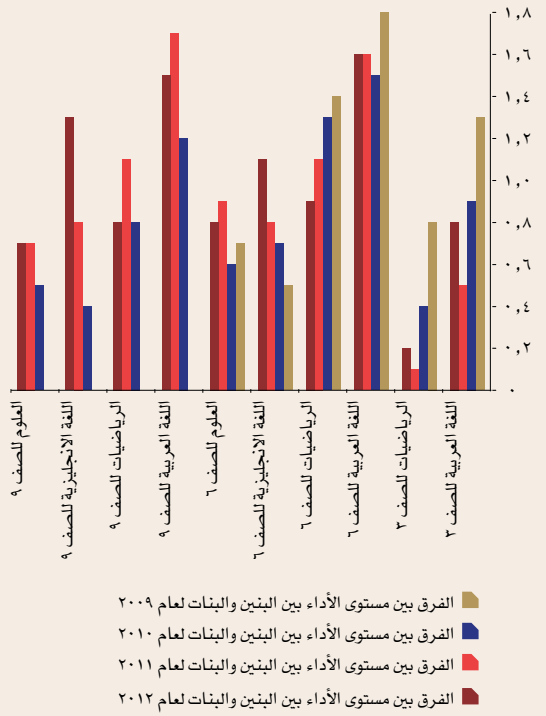

ولا يمكن تحديد أسباب هذه الفروق الجوهرية في الأداء من واقع بيانات الامتحانات وحدها؛ بل إن تأكيد هذه الفروق، في الواقع، بموجب الملاحظات الواردة في تقارير المراجعة لوحدة مراجعة أداء المدارس بشأن الأداء الأفضل لمدارس البنات مقارنة بأداء مدارس البنين، تدل على أنها تعزى إلى أسباب تتعلق بالنظام، ومن المحتمل ردّ ذلك إلى الفروق في الموارد، وطرق التدريس، والانضباط الصفي، والدافعية خلال الامتحانات، أو الفروق في اتجاهات البنين والبنات نحو عمليتي التعليم والتعلم.

رصد مستوى أداء الطلبة من الصف الثالث إلى الصف السادس، ومن الصف السادس إلى الصف التاسع

للمرة الأولى في عام ٢٠١٢، فإن الطلبة الذين أدوا الامتحانات الوطنية في الصف السادس قد أدوا بالفعل الامتحانات الوطنية في الصف الثالث في عام ٢٠٠٩، والطلبة الذين أدوا الامتحانات الوطنية في الصف التاسع قد أدوا بالفعل الامتحانات الوطنية في الصف السادس في عام ٢٠٠٩ أيضًا؛ مما أتاح الفرصة لوحدة الامتحانات الوطنية لمقارنة مستويات الطلبة من الصف الثالث إلى الصف السادس، ومن الصف السادس إلى الصف التاسع في المواد، وذلك من خلال مقارنة مستوى أداء الطلبة في المادة ؛ وعلى سبيل المثال، فقد يحقق الطالب مستوى أداء أعلى في مادة اللغة العربية في الصف السادس مقارنة بما حققه في الصف الثالث. ومن ثم، يمكن استنتاج أن مستوى الطالب قد تحسن في مادة اللغة العربية بين الصفين الثالث والسادس، والعكس صحيح، إذا كان مستوى أداء الطالب في الصف السادس أقل من الصف الثالث، أو ظل على وتيرة واحدة، فبالتالي لم يتحسن مستوى أداء الطالب.

توضح الأشكال من ٣٥ إلى ٤٠، النسب المئوية للطلبة الحائزين على مستويات أداء أقل أو أعلى من الدورة الأولى إلى الدورة الثانية، أو الذين ظل أداؤهم على الوتيرة نفسها من الأداء.

الشكل ٣٥:
رصد مستوى الطلبة من الصف ٣ إلى الصف ٦ في مادة اللغة العربية

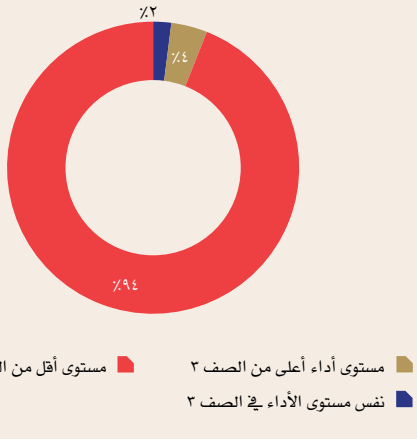

الشكل ٣٦:
رصد مستوى الطلبة من الصف ٣ إلى الصف ٦ في مادة الرياضيات

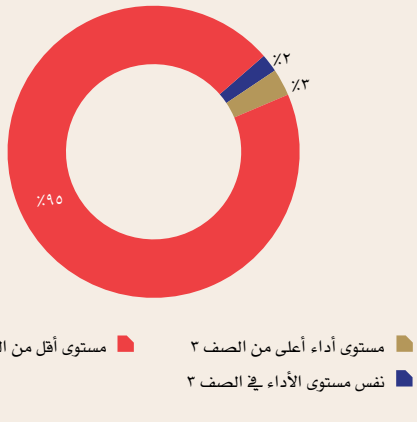

الشكل ٣٧:
رصد مستوى الطلبة من الصف ٦ إلى الصف ٩ في مادة اللغة العربية

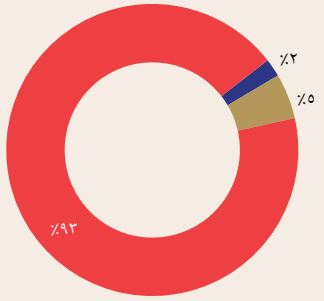

الشكل ٣٨:
رصد مستوى الطلبة من الصف ٦ إلى الصف ٩ في مادة الرياضيات

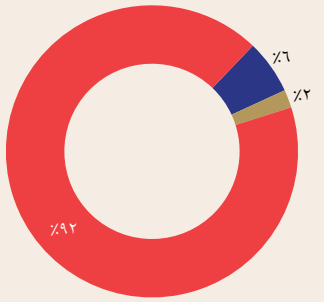

الشكل ٣٩:
رصد مستوى الطلبة من الصف ٦ إلى الصف ٩ في مادة اللغة الإنجليزية

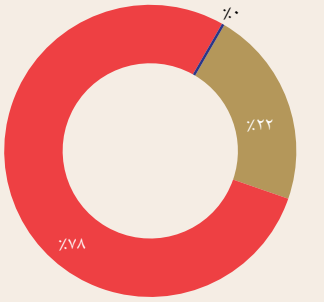

الشكل ٤٠:
رصد مستوى الطلبة من الصف ٦ إلى الصف ٩ في مادة العلوم

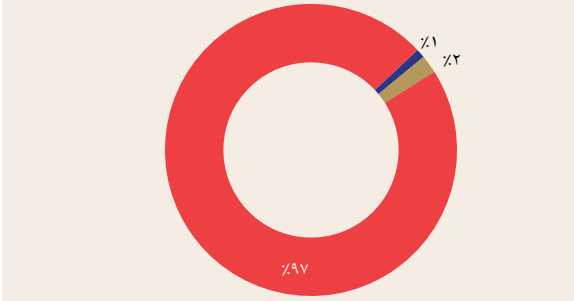

وبمراجعة مستوى أداء الطلبة في الصفين السادس والتاسع، يتضح انخفاض مستوى الأداء في جميع المواد تقريبًا، مما يدل على عدم تحسن الأداء من مرحلة مدرسية إلى أخرى، باستثناء مادة اللغة الإنجليزية؛ إذ حقق ربع عدد الطلبة تقريبًا في الصف التاسع، مستوى أداء أفضل مما أحرزوه في الصف السادس.

مستوى أداء الامتحانات

يعتبر "مقياس كرونباخ" ألفا (α) مقياس ثبات الامتحانات الأكثر شيوعًا في العالم، والمعترف به دوليًّا؛ وهو مقياس يقيس مستوى الاتساق الداخلي للامتحانات؛ أي مدى جودة ترابط الدرجات الجزئية لفقرات أسئلة الامتحانات مع الدرجة العامة من حيث متوسط الدرجات، ووفقًا للمعيار الدولي الأكثر شيوعًا؛ فيجب ألا تقل قيمة ألفا (α) عن ٠,٧، أما القيم فوق ٠,٨ فتدل على الثبات الداخلي القوي.

ترتبط قيمة ألفا (α) بعدد فقرات أسئلة الامتحانات وبالانحراف المعياري للدرجات، وتنزع إلى أن تكون أقل في الامتحانات التي تحتوي على عدد قليل من فقرات أسئلة الامتحانات، وبتركيزٍ محدودٍ على الدرجات، مقارنة بالامتحانات التي تحتوي على فقرات أسئلة كثيرة وتوزيعٍ أوسع للدرجات.

يوضّح الجدول (١٦)، قيم ألفا (α) للامتحانات الوطنية من عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢، وقيم متوسط الدرجات والانحراف المعياري للدرجات التي حققها جميع الطلبة (معبَّرًا عنها بالنسب المئوية للدرجات القصوى التي حصل عليها الطلبة)، كما يحتوي الجدول أيضًا على الدرجات الخام القصوى.

الجدول (١٦):
متوسط الدرجات والانحراف المعياري و«مقياس كرونباخ» ألفا (α) في الأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٢

الصف	المادة	الدرجات الخام القصوى		متوسط الدرجات الخام				الانحراف المعياري				كرونباخ ألفا (α)			
		٢٠١١-١/٢٠٠٩	٢٠١٢	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الثالث	اللغة العربية	٤٥	٤٥	٤٣٪	٣٨٪	٤٩٪	٤٥٪	٢٢٪	٢٢٪	٢٤٪	٢٢٪	٠,٩١	٠,٩١	٠,٩٢	٠,٨٧
	الرياضيات	٦٠	٦٠	٤٠٪	٥١٪	٣٨٪	٤٢٪	١٩٪	٢٢٪	٢١٪	٢٠٪	٠,٩٣	٠,٩٤	٠,٩٣	٠,٩٢
السادس	اللغة العربية	٧٨	٧٨	٤٦٪	٤٢٪	٣٧٪	٣٩٪	٢٠٪	١٩٪	٢٠٪	٢١٪	٠,٩٣	٠,٩٢	٠,٩٢	٠,٨٧
	الرياضيات	٩٠	*٩٠	٢٠٪	٢١٪	٢١٪	٢٤٪	١٤٪	١٥٪	١٥٪	١٦٪	٠,٩٣	٠,٩٣	٠,٩٢	٠,٩٣
	اللغة الإنجليزية	٦٥	٦٥	٣٣٪	٣٤٪	٢٩٪	٣١٪	١٦٪	١٦٪	١٨٪	١٨٪	٠,٨٤	٠,٨٣	٠,٨٥	٠,٨٤
	العلوم	٩٠	*٨٥	٤٧٪	٤١٪	٤٢٪	٣١٪	١٧٪	١٢٪	١٨٪	١٤٪	٠,٩٠	٠,٨٨	٠,٩٣	٠,٨٩
التاسع	اللغة العربية	٧٦	٧٦	–	٣٩٪	٣٧٪	٣٥٪	–	١٩٪	٢٤٪	٢٤٪	–	٠,٩٠	٠,٩٣	٠,٨٦
	الرياضيات	٩٠	*٩٠	–	١٧٪	١١٪	١٣٪	–	١٣٪	١٢٪	١٢٪	–	٠,٩٠	٠,٩٢	٠,٩٣
	اللغة الإنجليزية	٨٥	٨٥	–	٢٥٪	٢٠٪	٢٢٪	–	١٩٪	١٧٪	١٩٪	–	٠,٨٣	٠,٨٥	٠,٨٢
	العلوم	١٣٥	*١٠٥	–	٣٣٪	٣٠٪	٢٧٪	–	١٤٪	١٦٪	١٥٪	–	٠,٩٣	٠,٩٤	٠,٩٢

* مواصفات الامتحانات المعدلة في عام ٢٠١٢

توضّح البيانات أن مقاييس ثبات جميع الامتحانات العشرة كانت جيّدة، ويمكن التعامل مع نتائج الامتحانات بثقة. وفي المتوسط، ظلت نسب الانحراف المعياري ثابتة. ويعتبر متوسط الدرجات للصف التاسع متدنيًا على وجه الخصوص، حيث لم يبلغ متوسط الدرجات في أية مادة نسبة ٥٠٪، أو ما يقاربها، وكان تدني مستوى الأداء أكثر وضوحًا في مادة الرياضيات. وهذا التدني لا يمكن أن يُعزى ببساطة إلى كون طريقة الامتحانات غير مألوفة، بل قد يدل على عدم توافق واضح بين متطلبات الامتحانات وقدرات الطلبة الذين أدوها. ومن حيث المبدأ، يمكن أن تُعزى أسباب هذا التدني في المستوى إلى:

- عدم واقعية متطلبات المنهج الوطني وعدم قدرة النظام التعليمي على تحقيقها؛
- عدم الالتزام بتدريس المنهج الوطني، أو عدم تدريسه بشكلٍ جيّد؛
- معدلات الغياب المرتفعة، لا سيما في الصف التاسع؛
- عدم تحفيز الطلبة على بذل أفضل ما لديهم من جهود، حيث لا يتم احتساب الدرجات التي يحصل عليها الطلبة في الامتحانات الوطنية ضمن درجاتهم المدرسية النهائية، كما أنها لا تعد من متطلبات انتقالهم إلى الصف التالي.

الامتحانات التجريبية للصف ١٢ (الثالث الثانوي)

في شهر مارس ٢٠١٢، قامت وحدة الامتحانات الوطنية بإجراء الامتحانات التجريبية للصف ١٢ (الثالث الثانوي) في مواد اللغة العربية، واللغة الإنجليزية وحل المشكلات، حيث أدى الامتحانات جميع طلبة الصف الثاني عشر في كافة المدارس الحكومية بالمملكة، إضافة إلى طلبة إحدى المدارس الخاصة، والتي أبدت رغبتها في أداء الامتحانات الوطنية.

وقد تمت مقايسة الامتحانات التجريبية للصف ١٢ مقابل المعايير الدولية: في مادة اللغة العربية وحل المشكلات مقابل المستوى AS Level في المملكة المتحدة، وفي مادة اللغة الإنجليزية مقابل المستوى B2 Level للإطار الأوروبي المرجعي الموحد للغات (CEFR)، وتم تصحيح الامتحانات وفقا لنموذج AS/AL في المملكة المتحدة، حيث تم منح الدرجات من (A) (الدرجة الكبرى للنجاح) إلى (E) (الدرجة الصغرى للنجاح)، وتم إصدار النتائج الرسمية.

في مادة اللغة العربية، تألف الامتحان من ورقتي: القراءة والكتابة، وفي مادة اللغة الإنجليزية تألف من: القراءة والكتابة والاستماع. أما حل المشكلات، فقد قيَّم الامتحان مجموعة من المهارات من خلال ورقتي امتحانٍ منفصلتين تضمنتا المهارات الآتية: استنباط البيانات ذات العلاقة؛ ومعالجة البيانات؛ وإيجاد الإجراءات لحل المشكلات؛ والبحث عن الحلول؛ وتحديد البيانات المماثلة؛ واقتراح الفرضيات للاختلافات؛ واستعمال الاستدلال المكاني؛ وتحديد البيانات الضرورية والكافية؛ والاختيار والحل باستعمال النماذج؛ وتحديد الاختيارات واتخاذ القرارات؛ وتحليل البيانات المعقدة واستخلاص النتائج وتطوير النماذج.

وقد تم تصحيح أوراق إجابة الامتحانات التجريبية في مملكة البحرين من قبل معلمين يعملون في المدارس الحكومية، وتحت إشراف وتوجيه قسم الامتحانات الدولية بجامعة كمبردج، الشريك الدولي لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب. وحسب المتوقع، حقق الطلبة أفضل النتائج في مادة اللغة العربية، في حين حصلت حل المشكلات على أقل النتائج. ولم تبذل قلة معتبرة من الطلبة أدنى محاولة للإجابة عن أسئلة الامتحانات؛ ويُعزى هذا الأمر – على الأرجح – لافتقارهم إلى الدافعية خلال إدارة الامتحانات التجريبية.

بناءً على تقارير مراجعات الامتحانات التجريبية التي أُجريت مع رؤساء التصحيح والأطراف ذات العلاقة الأخرى، فقد قامت الامتحانات – عمومًا – بتقييم المهارات الصحيحة، وتم إعدادها وفقًا للمستوى الصحيح للطلبة في نهاية الصف ١٢. ومن المتوقع أن تختلف دافعية الطلبة اختلافًا كليًّا عندما تصبح هذه الامتحانات أحد متطلبات القبول في الجامعة، ومن المؤمل أن يتحسن أداء الطلبة مع الممارسة العملية، لا سيما في مادة حل المشكلات، حيث لم يعتاد الطلبة على حل هذا النوع من الأسئلة؛ لذا، فمن المقرر إدخال تحسينات طفيفة على الامتحانات الوطنية في الدورة الأولى المباشرة في عام ٢٠١٣.

ملاحظات ختامية

مقارنة بالامتحانات الوطنية السابقة، أظهرت الامتحانات الوطنية في عام ٢٠١٢، انخفاضًا عامًا في مستوى أداء جميع الطلبة في جميع المواد وفي الصفوف كافة، ولا تملك وحدة الامتحانات الوطنية أية أدلة لإيضاح هذا الانخفاض المتواصل في نتائج الطلبة، بيد أن الامتحانات أظهرت مستويات جيّدة من مقاييس الثبات في كل الصفوف وفي جميع المواد.
على غرار السنوات الماضية، شكلت الامتحانات تحديًا أمام الطلبة، واستمر انخفاض درجاتهم الخام بالتناسب مع مجموع الدرجات الكلي – وعلى وجه الخصوص – في مادة الرياضيات.

وبالمثل، هناك فرق في الأداء بين مستوى أداء البنين والبنات، فتفوق البنات على البنين، في جميع الصفوف والمواد ملحوظ، وبفارق كبير، وليس ثمة أدلة تشير إلى انحسار الفجوة بين مستوى أداء البنات والبنين.

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني

خطط أكبر... خطوات أوسع

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني

مقدمة

قامت وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني بتنفيذ المرحلة النهائية من الدورة الأولى للمراجعات، في العام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢، حيث قامت الوحدة باستكمال دورة المراجعات الأولى لجميع مؤسسات التعليم والتدريب المهني المرخصة في هذه الدورة من المراجعات. كذلك، قامت الوحدة، خلال هذه الفترة، باستكمال المرحلة الأولى من الدورة الثانية للمراجعات. وفي المرحلة النهائية من الدورة الأولى للمراجعات، قامت الوحدة بمراجعة ٩ مؤسسات تدريبية مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، منها ٦ مؤسسات متخصصة في الفنون الأدائية أو مراكز ثقافية. أما في المرحلة الأولى من الدورة الثانية للمراجعات، فقد قامت الوحدة بمراجعة ٢٣ مؤسسة تدريبية مرخصة من قبل وزارة العمل. ومن أصل ٢٣ مؤسسة تدريبية هذه، قامت الوحدة بإجراء زيارة المراجعة الأولى لعدد ٦ مؤسسات، وزيارة المراجعة الثانية لعدد ١٧ مؤسسة تدريبية. وخلال المرحلة النهائية من الدورة الأولى للمراجعات أيضاً، قامت الوحدة بإجراء زيارة إعادة المراجعة لمؤسستين تدريبيتين إحداهما مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم والأخرى مرخصة من قبل وزارة العمل، حيث حصلت كل منهما على تقدير: «دون المرضي» أو «ضعيف جداً» في جانب الفاعلية بوجهٍ عام في زيارة المراجعة الأولى.

وبنهاية الدورة الأولى للمراجعات، تكون وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني قد استكملت مراجعات الزيارة الأولى لعدد ٨٣ مؤسسة تدريبية، منها ٥٢ مؤسسة تدريبية مرخصة من قبل وزارة العمل أو تخضع لإشرافها، و٣١ مؤسسة تدريبية مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم. كما صدر الحكم على إحدى مؤسسات التدريب المرخصة من قبل وزارة العمل على أنها «غير ملتزمة» بعملية المراجعة، وحازت على تقدير «دون المرضي» في جانب «الفعالية بوجهٍ عام» فقط. ومن أصل مجموع هذه المؤسسات، خضعت ١٢ مؤسسة تدريبية مرخصة من قبل وزارة العمل، و٥ مؤسسات تدريبية مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم لزيارة إعادة المراجعة خلال هذه الدورة. وفي الأقسام التالية من هذا التقرير، توضح التفاصيل التالية نتائج مراجعات أداء مؤسسات التدريب التي أُجريت في العام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢، إضافة إلى ملخص لنتائج المراجعات التي أُجريت في كلتا الدورتين إلى الآن. كما يتضمن قسم: «ما بعد المراجعة»، تحليلاً موجزاً لنتائج زيارة إعادة المراجعة. واعتباراً من الدورة الثانية للمراجعات وما بعدها، سوف تخضع مؤسسات التدريب، لزيارة مراجعة واحدة فقط في كل دورة مراجعة.

وتجدر الإشارة إلى أن حجم سوق مؤسسات التعليم والتدريب المهني في البحرين يبلغ حوالي ٩٥ مؤسسة تدريبية، وثلثا هذه المؤسسات تقريباً يُعدُّ من المؤسسات المرخصة من قِبَل وزارة العمل أو تخضع لإشرافها تقريباً، في حين أن الثلث المتبقي هو مؤسسات مرخصة من قِبَل وزارة التربية والتعليم. وتختلف مؤسسات التعليم والتدريب المهني المرخصة من قِبَل الوزارتين من حيث الحجم. فبينما تسجل قلة من المتدربين في بعض تلك المؤسسات، يتولى بعضها الآخر تدريب آلاف المتدربين سنوياً، وغالبية المتدربين في الدورات والبرامج التدريبية المقدمة من مؤسسات تدريبية مرخصة من قِبَل وزارة العمل من العاملين بالقطاع الخاص، حيث يتكفل أرباب الأعمال بنفقات تدريبهم؛ فيما تقدم مؤسسات التدريب المرخصة من قِبَل وزارة التربية والتعليم، وبشكلٍ أساسي، حصص التقوية، أو فصول المراجعة للمتدربين وفقاً للمناهج المدرسية، أو فصول المراجعة للمتدربين في مؤسسات التعليم العالي بنظام الدوام الكامل أو الدوام الجزئي. كما تقدم غالبية مؤسسات التدريب هذه فصول تعليم اللغات، وهي ترتكز في الغالب على تعليم اللغة الإنجليزية.

يوضح الشكلان (٤١ أ) و(٤١ ب) التوزيع النسبي لمؤسسات التدريب الصغيرة، والمتوسطة والكبيرة الحجم استناداً إلى العدد التقريبي للمتدربين المسجلين سنوياً. وفيما يستند تحليل المؤسسات التدريبية المرخصة من قِبَل وزارة العمل إلى العدد الفعلي للمتدربين، يقوم تحليل المؤسسات المرخصة من قِبَل وزارة التربية والتعليم على عدد مرات التسجيل؛ إذ يقوم العديد من المتدربين بالتسجيل في أكثر من دورة، والتي قد تصل في بعض الأحيان إلى أربع أو خمس دورات في السنة الواحدة.

مؤسسات التدريب المرخصة من قِبَل وزارة العمل:

- مؤسسات التدريب الكبيرة الحجم:
  - أكثر من ١٠٠٠ متدرب في العادة
- مؤسسات التدريب المتوسطة الحجم:
  - من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ متدرب في العادة
- مؤسسات التدريب الصغيرة الحجم:
  - أقل من٥٠٠ متدرب في العادة

مؤسسات التدريب المرخصة من قِبَل وزارة التربية والتعليم:

- مؤسسات التدريب الكبيرة الحجم:
  - أكثر من ٥٠٠٠ متدرب في العادة
- مؤسسات التدريب المتوسطة الحجم:
  - من ١٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ متدرب في العادة
- مؤسسات التدريب الصغيرة الحجم:
  - أقل من١٠٠٠ متدرب في العادة

كما يوضح الشكلان (٤١ أ) و(٤١ ب) أن كلاً من مؤسسات التدريب المرخصة من قِبَل الوزارتين تتفاوت من حيث الحجم، فمعظم مؤسسات التدريب المهني من "المؤسسات الصغيرة الحجم".

الشكل ٤١ أ:
حجم مؤسسات التدريب المرخصة من وزارة العمل أو تخضع لإشرافها للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١١

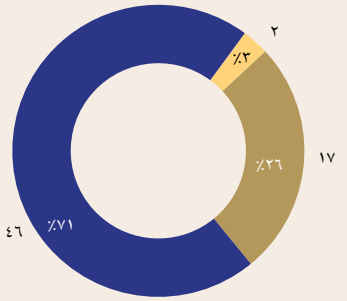

الشكل ٤١ ب:
حجم مؤسسات التدريب المرخصة من وزارة التربية والتعليم للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١

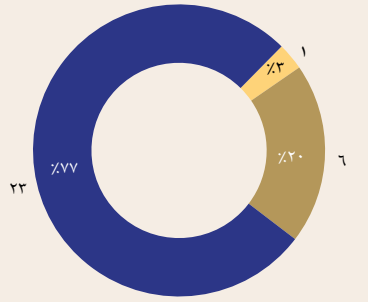

وحسب الموضح في الشكل (٤٢ أ)، تغطي البرامج أو الدورات المقدمة من مؤسسات التدريب المرخصة من قبل وزارة العمل أو تخضع لإشرافها مجموعةً من المجالات المهنية، تتركز غالبيتها في مجال الإدارة أو المواد التجارية، وتقنية المعلومات، والصحة والسلامة، فيما تتضمن المجالات الأخرى الدورات التخصصية في الخدمات المصرفية والتمويل، والتأمين، والضيافة، وتصفيف الشعر والتجميل.

وبالنظر إلى طبيعة ما يُقدم، تعتبر الدورات المقدمة من المؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، دورات غير معتمدة، ويعدّ حضور المتدرب هو أساس منح الشهادات في هذه البرامج، مع تطبيق القليل من إجراءات التقييم الرسمية لقياس مدى تأثير الدورات على مستويات إنجاز أو تقدم المتدربين. ومع هذا، تقدم قلة من المؤسسات الدورات التي تؤدي إلى الحصول على المؤهلات البريطانية (شهادة الثانوية العامة الإنجليزية IGCSE، والشهادات الدولية للثانوية العامة الإنجليزية IGCSE ومستويات A).

وحسب الموضح في (الشكل ٤٢ ب)، تعتبر الدورات في اللغة الإنجليزية هي الدورات الأكثر طرحاً من قبل المؤسسات المرخصة من قِبَل وزارة التربية والتعليم؛ إذ تقدم هذه المؤسسات بعض دورات الإعداد لنظام اختبار اللغة الإنجليزية الدولي (آيلتس IELTS)، أو دورات الإعداد لامتحانات اختبار اللغة الإنجليزية بوصفها لغة ثانية (TOEFL)، وكذلك بعض الدورات في اللغة الإنجليزية العامة أو اللغة الإنجليزية الخاصة في القطاع التجاري. فيما تقدم بعض مؤسسات التدريب الكبيرة الحجم مجموعة من الدورات في اللغات الأخرى، مثل اللغة العربية، واللغة الإسبانية، واللغة الألمانية، واللغة الفرنسية.

وتركز بعض مؤسسات التدريب الكبيرة الحجم والمرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم على تقديم حصص التقوية، والتي تتركز في الغالب على مراجعات امتحانات وزارة التربية والتعليم؛ فيما تشمل البرامج الأخرى الدورات في مجال الإدارة والمواد التجارية، والرياضيات وتدريب معلمي المراحل المبكرة. وفي المرحلة الأخيرة من الدورة الأولى للمراجعات، قامت الوحدة أيضاً بمراجعة العديد من مؤسسات التدريب التي تقدم الدورات في الفنون الأدائية في الرقص، والموسيقى والفنون.

الشكل ٤٢ أ:
عدد التخصصات المهنية التي تقدمها مؤسسات التدريب المرخصة من وزارة العمل

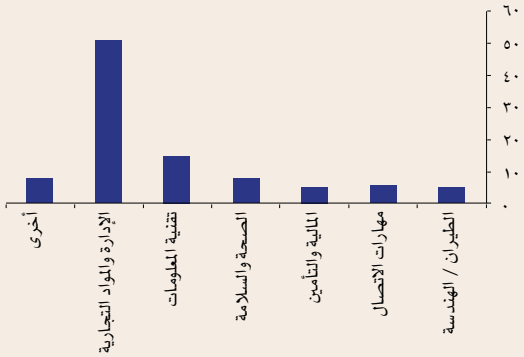

الشكل ٤٢ ب:
عدد البرامج التي تقدمها مؤسسات التدريب المرخصة من وزارة التربية والتعليم

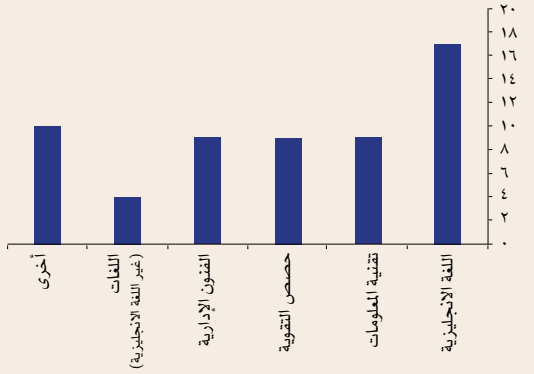

نتائج المراجعة

تستند المراجعات إلى "الإطار العام للمراجعة" الذي وضعته وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني، وتتم المراجعات في مقار مؤسسات التدريب من قبل فريق من المراجعين، الذين تم اختيارهم وتدريبهم بعناية. ويقوم فريق المراجعة بدراسة وتحليل مجموعة من الأدلة قبل إصدار الأحكام، ومنح الدرجات التي تتعلق بجودة ما يتم تقديمه في المؤسسة، ويشمل ذلك تحليل استمارات التقييم الذاتي، والمستندات ذات العلاقة بنظم معلومات الإدارة، وتحليل البيانات الخاصة بإنجازات المتدربين، وملاحظة حصص التدريب أو الدروس، والاجتماع مع الأطراف ذات العلاقة بمن فيهم الموظفون، والمتدربون، وأرباب الأعمال وأولياء الأمور.

يصدر فريق المراجعة أحكامه حول فاعلية مجالات معينة من مؤسسة التدريب، وتحديداً في الجوانب الخمسة التالية: مدى إنجاز المتدربين، ومدى فاعلية التعليم و/أو التدريب في تعزيز عملية التعلم، ومدى تلبية مجموعة البرامج لاحتياجات المتدربين والأطراف ذات العلاقة، ومدى دعم المتدربين وإرشادهم لتحقيق مخرجات أفضل، ومدى فاعلية القيادة والإدارة في المؤسسة. كما يقوم فريق المراجعة بإصدار درجة تلخص فاعلية مؤسسة التدريب بوجهٍ عام، وفي الدورة الأولى للمراجعات، كان فريق المراجعة يصدر درجة منفصلة تتعلق بقدرة مؤسسة التدريب على التحسّن.

في الدورة الأولى للمراجعات، تم تحديد نتائج الأسئلة الخمسة الرئيسة وملخصي الدرجات الممنوحة وفقاً لمقياس مكوّن من خمس درجات:

١: ممتاز.
٢: جيّد.
٣: مرضٍ.
٤: دون المرضي.
٥: ضعيف جداً.

أما بالنسبة للدورة الثانية للمراجعات، وإنسجاماً مع الممارسات الدولية المعتادة، فقد تم تعديل «الإطار العام للمراجعة» على ضوء الخبرات المكتسبة من الدورة السابقة للمراجعات، وفقاً لمقياس مكوّن من أربع درجات:

١: ممتاز.
٢: جيّد.
٣: مرضٍ.
٤: غير ملائم.

وسوف يجري العمل بالإطار العام للمراجعة المعدل حتى نهاية الدورة الحالية من المراجعات، والمقرر استكمالها في شهر يونيو ٢٠١٤.

وتتناول الأقسام التالية تفاصيل نتائج المراجعات التي أُجريت في كلتا الدورتين.

الدورة الأولى للمراجعات

مدى فاعلية مؤسسة التدريب بوجه عام

تعتبر فاعلية مؤسسة التدريب بوجهٍ عام أكثر أحكام المراجعة أهمية، حيث تلخص جودة ما تقدمه المؤسسة؛ إذ يستخدم فريق المراجعة الأحكام التي تم التوصل إليها لكل سؤال من الأسئلة الخمسة الرئيسة باعتباره الأساس لإصدار الحكم على الفاعلية بوجهٍ عام، وأهمها مدى إنجاز المتدربين وفقاً للمعايير المحددة، ومدى التقدم الذي أحرزوه في تعلمهم منذ بداية الدورات. ويقوم المراجعون بتحليل مدى تأثير النتائج التي تم التوصل إليها لكل سؤال من الأسئلة الخمسة الرئيسة على بعضها البعض، وعلى وجه الخصوص، مدى فاعلية القيادة والإدارة في إعداد الخطط المؤسسية والإدارية، وتنظيم وتقييم طرق التعليم والتدريب، والبرامج المقدمة في مؤسسة التدريب ومدى دعم المتدربين وإرشادهم لرفع إنجازهم.

وقد حازت نسبة ٦٥٪ من مؤسسات التدريب مرخصة من قبل وزارة العمل التي تمت مراجعتها بين أعوام ٢٠٠٨-٢٠١١، على تقدير: «مرضٍ» أو «جيّد» في جانب الفاعلية بوجهٍ عام، فيما ظهرت المؤسسات المتبقية بمستوى غير ملائم؛ (أي حصلت على تقدير: «دون المرضي» أو «ضعيف جداً»). وقد قامت الوحدة بمراجعة المؤسسات التدريبية المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم فقط في المرحلة الأخيرة من الدورة الأولى للمراجعات. فمن أصل ٩ مؤسسات تدريبية تمت مراجعتها، حازت مؤسستان على تقدير: «ممتاز» في الفاعلية بوجهٍ عام، ويعتبران أول مؤسستين تحصلان على هذا التقدير في هذه الدورة. وحسب الجدول (١٧)، حصلت جميع المؤسسات ما عدا مؤسسة واحدة على تقدير: «مرضٍ» أو أفضل في هذه المرحلة في جانب الفاعلية بوجهٍ عام، بنسبة ٦٨٪ من مجموع المؤسسات التي تمت مراجعتها في هذه الدورة من المراجعات. وإذا تم تجميع نتائج المراجعة لمؤسسات التدريب المرخصة من الوزارتين معاً، فسنجد أن نسبة ٦٦٪ من المؤسسات في الدورة الأولى للمراجعات قد حصلت على تقدير: «مرضٍ» أو أفضل، من أصل ٨٣ مؤسسة تمت مراجعتها.

تجدر الإشارة إلى أن ست مؤسسات من أصل ٩ مؤسسات تدريبية تمت مراجعتها في هذه المرحلة من الدورة الأولى كانت مراكز «ثقافية» تقدم مواد الفنون الأدائية مثل الموسيقى، والفن والرقص، وتستقطب هذه الدورات التي تتم إدارتها بشكل جيد المتدربين المتحمسين.

وقد حازت أربع مؤسسات من هذه المؤسسات الست على تقدير «جيّد» أو أفضل، وقد انعكست هذه الدرجات في تحسن درجات المرحلة السابعة عموماً ويتضمن الملحق في نهاية هذا التقرير المزيد من التفاصيل عن هذه المؤسسات. ويلخص الشكل ٤٣ الدرجات الممنوحة للفاعلية بوجه عام في الدورة الأولى من المراجعات.

الجدول (١٧):
تحليل الدرجات الممنوحة لمؤسسات التدريب في الفاعلية بوجه عام للعام الأكاديمي ٢٠١١ - ٢٠١٢
(الدورة الأولى، المرحلة السابعة) (مرخصة من وزارة التربية والتعليم)

الفاعلية بوجه عام	١	٢	٣	٤	٥	لم يتم منح الدرجة	المجموع
عدد المؤسسات	٢	٤	٢	١	٠	٠	٩

الشكل ٤٣:
تحليل الدرجات التراكمية الممنوحة لمؤسسات التدريب في الفاعلية بوجه عام ٢٠٠٨-٢٠١٢

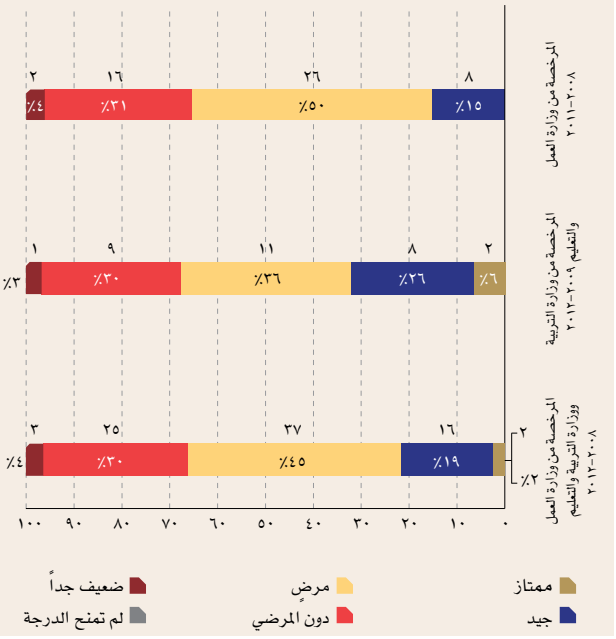

قدرة مؤسسات التدريب على تحسين جودة التدريب

حسب الموضح سابقًا، فإنه بالنسبة للدورة الأولى للمراجعات، كان فريق المراجعة يصدر حكماً منفصلاً يتعلق بقدرة مؤسسة التدريب على التحسّن. وما زال فريق المراجعة يصدر هذا الحكم في الدورة الثانية للمراجعات، ولكن باعتباره عنصراً مساعداً، وليس حكماً منفصلاً في تقييم فاعلية المؤسسات بوجه عام. ويركز هذا الحكم – على وجه الخصوص – على قدرة مؤسسة التدريب على تعزيز وصقل التحسينات التي تم إدخالها في السنوات الأخيرة على جودة ما يتم تقديمه، وجودة عملية التخطيط الإستراتيجي، ومدى تأثيرها على رفع إنجاز المتدربين، ورفع معدلات استمراريتهم في الدورات، ومدى امتلاك المؤسسات للمصادر والتخطيط المناسب، حتى تتمكن من إدخال المزيد من التحسينات بشكلٍ مستمر.

وكما يظهر من الجدول (١٨)، فإن ٧ مؤسسات تدريب من أصل ٩ مؤسسات مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، هي المؤسسات التي تمت مراجعتها في المرحلة الأخيرة من الدورة الأولى للمراجعات، والتي لديها قدرة «مرضية» على الأقل على التحسّن، بينما حازت مؤسستان منها على تقدير: «ممتاز». وإذا تم تجميع هذا الحكم تراكمياً للمعاهد المرخصة في الوزارتين، فسنجد أن نسبة ٧٢٪ من المؤسسات المرخصة من قبل وزارة العمل، حصلت على تقدير: «مرضٍ» على الأقل، فيما ظهرت نسبة ٦٤٪ من المؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، بشكل «مرضٍ» أو أفضل.

ومن الملاحظ، أن المؤسسات التي حازت على تقدير: «جيّد» أو المؤسستين اللتين حصلتا على تقدير «ممتاز» في جانب القدرة على التحسن، والتي بلغ عددها ٢٦ مؤسسة أو نسبة ٣٢٪ من مجموع المراجعات التي أُجريت في الدورة الأولى للمراجعات، تتمتع بدراية تامة بجوانب القوة لديها والجوانب التي تحتاج إلى تطوير، مما مكنها من تركيز وتوجيه الجهود والموارد بشكلٍ أكثر فعالية، والتخطيط وإدخال التحسينات المناسبة على الجودة. الشكل ٤٤ يلخص الدرجات الممنوحة للقدرة على التحسن في الدورة الأولى من المراجعات.

الجدول (١٨):
تحليل الدرجات الممنوحة لمؤسسات التدريب في القدرة على التحسن للعام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢ (الدورة الأولى، المرحلة السابعة) (مرخصة من وزارة التربية والتعليم)

قدرة مؤسسات التدريب على تحسين جودة التدريب	١	٢	٣	٤	٥	لم يتم منح الدرجة	المجموع
عدد المؤسسات	٢	٢	٣	٢	٠	٠	٩

الشكل ٤٤:
تحليل الدرجات التراكمية الممنوحة لمؤسسات التدريب في القدرة على التحسن ٢٠٠٨-٢٠١٢

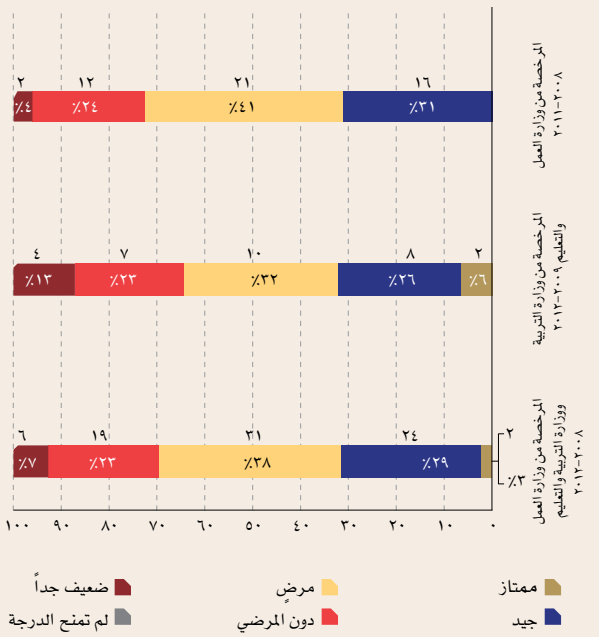

مدى إنجاز المتدربين

يركز هذا السؤال الرئيس على مدى ما يحققه المتدربون من تطوير للمهارات المهنية المناسبة وذات الصلة، وما حصلوا عليه من المؤهلات التي ينشدونها، كما يتضمن هذا الحكم تقييم المهارات الشخصية للمتدربين وسلوكهم بشأن البرامج المسجلين فيها، فعلى سبيل المثال: هل يجد المتدربون التشويق في هذه البرامج، ويفخرون بما يقومون به من عمل؟ وهل لدى المتدربين التحفيز الذاتي للاستمرار في هذه البرامج؟ وهل يُقيِّم المتدربون ما تعلموه بشكلٍ ناقدٍ؟ وهل يمتلكون القدرة على العمل بشكلٍ تعاوني مع زملائهم؟ كما يعتبر انتظام حضور المتدربين ومدى انضباطهم من المؤشرات الرئيسة لنتائج المهارات الشخصية للمتدربين، ومع ذلك استمرت حالات عدم التزام المتدربين بالحضور و/أو عدم الانضباط والمواظبة في غالبية المؤسسات التي تمت مراجعتها تقريباً في الدورة الأولى للمراجعات.

وفيما يتعلق بهذا السؤال الرئيس أيضاً، يصدر فريق المراجعة الحكم حول مدى فاعلية المؤسسة في تقييم إنجازات المتدربين في جميع الدورات، ومستوى التقدم الذي أحرزوه مقارنة بمستوياتهم عند التحاقهم بالدورات. وحتى يتسنى القيام بذلك، فإنه يتوقع من مؤسسات التدريب إجراء التقييم الأولي للمتدربين؛ وهي ممارسة تقوم بها أكثر مؤسسات التدريب فاعلية – وهي بالطبع – المؤسسات التي حازت على تقدير: «جيّد» على الأقل في هذا السؤال الرئيس، وتقدير: «جيّد» في الفاعلية بوجهٍ عام.

وكما يظهر من الجدول (١٩)، فقد حازت جميع مؤسسات التدريب التسع المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم التي تمت مراجعتها في المرحلة السابعة من الدورة الأولى للمراجعات، على تقدير: "مرضٍ" أو أفضل في جانب إنجاز المتدربين، ويمكن أن تعزى النتيجة التي تم التوصل إليها في هذا الجانب في جميع هذه المؤسسات، وبما في ذلك مؤسسة التدريب التي ظهرت بشكل "دون المرضي" في جانب الفاعلية بوجهٍ عام، إلى طبيعة ما تقدمه هذه المؤسسات من برامج، ومستوى التقدم المرضي الذي أحرزه المتدربون، إضافة إلى سلوكياتهم الإيجابية تجاه عملية التعلم. وظهرت نسبة ٦٧٪ من المؤسسات المرخصة من قبل وزارة العمل، ونسبة ٦٨٪ من المؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم بمستوى "مرضٍ"، أو أفضل خلال الدورة الأولى من المراجعات في هذا الجانب.

ومن أصل ٨٣ مؤسسة تدريب تمت مراجعتها في الدورة الأولى للمراجعات، حصلت ١٩ مؤسسة تدريب (٢٣٪)، منها ١٠ مؤسسات مرخصة من وزارة العمل، و٩ مؤسسات مرخصة من وزارة التربية والتعليم على تقدير "جيّد"، فيما حازت مؤسستان مرخصتان من قبل وزارة التربية والتعليم على تقدير: "ممتاز". ويتضح الإنجاز "الجيّد" أو الأفضل في المؤسسات التي يجد فيها المتدربون التحفيز، ويشاركون في عملية التدريب أو التعليم، وتطبق فيها الإجراءات الفعالة لقياس ومراقبة مستوى تقدم المتدربين.

وعليه، فإنه من الصعوبة بمكان إصدار الحكم على مستويات التحصيل والتقدم للمتدربين في الدورات غير المعتمدة، ما لم تقم المؤسسات ذاتها، وبشكلٍ منتظم، بجمع وبناء وتحليل البيانات ذات العلاقة بالمتدربين في هذه الأنواع من الدورات، بما في ذلك تنفيذ ممارسات التقييم القبلية والبعدية الفعالة بصفة منتظمة. وبسبب غياب هذه الإجراءات، فإن بعض المؤسسات ليست على دراية بمستوى إنجاز المتدربين أو مدى تأثير ما تقدمه عليهم. الشكل ٤٥ يلخص الدرجات الممنوحة لإنجاز المتدربين في الدورة الأولى من المراجعات.

الجدول (١٩):
تحليل الدرجات الممنوحة لمؤسسات التدريب في إنجاز المتدربين
للعام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢
(الدورة الأولى، المرحلة السابعة) (مرخصة من وزارة التربية والتعليم)

السؤال الرئيس (١)	١	٢	٣	٤	٥	لم يتم منح الدرجة	المجموع
عدد المؤسسات	٢	٥	٢	٠	٠	٠	٩

الشكل ٤٥:
تحليل الدرجات التراكمية الممنوحة لمؤسسات التدريب في إنجاز المتدربين ٢٠٠٨-٢٠١٢

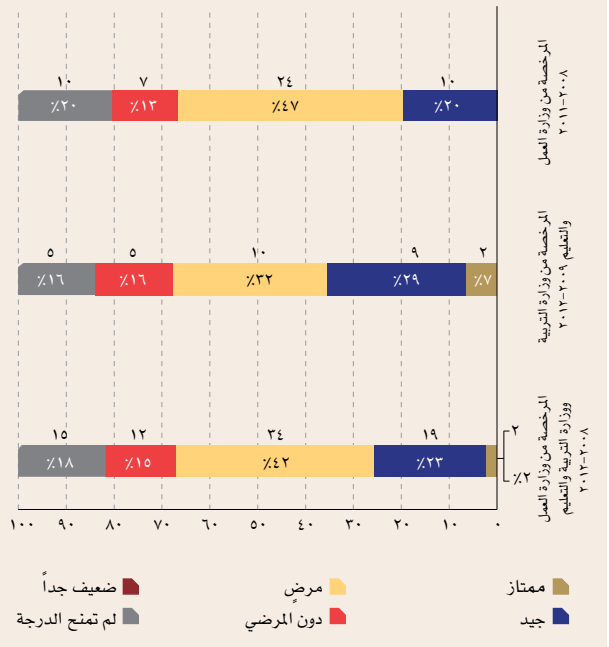

مدى فاعلية التعليم والتدريب

يركز هذا السؤال الرئيس على مدى إعداد الدروس و/أو حصص التدريب وتقديمها بشكلٍ جيّد، وكذلك على مدى اكتساب المتدربين المهارات المهنية والخبرة العملية في تخصصاتهم المهنية، ومدى ارتباطها بالمعايير الحالية في القطاع، و/أو ما إذا كان يتم تغطية أهداف الدورات بشكلٍ ملائم من قبل المعلمين والمدربين. ومن أجل التوصل إلى هذا الحكم، يقوم المراجعون بملاحظة الدروس أو حصص التدريب، والاجتماع مع المتدربين والأطراف ذات العلاقة، ومراجعة عينات من أعمالهم، ومواد التقييم والمواد التعليمية/التدريبية ذات العلاقة الأخرى. كما يقوم المراجعون بتقييم ملاءمة معارف المعلمين أو المدربين النظرية، وخبراتهم العملية، وبمدى إلمامهم بتخصصاتهم المهنية والدراية المهنية المطلوبة لتقديم الدورات بشكلٍ فعال. وكما يظهر من الجدول (٢٠)، فقد حازت جميع المؤسسات التسع المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم التي تمت مراجعتها في المرحلة السابعة من الدورة الأولى للمراجعات، على تقدير: «مرضٍ» أو أفضل في هذا السؤال الرئيس؛ وليس من المستغرب أن تُماثلَ هذه النتيجة الحكم الصادر في جانب إنجاز المتدربين. وظهرت نسبة ٧٩٪ من المؤسسات المرخصة من قبل وزارة العمل، ونسبة ٧٧٪ من المؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم بمستوى «مرضٍ»، أو أفضل من خلال الدورة الأولى للمراجعات في هذا الجانب. ومن أصل ٨٣ مؤسسة تدريب تمت مراجعتها في الدورة الأولى للمراجعات، حصلت ١٦ مؤسسة تدريب (٢٠٪)، منها ٩ مؤسسات مرخصة من وزارة العمل، و٧ مؤسسات مرخصة من وزارة التربية والتعليم على تقدير «جيّد»، ومرة أخرى، فقد حازت مؤسستان مرخصتان من قبل وزارة التربية والتعليم على تقدير: «ممتاز». الشكل ٤٦ يلخص الدرجات الممنوحة لفاعلية التعليم والتعلم في الدورة الأولى من المراجعات.

الجدول (٢٠):
تحليل الدرجات الممنوحة لمؤسسات التدريب في فاعلية التعليم والتدريب للعام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢ (الدورة الأولى، المرحلة السابعة) (مرخصة من وزارة التربية والتعليم)

السؤال الرئيس (٢)	١	٢	٣	٤	٥	لم يتم منح الدرجة	المجموع
عدد المؤسسات	٢	٤	٣	٠	٠	٠	٩

الشكل ٤٦:
تحليل الدرجات التراكمية الممنوحة لمؤسسات التدريب في فاعلية التعليم والتدريب ٢٠٠٨-٢٠١٢

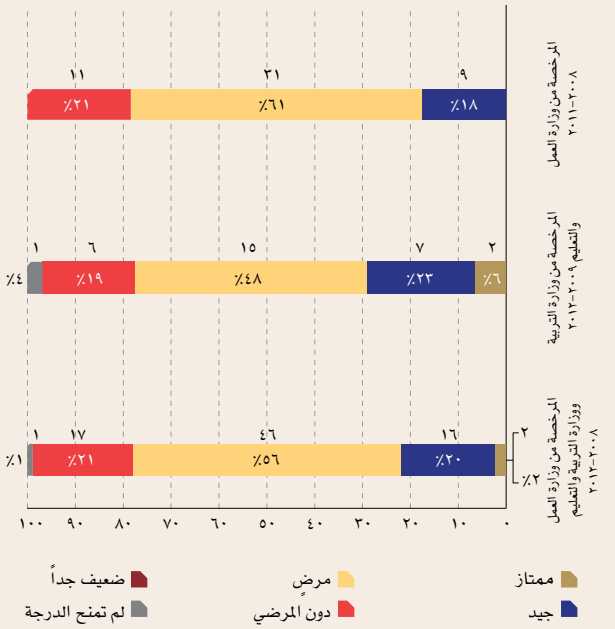

مدى تلبية البرامج لاحتياجات المتدربين والأطراف ذات العلاقة

فيما يتعلق بهذا السؤال الرئيس، تقوم فرق المراجعة بفحص مدى تلبية برامج التدريب التي تقدمها مؤسسات التدريب لاحتياجات المتدربين والأطراف ذات العلاقة (أرباب الأعمال و/أو أولياء الأمور والأشخاص أو المؤسسات الأخرى ذات العلاقة)، حيث يُتوقع من مؤسسات التدريب إجراء تحليل لاحتياجات سوق العمل أو الاحتياجات المحلية والوطنية؛ لتحديد مواطن الفجوة في المهارات لدى القوى العاملة البحرينية، وكذلك الاستفادة من هذه المعلومات في طرح المؤسسات لنوع، ومجموعة ومستوى الدورات التي تساهم في سد تلك الفجوة. كما يأخذ المراجعون في الاعتبار مدى وتأثير الفرص المقدمة للمتدربين للمشاركة في الأنشطة الإثرائية أو الإضافية، وخبرة العمل خارج برنامج الدراسة الرئيس لهم. وكما يظهر من الجدول (٢١)، فقد حازت جميع المؤسسات التسع المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم التي تمت مراجعتها في المرحلة السابعة من الدورة الأولى للمراجعات، على تقدير: «مرضٍ»

أو أفضل في هذا السؤال الرئيس؛ وهي نفس النتيجة التي تم التوصل إليها بخصوص السؤالين الرئيسيين السابقين. وظهرت نسبة ٨٤٪ من المؤسسات المرخصة من قبل وزارة العمل، ونسبة ٩٤٪ من المؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم بمستوى «مرضٍ»، أو أفضل من خلال الدورة الأولى من المراجعات في هذا الجانب. ومن أصل ٨٣ مؤسسة تدريب تمت مراجعتها في الدورة الأولى للمراجعات، حصلت ٢٤ مؤسسة تدريب (٢٩٪)، منها ١٤ مؤسسة مرخصة من وزارة العمل، و١٠ مؤسسات مرخصة من وزارة التربية والتعليم على تقدير «جيّد»، فيما حازت أربع مؤسسات؛ منها مؤسستان مرخصتان من كل وزارة من الوزارتين على تقدير: «ممتاز» في هذا الجانب. ويعتبر التقدير: «ممتاز» الذي مُنح لهذا السؤال الرئيس، هو أعلى الدرجات الممنوحة في هذه الدورة للمؤسسات المرخصة من قبل وزارة العمل. الشكل٤٧ يلخص الدرجات الممنوحة لجودة البرامج في الدورة الأولى من المراجعات.

الجدول (٢١):
تحليل الدرجات الممنوحة لمؤسسات التدريب في مدى تلبية البرامج لاحتياجات المتدربين والأطراف ذات العلاقة للعام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢ (الدورة الأولى، المرحلة السابعة) (مرخصة من وزارة التربية والتعليم)

السؤال الرئيس (٣)	١	٢	٣	٤	٥	لم يتم منح الدرجة	المجموع
عدد المؤسسات	٢	٥	٢	٠	٠	٠	٩

الشكل ٤٧:
تحليل الدرجات التراكمية الممنوحة لمؤسسات التدريب في مدى تلبية البرامج لاحتياجات المتدربين والأطراف ذات العلاقة ٢٠٠٨-٢٠١٢

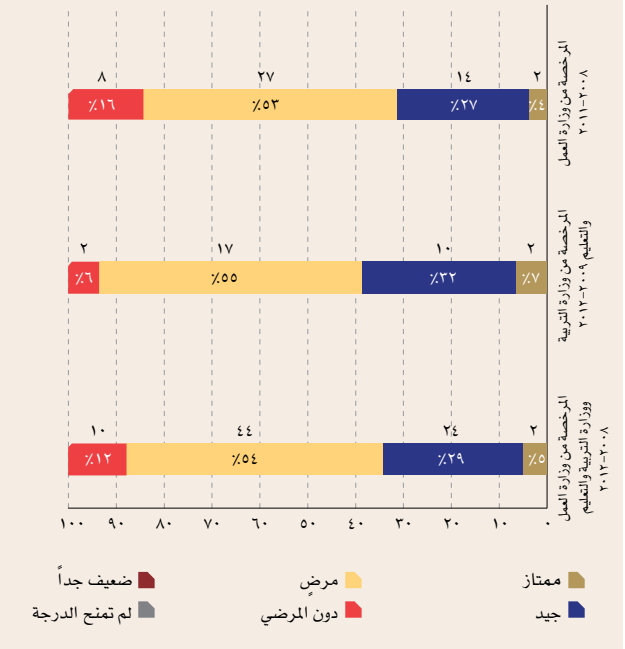

مدى دعم المتدربين وإرشادهم

تركز الأحكام المتعلقة بهذا السؤال الرئيس على مدى فاعلية الدعم والإرشاد المُقَدَّمَيْن لمساعدة المتدربين على إحراز التقدم في دوراتهم، وتحقيق ما يصبون إليه بشكلٍ جيّد، حيث تصدر فرق المراجعة أحكامها بشأن جودة الإرشاد والنصح المقدمين للمتدربين حول برامج المؤسسة، وكذلك بشأن الفرص المتاحة أمام المتدربين لمواصلة مسارات تقدمهم وتطورهم المهني، عند اللزوم. كما يقيِّم هذا السؤال الدعم المقدم خلال وخارج حصص التدريب، إضافة إلى الدعم المقدم من الموظفين الإداريين بالمؤسسات. وكما يظهر من الجدول (٢٢)، فقد حازت ٨ مؤسسات من التسع مؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم التي تمت مراجعتها في المرحلة السابعة من الدورة الأولى للمراجعات، على تقدير: «مرضٍ» أو أفضل في هذا السؤال الرئيس. ومن أصل ٨٣ مؤسسة تدريب تمت مراجعتها في الدورة الأولى للمراجعات، حصلت ١٨ مؤسسة تدريب (٢٢٪)، منها ١١ مؤسسة مرخصة من وزارة العمل، و٧ مؤسسات مرخصة من وزارة التربية والتعليم على تقدير «جيّد» في هذا الجانب، فيما حازت ثلاث مؤسسات مرخصة من وزارة التربية والتعليم على تقدير: «ممتاز» في هذا السؤال الرئيس.

وما زالت الغالبية العظمى من المؤسسات المرخصة من وزارة العمل تواصل بذل جهودها الرامية إلى توفير الدعم والإرشاد المرضيين للمتدربين، فيما ظهر حوالي ربع المؤسسات المرخصة من وزارة التربية والتعليم التي تمت مراجعتها، بمستوى «غير ملائم» فيما يتعلق بهذا السؤال الرئيس؛ نظراً لتلقي المتدربين القليل من الدعم الإضافي خارج حصص التدريب الرئيسة في العادة، وبالأخص فيما يتعلق بحصولهم على القليل من الإرشاد بشأن مستوى الدورات، واختيار البرامج ومستوياتها أو فرص التعليم والتطوير المهني في المستقبل. ومع ذلك، فقد لاحظت فرق المراجعة أن لدى جميع مؤسسات التدريب مجموعة من أعضاء هيئة التدريس أو الموظفين الأكْفَاء الملتزمين تجاه خدمة مؤسساتهم، وهم على استعداد لتقديم بعض أشكال الدعم المختلفة لكل متدرب على حدة عند الحاجة، بل تشجيعه ومساعدته عند اللجوء إليهم. لكن هذا الدعم غالباً ما يقدم بشكل عشوائي. وتتمثل أفضل الممارسات التي تمت ملاحظتها في مؤسسات التدريب الكبيرة الحجم، والمرخصة من وزارة العمل، في توفير بيئة التعلم الملائمة والوافية للغرض، والمجهزة بالموارد المناسبة مثل مختبرات الكمبيوتر، ومصادر التعلم الجيّدة، إضافة إلى التجهيزات الخاصة بتنظيم ورش محاكاة بيئة العمل. الشكل ٤٨ يلخص الدرجات الممنوحة لدعم المتدربين وإرشادهم للدورة الأولى من المراجعات.

الجدول (٢٢):
تحليل الدرجات الممنوحة لمؤسسات التدريب في مدى دعم المتدربين وإرشادهم للعام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢ (الدورة الأولى، المرحلة السابعة) (مرخصة من وزارة التربية والتعليم)

السؤال الرئيس (٤)	١	٢	٣	٤	٥	لم يتم منح الدرجة	المجموع
عدد المؤسسات	٣	١	٤	١	٠	٠	٩

الشكل ٤٨:
تحليل الدرجات التراكمية الممنوحة لمؤسسات التدريب في مدى دعم المتدربين وإرشادهم ٢٠٠٨-٢٠١٢

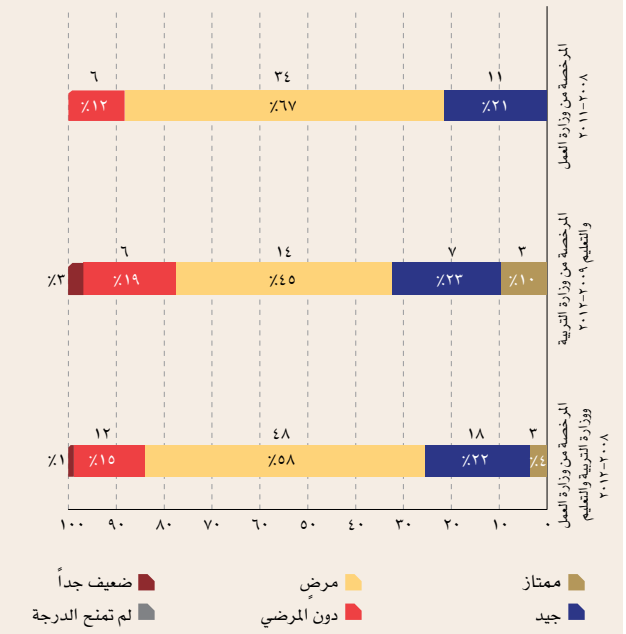

مدى فاعلية القيادة والإدارة في رفع إنجاز جميع المتدربين ودعمهم

إن جودة القيادة والإدارة، التي تركز على تخطيط، وتنظيم، وتقديم، ومراجعة عملية التعليم، والبرامج المقدمة، ودعم المتدربين وإرشادهم، تعدّ من المقومات الرئيسة التي تؤثر على مستوى إنجاز المتدربين، وتعتبر محور هذا السؤال الرئيس. لذلك، تأخذ فرق المراجعة في الاعتبار مدى وضوح بيانات رؤية ورسالة المؤسسة التدريبية، وترابطها، ودلالتها على التزام المؤسسة الواضح تجاه إدخال التحسينات اللازمة على جميع ما تقدمه، ومدى تركيزها على إنجاز المتدربين بشكلٍ ملائم؛ لذا يتوقع من مؤسسات التدريب تسجيل إنجازات المتدربين، ومراقبتها، وتحليلها بطريقة منهجية وصارمة في جميع الدورات. وكما يظهر من الجدول (٢٣)، فقد حازت ٨ مؤسسات من التسع مؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم التي تمت مراجعتها في المرحلة السابعة من الدورة الأولى للمراجعات، على تقدير: «مرضٍ» أو أفضل في هذا السؤال الرئيس.

وظهرت نسبة ٥٩٪ من المؤسسات المرخصة من قبل وزارة العمل، ونسبة ٦٢٪ من المؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم بمستوى «مرضٍ»، أو أفضل من خلال الدورة الأولى من المراجعات في هذا الجانب. ومن أصل ٨٣ مؤسسة تدريب تمت مراجعتها في الدورة الأولى للمراجعات، حصلت ١٩ مؤسسة تدريب (٢٣٪)، منها ١٢ مؤسسة مرخصة من وزارة العمل، و٧ مؤسسات مرخصة من وزارة التربية والتعليم على تقدير «جيد»، فيما نالت ثلاث مؤسسات، وجميعها من المؤسسات المرخصة من وزارة التربية والتعليم، تقدير: «ممتاز» في هذا الجانب. وفي الدورة الأولى للمراجعات، نال هذا الجانب أقل درجة في الأداء في الأسئلة الخمسة الرئيسة، حيث ظهرت نسبة ٦٠٪ من عدد مؤسسات التدريب فقط بمستوى «مرضٍ» أو أفضل في جانب القيادة والإدارة، مقارنة بنسب ٦٦٪، ٧٨٪، ٨٨٪ و٨٥٪ على التوالي للأسئلة الرئيسة: الأول، والثاني، والثالث والرابع وهي (مدى إنجاز المتدربين، ومدى فاعلية التعليم والتدريب، وجودة البرامج المقدمة ومدى دعم المتدربين وإرشادهم). الشكل ٤٩ يلخص الدرجات الممنوحة لفاعلية القيادة والإدارة للدورة الأولى من المراجعات.

الجدول (٢٣):
تحليل الدرجات الممنوحة لمؤسسات التدريب في فاعلية القيادة والإدارة للعام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢
(الدورة الأولى، المرحلة السابعة) (مرخصة من وزارة التربية والتعليم)

السؤال الرئيس (٥)	١	٢	٣	٤	٥	لم يتم منح الدرجة	المجموع
عدد المؤسسات	٣	٢	٣	١	٠	٠	٩

الشكل ٤٩:
تحليل الدرجات التراكمية الممنوحة لمؤسسات التدريب في فاعلية القيادة والإدارة ٢٠٠٨-٢٠١٢

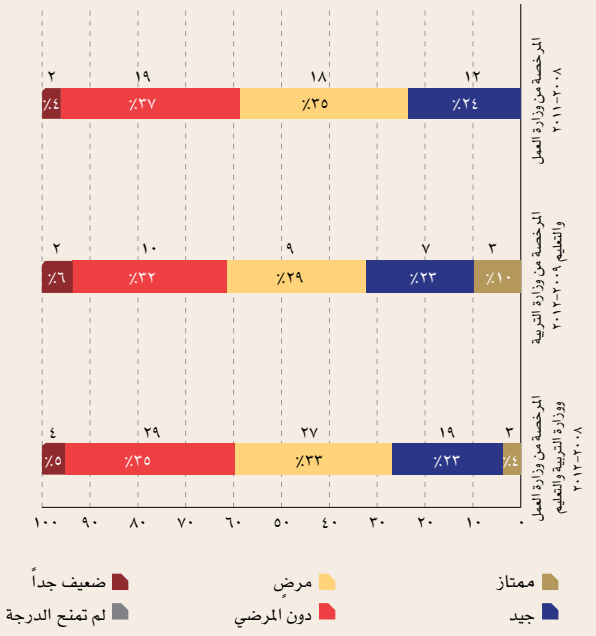

الدورة الثانية للمراجعات
مدى فاعلية مؤسسة التدريب بوجهٍ عام (ومقارنة الدورتين)

فرَّق الإطار العام الجديد للمراجعة بشكلٍ جيّد بين المؤسسات الثلاث والعشرين التي تمت مراجعتها في المرحلة الأولى من الدورة الثانية للمراجعات، حيث تراوح توزيع الدرجات ما بين تقدير: "مرضٍ" إلى "جيّد"، في حين حازت قلة منها على تقدير: "ممتاز" و"غير ملائم". وظهر مستوى ٢٠ مؤسسة تدريبية من أصل ٢٣ مؤسسة بشكلٍ

«مرضٍ» أو أفضل في جانب الفاعلية بوجهٍ عام، فيما حازت مؤسستان على تقدير: «ممتاز». أما بالنسبة للست مؤسسات التي تمت مراجعتها للمرة الأولى من أصل ٢٣ مؤسسة، فقد حازت مؤسستان على تقدير: «جيّد»، و ثلاث مؤسسات على تقدير: «مرضٍ»، في حين ظهرت مؤسسة تدريبية واحدة بمستوى «غير ملائم» في جانب الفاعلية بوجهٍ عام. وقد حصل حوالي نصف عدد المؤسسات الثلاث والعشرين على تقدير: «جيّد» على الأقل في هذه المرحلة، حسب المبين في الشكل ٥٠. ومن واقع المراجعات الأولى، فقد اتضح أن تلك المؤسسات التي حصلت على تقدير: "جيّد" أو "ممتاز"، لم تكن على دراية وفهم جيدين لمتطلبات عملية المراجعة والإطار العام للمراجعة فحسب، بل كانت تقدم البرامج التي تلبي احتياجات الأطراف ذات العلاقة بشكل جيّد للغاية، وقامت بتطوير أنظمة ضمان الجودة الفعالة، إضافة إلى إدراك الحاجة إلى قياس مدى تأثير جودة ما يتم تقديمه على مستوى إنجاز المتدربين.

الشكل ٥٠:
تحليل الدرجات الممنوحة لمؤسسات التدريب في الفاعلية بوجهٍ عام – المؤسسات المرخصة من وزارة العمل للعام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢

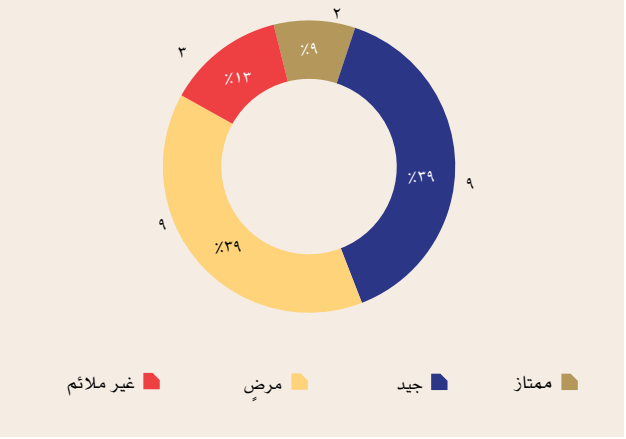

ومن أصل ٢٣ مؤسسة تدريبية تمت مراجعتها في المرحلة الأولى من الدورة الثانية للمراجعات، كانت ١٧ مؤسسة قد تمت مراجعتها في الدورة الأولى، حيث حازت ٩ مؤسسات منها على درجات أعلى (بواقع درجة أو درجتين)، و٦ مؤسسات على نفس الدرجة (بما فيها مؤسسة التدريب التي ظهرت بمستوى «غير ملائم» للمرة الثانية على التوالي)، فيما انخفضت درجة مؤسستين في جانب الفاعلية بوجهٍ عام مقارنة بالدورة الأولى من المراجعات، حسب الموضح في الشكل(٥١). (فيما يتعلق بتفاصيل مستوى أداء المؤسسات التدريبية الفردية في الدورتين. يرجى الاطلاع على الملحق الخاص بذلك).

الشكل ٥١:
مقارنة الدرجات الممنوحة في الدورتين لمؤسسات التدريب في الفاعلية بوجهٍ عام

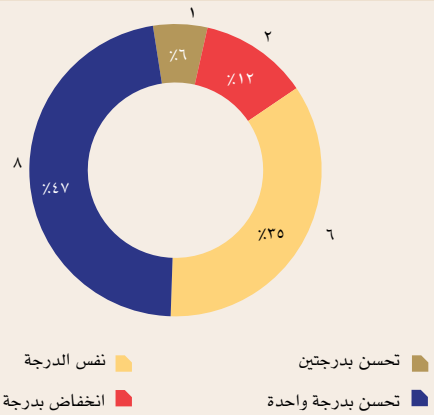

وقد وُجد أن المؤسسات الأكثر كفاءة في المرحلة الأولى من الدورة الثانية للمراجعات؛ هي المؤسسات التي قامت بإدخال تحسينات جوهرية على جودة ما تقدمه مقارنة بزيارة المراجعة السابقة، ركزت بشكل جلي على استيفاء التوصيات الواردة في تقرير المراجعة السابقة، وقام فريق القيادة بتنفيذ خطة عمل واضحة، ومركزة وممنهجة لإدخال التحسينات المناسبة على الجودة. وتتضمن الجوانب الإيجابية الجوهرية الأخرى في هذه المرحلة ما يلي:

- تقديم المؤسسات المزيد من الدورات المعتمدة من الخارج، ومقارنة نتائجها بالمعايير الدولية؛
- زيادة الوعي بضرورة وأهمية عملية التدقيق، وتحسين كافة الجوانب الأخرى لأنظمة ضمان الجودة؛
- تحسين عملية حفظ السجلات وتقييم مستوى إنجاز المتدربين؛
- تحليل وجهات نظر الأطراف ذات العلاقة بطريقة أكثر منهجية؛
- تقديم المزيد من الدعم المنهجي والشخصي لتلبية الاحتياجات الفردية للمتدربين؛
- تُولي الإدارة المزيد من الأولوية لجوانب الصحة والسلامة؛
- إضفاء المزيد من روح التعاون والواقعية على عملية التقييم الذاتي؛
- قدرة المؤسسات الجيدة أو الممتازة على التحسّن، وتشمل وضع الخطط الواضحة لعملية التوسعة و/أو إدخال التحسينات على فاعلية وكفاية المصادر المخصصة لتنفيذها، إضافة إلى التوجهات الإيجابية الناشئة في عمليات التسجيل ومعدلات تكرار الأعمال.

مدى إنجاز المتدربين

وكما ورد سابقاً، يتضمن الإطار العام للمراجعة المعدل – حالياً – «مخرجات» هذا السؤال الرئيس فقط؛ بل الأهم من ذلك، يتناول مدى تطوير المتدربين للمهارات الملائمة على مستويات تناسب الحرفة أو المهنة التي يختارونها، و/أو الحصول على المؤهلات أو تحقيق الأهداف التي ينشدونها من الدورات. من أصل ٢٣ مؤسسة تدريبية، ظهر مستوى ٢٠ مؤسسة (٨٧٪) تمت مراجعتها في المرحلة الأولى من الدورة الثانية للمراجعات، بشكل «مرضٍ» أو أفضل في جانب إنجاز المتدربين،

في حين حازت مؤسستان على تقدير: «ممتاز» في هذا الجانب أيضاً (الشكل ٥٢). وكما هو متوقع، فهناك توافق دقيق بين درجات هذا السؤال الرئيس، وملخص نتائج أو تأثير جودة ما تقدمه المؤسسات، مع الدرجات الممنوحة لمدى فاعلية مؤسسة التدريب بوجهٍ عام.

وقد تمكنت المؤسسات الأكثر فعالية من بيان مستوى التقدم الجيّد الذي يحرزه المتدربون في الدورات بوجهٍ عام، وفي الدورات المعتمدة من الخارج التي يحقق فيها المتدربون نسبَ نجاح أعلى أو أعلى بكثير من معدلات النجاح العالمية.

الشكل ٥٢:
تحليل الدرجات الممنوحة لمؤسسات التدريب في إنجاز المتدربين – المرخصة من وزارة العمل للعام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢

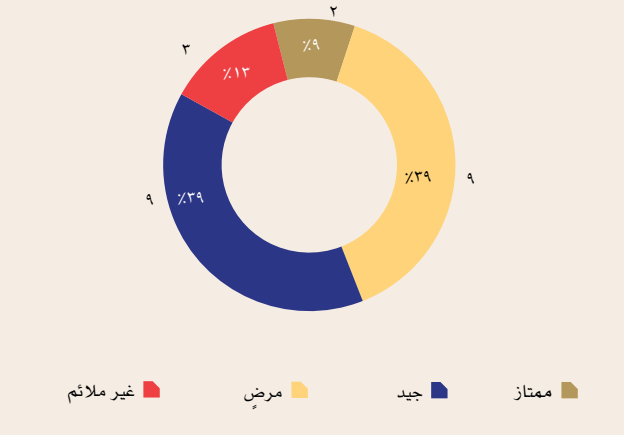

مدى فاعلية التعليم والتدريب

على غرار الجانبين السابقين، فمن أصل ٢٣ مؤسسة تدريبية تمت مراجعتها في المرحلة الأولى من الدورة الثانية للمراجعات، نالت ٢٠ مؤسسة (٨٧٪) تقدير: "مرضٍ" أو أفضل في جانب فاعلية أو جودة التدريب، في حين لم تحصل أيةُ مؤسسة على تقدير: "ممتاز" في هذا الجانب، بما فيها المؤسسات الحائزة على تقدير: "ممتاز" في جانب فاعلية مؤسسة التدريب بوجهٍ عام (الشكل ٥٣). ويمكن أن يعزى هذا الأمر إلى السلوكيات الإيجابية للمتدربين، وملاءمة البرامج المقدمة، وتقديم الدعم الفردي الفعال لهم، مما كان له بالغ الأثر في أداء جميع المتدربين بشكل جيّد للغاية في الدورات المسجلين بها. ومع هذا، فقد وجدت فرق المراجعة، وأصدرت أحكامها على بعض المدربين أو حصص التدريب التي ظهرت بشكل "ممتاز"؛ إذ اتسم المدربون في هذه الحصص بحُسن الإعداد، وتلبية الاحتياجات المتنوعة للمتدربين بطريقة فعالة، إضافة إلى نجاحهم في تحفيز المتدربين وإشراكهم في الحصص باستخدام مجموعة شيقة من طرق التدريب، والموارد، والأنشطة التي تركز على المتدرب.

الشكل ٥٣:
تحليل الدرجات الممنوحة لمؤسسات التدريب في فاعلية التعليم والتدريب – المرخصة من وزارة العمل للعام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢

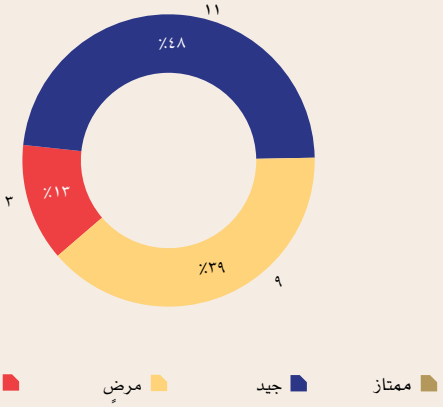

مدى تلبية البرامج لاحتياجات المتدربين والأطراف ذات العلاقة

حصلت المؤسسات الثلاث والعشرين التي تمت مراجعتها في هذه المرحلة على تقدير: "مرضٍ" أو أفضل بشأن مدى تلبية البرامج المقدمة لاحتياجات الأطراف ذات العلاقة، في حين نالت أربع منها تقدير: "ممتاز" في جانب جودة البرامج المقدمة بحسب الشكل ٥٤. وعلى غرار الدورة السابقة للمراجعات، يُتوقع من مؤسسات التدريب إجراء تحليل لاحتياجات سوق العمل، واستخدام هذه المعلومات لطرح المزيد من البرامج. وفي الإطار العام للمراجعة الجديد، تقوم فرق المراجعة أيضاً بتقييم المؤسسات على أساس الاتزان المناسب بين البرامج المصممة داخلياً والبرامج المعتمدة من الخارج. وتواصل المؤسسات الأكثر كفاءة بتقديم مجموعة من البرامج المعتمدة من الخارج، مما يضفي المصداقية على مستوى إنجاز المتدربين، إضافة إلى القدرة على إجراء المقارنات الدولية الموثوق بها. وفي العادة، تقوم هذه المؤسسات بتعزيز البرامج المقدمة بجملة من الأنشطة الإضافية ذات الصلة، علاوة على مراجعتها وتحديثها بصفة منتظمة استناداً إلى مستجدات سوق العمل، واحتياجات المتدربين والأطراف ذات العلاقة، والتي تشهد تغييرات مطردة.

الشكل ٥٤:
تحليل الدرجات الممنوحة لمؤسسات التدريب في جودة البرامج – المرخصة من وزارة العمل للعام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢

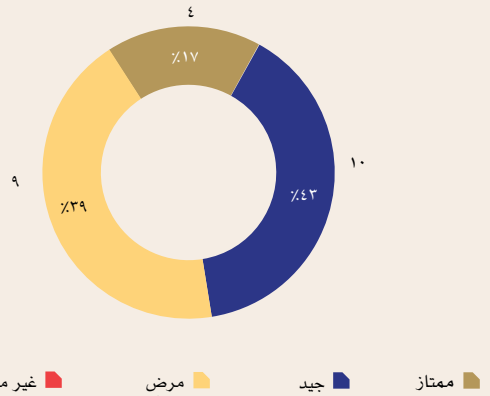

مدى دعم المتدربين وإرشادهم

بالإضافة إلى تقييم الدعم والإرشاد الفاعلَين للمتدربين في الفصول وخارجها، يركز الإطار العام للمراجعة الجديد بجلاء على دراية المتدربين الجيدة بمستوى تقدمهم، وما يجب عليهم القيام به لتحقيق المزيد من التحسن، وفعالية الاتصال مع الأطراف ذات العلاقة لغرض إبلاغهم بمستوى تقدم المتدربين بصفة منتظمة. وتقوم المؤسسات الأكثر كفاءة بهذا النشاط الأخير بشكل جيد للغاية باستخدام إجراءات شاملة ومنهجية. وفي المرحلة الأولى من الدورة الثانية للمراجعات، ظهرت مؤسسة واحدة من أصل ٢٣ مؤسسة تمت مراجعتها بمستوى "غير مرضٍ" في جانب دعم المتدربين وإرشادهم، فيما حازت ثلاث مؤسسات (١٣٪) على تقدير: "ممتاز"، بحسب المبين في الشكل ٥٥.

الشكل ٥٥:
تحليل الدرجات الممنوحة لمؤسسات التدريب في مدى دعم المتدربين وإرشادهم – المرخصة من وزارة العمل للعام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢

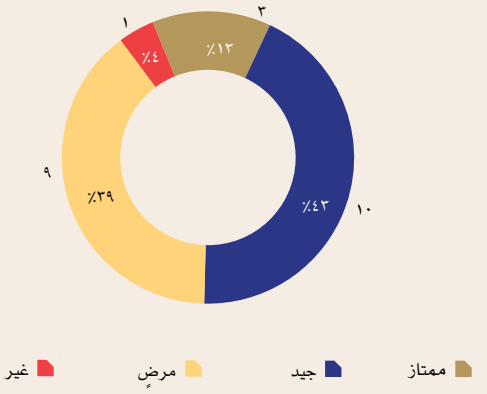

مدى فاعلية القيادة والإدارة في رفع إنجاز جميع المتدربين ودعمهم

يكمن التعديل الأساسي على هذا السؤال الرئيس في الإطار العام للمراجعة المعدل، في التركيز الواضح على جميع إجراءات وممارسات الصحة والسلامة في المحافظة على بيئة تعلم آمنة وصحية للمتدربين والموظفين عند تقييم فعالية القيادة والإدارة؛ إذ قامت المؤسسات بمعالجة هذا الجانب بشكل صارم ، ولم يعد مثيراً للقلق؛ على الأقل في الدفعة الأولى من مراجعات الدورة الثانية. وحصلت ١٩ مؤسسة من أصل ٢٣ مؤسسة تمت مراجعتها على تقدير: «مرضٍ» على الأقل في جانب القيادة والإدارة، فيما حاز حوالي نصف عدد المؤسسات على تقدير: «جيّد» أو «ممتاز» بحسب الموضح في الشكل ٥٦. وفيما حصلت أربع مؤسسات على تقدير: "غير ملائم"، فقد حاز هذا الجانب، وعلى غرار الدورة السابقة للمراجعات، على أقل درجة في نتائج جميع الأسئلة الخمسة الرئيسة في هذه المرحلة. ويتضح أن المؤسسات الحائزة على تقدير: "غير ملائم" تمتلك إجراءات غير فعالة، أو تفتقر إلى الإجراءات الخاصة بقياس مستوى تقدم المتدربين، أو طرق تقييم تأثير جودة ما تقدمه من برامج، ومن النادر أن تقوم بتقييم أداء المدربين أو المعلمين بطريقة فعالة، وهادفة، إضافة إلى عدم الدقة في تنفيذ إجراءات التقييم الذاتي لها. بالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات الأكثر كفاءة لديها إجراءات منهجية، وتمتلك أنظمة تقييم أداء مدعمة، وتتسم بالنقد الذاتي البناء بطريقة مناسبة مما يمكنها من تحديد جوانب القوة والجوانب التي تحتاج إلى تطوير بشكلٍ دقيق، علاوة على أن لديها خططًا شاملة لتحسين جودة ما يتم تقديمه من برامج.

الشكل ٥٦:
تحليل الدرجات الممنوحة لمؤسسات التدريب في فاعلية القيادة والإدارة –المرخصة من وزارة العمل للعام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢

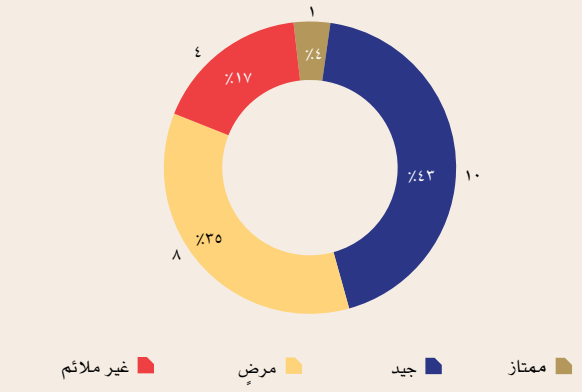

ما بعد عملية المراجعة

بصرف النظر عن نتائج المراجعة، فإنه يجب على جميع مؤسسات التدريب استكمال خطة العمل، المبنية على أساس التوصيات الواردة في تقرير المراجعة. وفي هذه الدورة الحالية، تبقى الحال كما كانت عليه في الدورة الأولى للمراجعات، حيث تقوم وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني بمراجعة خطط العمل المقدمة من المؤسسات التدريبية، وتقديم التغذية الراجعة بشأن محتويات، وهيكل، وشمولية هذه الخطط للتوصيات الواردة في تقرير المراجعة. وقد أثبتت هذه العملية جدواها باعتبارها إحدى الوسائل الفعالة للغاية في متابعة نتائج المراجعة، ومساعدة مؤسسات التدريب في جهودها المستمرة نحو تحسين جودة

ما تقدمه. بالإضافة إلى ذلك، فقد خضعت مؤسسات التدريب التي حصلت على تقدير: "دون المرضي" أو "ضعيف جداً" في عملية الدورة الأولى للمراجعات – عموماً – لزيارتي متابعة على الأقل من قبل فرق الوحدة؛ لتقييم مدى فاعلية المؤسسة في تنفيذ خطة العمل المتفق عليها، وكذلك إعدادها لزيارة المراجعة التالية.

وفي العام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢، تم إجراء زيارة إعادة المراجعة لمؤسستين، إحداهما مرخصة من وزارة العمل، والأخرى مرخصة من وزارة التربية والتعليم. وللأسف، فقد أخفقت المؤسستان في الحصول على تقدير: "مرضٍ" بشأن الفاعلية بوجهٍ عام. ومن أصل عدد ١٧ مؤسسة خضعت لزيارة إعادة المراجعة في الدورة الأولى للمراجعات، حازت ١٣ مؤسسة منها على تقدير: "مرضٍ" بشأن الفاعلية بوجهٍ عام. وفيما ظهرت غالبية الأسئلة الرئيسة الأخرى في جميع مؤسسات التدريب الثلاث عشرة بشكل "مرضٍ"، حاز القليل من المؤسسات على تقدير: «جيّد» في مدى القدرة على التحسّن، وتقدير: «جيّد» في بعض الأحيان في سؤال أو سؤالين من الأسئلة الرئيسة الأخرى.

وتُعزى أسباب التحسينات في الدرجات إلى ما يلي:

- تركيز مؤسسات التدريب الواضح والمنهجي بخصوص الجوانب التي تحتاج إلى تطوير التي تم إيرادها تفصيلياً في تقرير المراجعة الأولى، وتسليط الضوء عليها، وتطبيقها حسب خطة العمل المتفق عليها.
- إدخال التعديلات أو التحسينات على جودة القيادة والإدارة في المؤسسة، لا سيما فيما يتعلق بوضع وتنفيذ الإجراءات الخاصة بقياس مستوى تقدم المتدربين، ومراقبة جودة عملية التدريب أو التعليم.
- فهم مؤسسات التدريب لمتطلبات عملية المراجعة، والمعايير التي تستند إليها عملية تقييم المؤسسات بشكلٍ أفضل.

تجدر الإشارة إلى أن الوحدة ستقوم بإجراء زيارة مراجعة واحدة فقط في كل دورة مراجعة ابتداءً من الدورة الثانية، كما وأنه اعتباراً من سبتمبر ٢٠١٢، سوف يتم نشر جميع تقارير المتابعة، إضافة إلى تقارير المراجعة لمؤسسات التدريب.

ملاحظات ختامية

تبلورت صورة أكثر وضوحاً حول جوانب القوة الناشئة للمؤسسات في قطاع التعليم والتدريب المهني بمملكة البحرين كما ذكر سابقًا. وبحسب المبين في التقارير السنوية السابقة، فإن زيادة معرفة مؤسسات التدريب بعملية المراجعة ومتطلبات الإطار العام للمراجعة وما يعكسه هذا الإطار من أفضل الممارسات المهنية في قطاعي التعليم والتدريب، يعتبر من المكونات الرئيسة لنجاح عملية المراجعة والذي ظهر جليًا من خلال الانخفاض في الفجوة بين تقييم مؤسسات التدريب في استمارة التقييم الذاتي وبين أحكام فرق المراجعة الممنوحة لتلك المؤسسات.

وفيما يلي قائمة بالجوانب التي تحتاج إلى تطوير، ومجموعة من التوصيات القائمة على الأدلة التي تم التوصل إليها خلال عمليات المراجعة التي أجريت في الدورة الأولى للمراجعات ومجالات التحسين التي تم تحديدها في المرحلة الأولى من الدورة الثانية للمراجعات أيضاً.

- لدى جميع مؤسسات التدريب بعض أنواع التخطيط التي تساعدها على مزاولة أنشطتها، في حين تمتلك مؤسسات التدريب المهني الأكثر فعالية خططاً إستراتيجية وخطط عمل واضحة جداً مبنية على أساس بيانات الرؤية والرسالة الواضحة أيضاً، بيد أن هذه المؤسسات، بما فيها المؤسسات الحائزة على تقدير: "ممتاز"، والتي تركز بشكل خاص على رفع إنجاز المتدربين، تفتقر إلى أهداف كمية محددة، أو مؤشرات أداء رئيسة للدورات، والمؤهلات أو مجموعات المتدربين.
- بوجهٍ عام، تبقى الحال كما كانت عليه؛ إذ في الوقت الذي تقوم فيه المؤسسات باستخدام وتوظيف مدربين ومعلمين يتمتعون بالخبرة والكفاءة والمؤهلات المهنية المناسبة في مجالات تخصصاتهم أو المعرفة بالمواد التي يقومون بتدريسها، فما زال بعضهم بحاجة إلى اكتساب خبرات التدريس أو مؤهلات التدريب ذات الصلة لاستكمال وتحسين جودة التعليم والتدريب.
- وبناء على ذلك، فلا تتسم عملية مراقبة التدريب أو التعليم، حتى ولو تم تنفيذها، بالنقد البناء أو الشمولية بدرجة كافية، ولا ترتبط دائماً ببعض أنواع التطور المهني المستمر أو تقييم الأداء بصفة دائمة.
- إن قياس مستوى تقدم المتدربين، أو مدى تأثير عملية التعليم أو التدريب على المتدربين في الدورات القصيرة، أو غير المعتمدة، يبقى أحد القضايا الملحة التي تحتاج إلى تطوير لدى العديد من المؤسسات التي تقدم هذه الدورات.
- بحسب ما ورد سابقًا، يظل جانب القيادة والإدارة أضعف جوانب الأداء في الأسئلة الخمسة الرئيسة، ويتضمن ضعف الممارسات الإدارية المتعلقة بجمع وتحليل البيانات، وغياب أو الافتقار إلى التخطيط الإستراتيجي، وضعف ترتيبات الحوكمة (بالنسبة للمؤسسات الكبيرة الحجم)، إضافة إلى إجراءات ضمان الجودة غير الفعالة.

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

طموحات أكبر... نجاحات أكثر

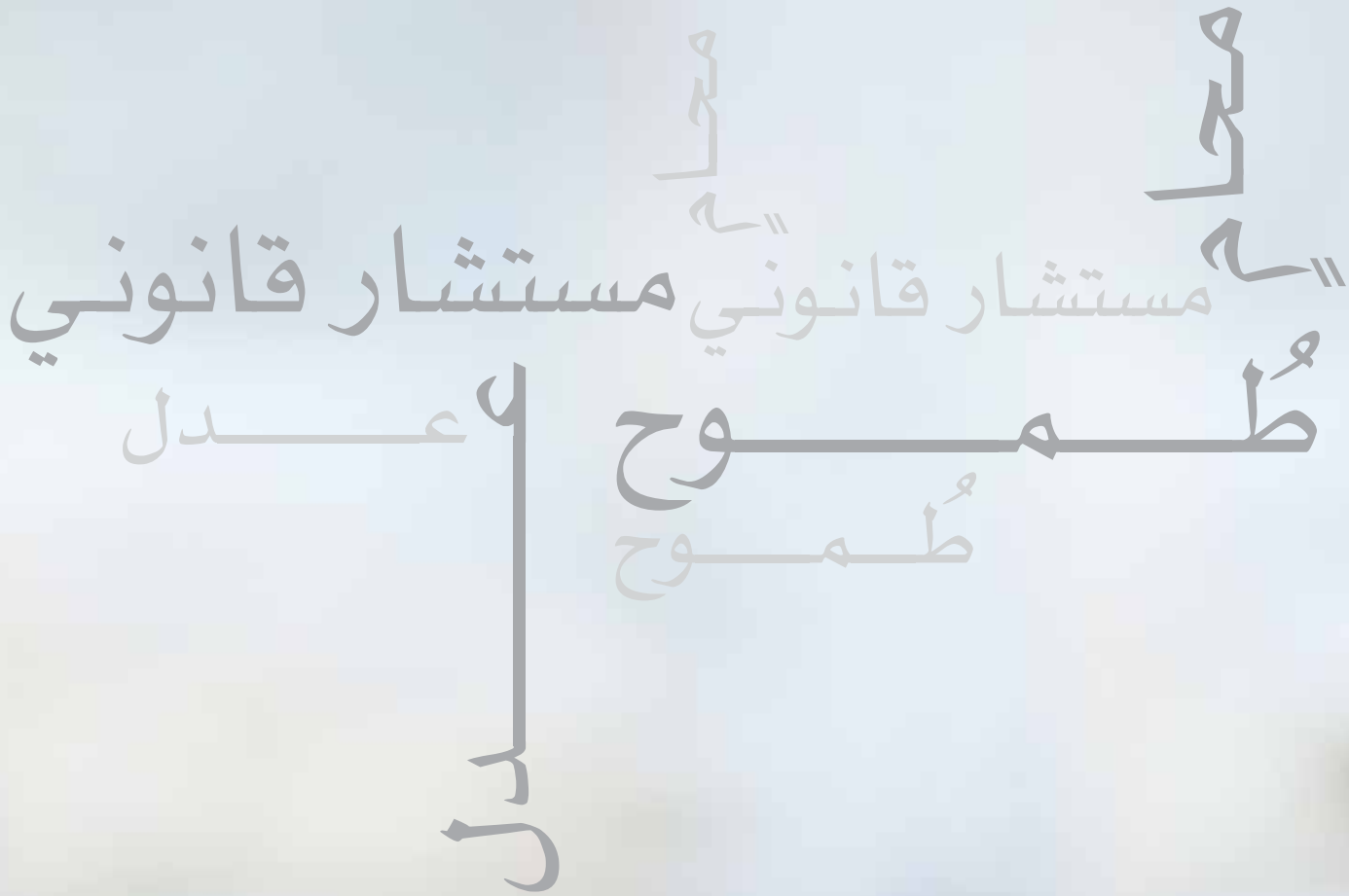

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

مقدمة

في العام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢، قامت وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بمواصلة المراجعات المؤسسية التتبعية، وإجراء مراجعة البرامج الأكاديمية في مجال الماجستير في إدارة الأعمال التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين. كما قامت الوحدة بإجراء المراجعات التتبعية وإعادة المراجعة للبرامج الأكاديمية التي لم تحصل على حكم: «جدير بالثقة» في مراجعات البرامج الأكاديمية، حيث قامت بإجراء زيارتيْ إعادة المراجعة لبرنامجين في مجال البكالوريوس في إدارة الأعمال، وعدد مراجعتين تتبعيتين لبرنامجين في مجال البكالوريوس في القانون، ومراجعة تتبعية واحدة لبرنامج في مجال البكالوريوس في إدارة الأعمال. كذلك، قامت الوحدة بتطوير وبدء تنفيذ الإطار العام للمراجعة الجديد بعنوان: «مراجعة البرامج في الكلية»، وذلك عقب الحصول على الموافقات ذات الصلة. وكانت المجموعة الأولى من الكليات التي تمت مراجعتها في مؤسسات التعليم العالي، باستخدام الإطار العام للمراجعة الجديد، في مجال الطب.

المراجعة التتبعية لمؤسسات التعليم العالي

في الأعوام الأكاديمية ٢٠٠٨-٢٠١١، قامت وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بإجراء مراجعة الجودة المؤسسية لعدد ١٤ مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي، ونشر جميع تقارير مراجعة الجودة المؤسسية البالغ عددها ١٤ تقريراً. (يقدم التقرير السنوي ٢٠١١، تحليلاً لنتائج المراجعة المؤسسية لأداء مؤسسات التعليم العالي). وبحسب الموضح في «دليل مراجعة مؤسسات التعليم العالي»، فإنه يُشترط على المؤسسات التعليمية أن تقدم إلى وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطط التحسين بعد ثلاثة أشهر من نشر التقارير، تحدد فيها كيف ستقوم المؤسسة باستخدام النتائج التي تم التوصل إليها في تقارير المراجعة، بغية تحسين وضمان جودة أنشطتها على المستوى المؤسسي، وفي المهام الرئيسة للمؤسسة تحديداً وهي: عمليتا التعليم والتعلم، والبحث والمشاركة في المجتمع.

وفي الأعوام الأكاديمية ٢٠٠٩-٢٠١٢، استلمت وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطط التحسين من أربع عشرة مؤسسة، وقامت الوحدة بتحليلها وعقد اجتماعات المتابعة البناءة مع الإدارة العليا للمؤسسات لمناقشة جدوى تطبيقها، والرد على أية استفسارات لدى المؤسسات بشأن الجوانب الواردة في تقرير المراجعة والمتعلقة بخططها في التحسين.

وعقب تسليم ومناقشة خطة التحسين، يجب على المؤسسة بعد سنة واحدة على الأقل من نشر تقرير المراجعة المؤسسية، أن تقوم بتقديم تقرير مستوى التقدم إلى وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، توضح فيه كيف قامت بتحقيق الأهداف التي وضعتها في خطة التحسين، وعلى وجه الخصوص، بيان الإجراءات التي تم اتخاذها للتطرق إلى القضايا الواردة في تقرير المراجعة، ومستوى التقدم الذي تم إحرازه في استيفاء التوصيات الواردة به. وتقوم الوحدة بتحليل هذه التقارير، وإجراء المراجعات التتبعية للمؤسسات للتحقق مما ورد في هذه التقارير.

في العام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢، قامت وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بتنفيذ المراجعة التتبعية لعدد ٧ مؤسسات من مؤسسات التعليم العالي الخاصة، حيث أحرزت مؤسسة واحدة فقط مستوى تقدم جيّد، واستوفت معظم النتائج الواردة في خطة التحسين استناداً إلى قاعدة أساسية جيدة، وفي حين حققت مؤسستان مستوى تقدم ملائم، لم تحقق أربع مؤسسات مستوى التقدم المتوقع في إطار المواعيد المحددة من تاريخ نشر تقرير المراجعة إلى المراجعة التتبعية، ووفقاً لخطط التحسين المقدمة، حسب المبين في الشكل ٥٧. وتجدر الإشارة إلى أن إحراز المؤسسة لمستوى تقدم ملائم، لا يعني أن خططها وعملياتها تعد مرضية، ولكنَّ هذا يدل – أساساً – على أن حجم التقدم الذي حققته المؤسسة يتوافق مع خطة التحسين المقدمة من قِبَلِها.

الشكل ٥٧:
نتائج المراجعة التتبعية المؤسسية لعدد ٧ مؤسسات تعليم عالٍ خاصة للعام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢

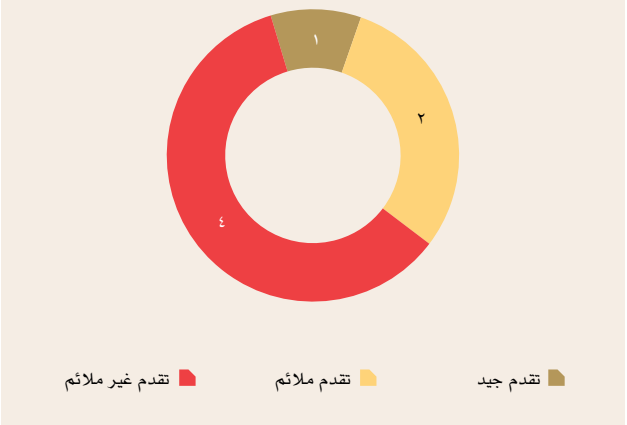

على الرغم من تنفيذ المراجعة التتبعية لعدد ١٠ مؤسسات من مؤسسات التعليم العالي الخاص إلى الآن، وإذا ما تم تجميع مستوى التقدم الذي أحرزته المؤسسات الثلاث التي أُجريت لها المراجعات التتبعية في العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١ مع المؤسسات السبع التي أُجريت لها مراجعات تتبعية في العام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢، فإنه يتضح أن مؤسسة واحدة

فقط قد أحرزت مستوى تقدم جيّد، وثلاث مؤسسات قد أحرزت مستوى تقدم ملائم، في حين حققت ست مؤسسات مستوى تقدم غير ملائم، بحسب المبين في الشكل ٥٨.

الشكل ٥٨:
النتائج التراكمية لعمليات المراجعة التتبعية المؤسسية لعدد ١٠ مؤسسات تعليم عالٍ خاصة للأعوام الأكاديمية ٢٠١٠-٢٠١٢

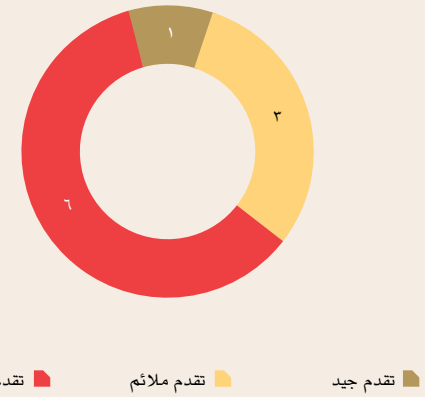

إذا تم تجميع نتائج التقارير التي حازت عليها المؤسسات التعليمية، وفق جميع الموضوعات التسعة، وحسب المبين في الشكل ٥٩، يتضح أنه لم يتم إدخال أية تحسينات في مهمتين من المهام الرئيسة الثلاث لمؤسسة التعليم العالي؛ تحديداً وهما: "الأبحاث" و"مشاركة المجتمع"؛ إذ لم تحرز أية مؤسسة مستوى تقدم جيّد في هذين المجالين بوجه عام. وإذا تم تجميع جوانب الضعف التي وُجدت في المعايير الأكاديمية وجودة عمليتي التعليم والتعلم في الدورة الأولى للمراجعات المؤسسية، مع التوصيات البالغ عددها ١٢١ توصية في هذين الموضوعين، فمن المهم أن تتركز عملية التحسين على برامج التعليم والتعلم في هذه المؤسسات. وفيما يتعلق بموضوع التعليم والتعلم، نجد أن نسبة ٦٠٪ من المؤسسات أحرزت مستوى تقدم ملائم، في حين حصلت نسبة ٥٠٪ على مستوى تقدم ملائم في موضوع المعايير الأكاديمية. وبينما شهدت ٨٠٪ من المؤسسات تحسناً في موضوع الموارد البشرية، فقد تحسنت أنشطة ضمان الجودة والبنية التحتية في ٦٠٪ من المؤسسات، في حين أحرزت نسبة ٨٠٪ من المؤسسات مستوى تقدم مرضٍ في موضوع مساندة الطلبة. أما الموضوع الأول، تحديداً وهو: "الرسالة والتخطيط والحوكمة"، فما زالت المؤسسات تواجه العديد من التحديات فيما يتعلق بهذا الموضوع؛ إذ أحرزت نسبة ٥٠٪ من المؤسسات فقط مستوى التقدم المتوقع.

الشكل ٥٩:
النتائج التراكمية لمستوى التقدم في عمليات المراجعة التتبعية المؤسسية لعدد ١٠ مؤسسات تعليم عالٍ خاصة حسب الموضوع للأعوام الأكاديمية ٢٠١٠-٢٠١٢

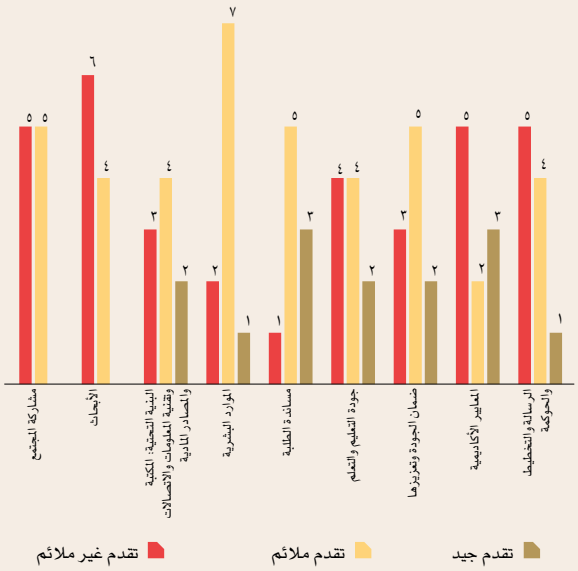

مراجعة البرامج الأكاديمية

قامت وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بمراجعة ثمانية برامج أكاديمية في مجال الماجستير في إدارة الأعمال، في العام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢، لضمان استيفاء هذه البرامج للمعايير الدنيا في المؤشرات. وقد تم تشكيل لجان من الخبراء لمراجعة هذه البرامج. ويجب أن يكون البرنامج مستوفياً لجميع المؤشرات الأربعة لكي يحصل على حكم: "جدير بالثقة". أما في حالة استيفاء البرنامج لمؤشرين أو ثلاثة مؤشرات، فإنه يحصل على حكم: «قدر محدود من الثقة»، فيما يحصل على حكم: «غير جدير بالثقة» إذا لم يكن مستوفياً لأي من المؤشرات الأربعة أو مستوفياً لمؤشر واحد فقط. والمؤشرات الأربعة هي:

- المؤشر (١): المنهج الدراسي:
  يلتزم البرنامج المعنيّ بالتنظيمات القائمة فيما يتعلق بالمنهج والتعليم وتقييم إنجازات الطلبة، وينبغي أن يكون المنهج ملائماً للغرض المنشود.

- المؤشر (٢): كفاءة البرنامج:
  كفاءة البرنامج تعتمد على العدد الكافي والمتخصص من العناصر البشرية القادرة على التعليم، ومدى توفر المصادر والمواد اللازمة والمناسبة التي تساعد الطلبة في عملية التعلم والطريقة المتبعة في قبول الطلاب في برنامج معين بحيث تتفق مع أهداف البرنامج، ونسبة الطلبة المتخرجين منه قياساً بعدد المقبولين فيه.

- المؤشر (٣): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين:
أن يكون خريجو البرنامج المَعني مستوفين للمعايير الأكاديمية بدرجة مقبولة بالمقارنة مع البرامج الموازية لهذا البرنامج في مملكة البحرين، وفي باقي دول العالم.

- المؤشر (٤): فاعلية إدارة وضمان الجودة:
الترتيبات المُتخذة في إدارة البرنامج، بما فيها تلك المتعلقة بضمان الجودة، تبعث على الثقة في البرنامج.

تحليل نتائج مراجعة البرامج الأكاديمية في مجال الماجستير في إدارة الأعمال

من أصل البرامج الأكاديمية الثمانية في مجال الماجستير في إدارة الأعمال التي تمت مراجعتها في العام الأكاديمي ٢٠١١، وحسب الموضح في الشكل ٦٠، حاز برنامجان على حكم: «جدير بالثقة»، وثلاثة برامج على حكم: «قدرٌ محدود من الثقة»، في حين حصلت البرامج الثلاثة الأخرى على حكم: «غير جدير بالثقة».

الشكل ٦٠:
نتائج مراجعة البرامج الأكاديمية في مجال الماجستير في إدارة الأعمال

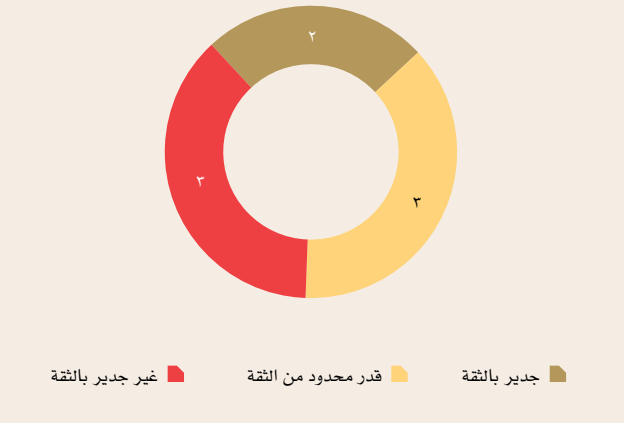

إذا تم توزيع نتائج البرامج الأكاديمية التي تمت مراجعتها، فمن أصل البرامج الأكاديمية الثلاثة التي حصلت على حكم: "قدر محدود من الثقة"، استوفى برنامجان منها ثلاثة مؤشرات من المؤشرات الأربعة؛ بينما لم يستوفِ أحد هذين البرنامجين المؤشر ٢ (كفاءة البرنامج الأكاديمي)، في حين لم يستوفِ البرنامج الآخر المؤشر ٣ (المعايير الأكاديمية للخريجين). أما البرنامج الثالث، فقد كان مستوفياً لمؤشرين من المؤشرات الأربعة، حيث حصل على تقدير غير مستوفٍ في المؤشر ١ (المنهج الدراسي)، والمؤشر ٣ (المعايير الأكاديمية للخريجين). وفيما يتعلق بالبرامج الأكاديمية الثلاثة التي حصلت على حكم: "غير جدير بالثقة"، فلم يستوفِ أي منها ثلاثة مؤشرات من المؤشرات الأربعة، تحديداً وهي: المؤشر ١ (المنهج الدراسي)، والمؤشر ٢ (كفاءة البرنامج الأكاديمي)، والمؤشر ٣ (المعايير الأكاديمية للخريجين).

وحسب الموضح في الشكل ٦١، فقد كانت جميع البرامج الأكاديمية الثمانية مستوفية للمؤشر ٤ (فاعلية إدارة وضمان الجودة)؛ ويمكن أن يُعزى هذا الأمر إلى تصميم المؤسسات على إدخال التحسينات؛ إذ قامت جميع المؤسسات في الوقت الراهن، بإنشاء وحدات و/أو لجان ضمان الجودة، ووضع السياسات والإجراءات لتقييم ترتيبات ضمان الجودة في كل من المؤسسات والبرامج الأكاديمية. بيْد أن هذه الإجراءات لم تكن مقرونة بالتنفيذ الفعال والمنهجي، وكذلك عمليات تحليل التغذية الراجعة، التي من شأنها أن تؤدي إلى إدخال التحسينات على المؤسسات والبرامج الأكاديمية على حد سواء.

وفيما استوفت نسبة ٥٠٪ من برامج الماجستير في إدارة الأعمال التي تمت مراجعتها، المؤشر ١ (المنهج الدراسي)، والمؤشر ٢ (كفاءة البرنامج الأكاديمي) على التوالي، استوفت ثلاثة برامج من البرامج الأكاديمية الثمانية المؤشر ٣ (المعايير الأكاديمية للخريجين) فقط؛ مما يعني أنه لم يتم تلمس أية أدلة على تحقيق مخرجات التعلم من هذه البرامج الأكاديمية، مما يؤثر سلباً على جودة المهارات، والمعارف والكفايات التي يطمح الخريجون إلى تطويرها لإحراز التقدم في حياتهم المهنية.

الشكل ٦١:
عدد البرامج في مجال الماجستير في إدارة الأعمال والمستوفية لكل مؤشر

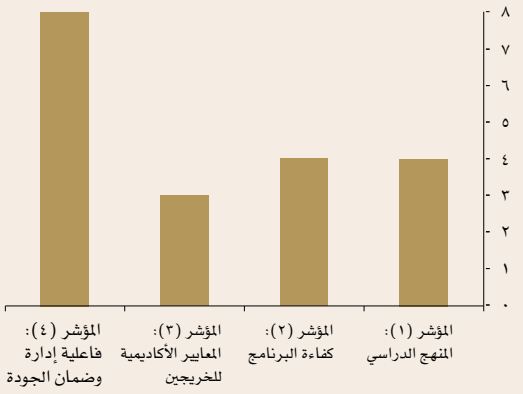

المراجعات التتبعية وإعادة المراجعة للبرامج الأكاديمية

على غرار عمليات مراجعة الجودة المؤسسية، فيجب وضع خطة تحسين خاصة بالبرامج الأكاديمية تكون قيد المراجعة، تتناول التوصيات الواردة في تقرير المراجعة، وتقدم هذه الخطة إلى وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بعد مضي ثلاثة أشهر على نشر تقرير المراجعة. وتقوم الوحدة بإجراء المراجعات التتبعية إلى المؤسسات لمناقشة هذه الخطط مع الفرق المسئولة عن البرامج الأكاديمية في كل مؤسسة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخطط في مراحل تنفيذ مختلفة في الوقت الحاضر من قبل أعضاء الهيئة الأكاديمية للبرامج

التي تمت مراجعتها في كل مؤسسة. وإذا حصلت المؤسسة على حكم: "غير جدير بالثقة"، فتقوم الوحدة بزيارة إعادة المراجعة لها، أما إذا حازت على حكم: "قدرٌ محدود من الثقة"، فيتم إجراء المراجعة التتبعية للمؤسسة.

ومن أصل البرامج الأكاديمية الاثنى عشر في مجال البكالوريوس في إدارة الأعمال التي تمت مراجعتها من قبل الوحدة ما بين الأعوام الأكاديمية ٢٠٠٩-٢٠١١، وحسب المبين في التقرير السنوي ٢٠١١، حازت أربعة برامج أكاديمية على حكم: «جدير بالثقة» ، كما حازت أربعة برامج أكاديمية أخرى على حكم: «قدرٌ محدود من الثقة»، فيما حصلت البرامج الأكاديمية الأربعة الأخيرة على حكم: «غير جدير بالثقة»، حسب الموضح في الشكل ٦٢.

في العام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢، قامت لجان المراجعة بإجراء زيارتيْ إعادة المراجعة لبرنامجين في مجال البكالوريوس في إدارة الأعمال، واللذين حصلا على حكم: «غير جدير بالثقة». وقد نال البرنامجان حكم: «غير جدير بالثقة» أيضاً؛ إذ لم يستوفِ كل برنامج ثلاثة مؤشرات من المؤشرات الأربعة الرئيسة. والأمر المثير للاهتمام أن كلتا المؤسستين لم يحرزا أي تقدم في تحسين جودة البرامج الأكاديمية بعد مضي عامين على زيارة المراجعة الأولى.

وكما يظهر في الشكل ٦٣، فإنه إذا تم تجميع نتائج زيارتيْ إعادة المراجعة التي أُجريت في العام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢، مع نتائج زيارتيْ إعادة المراجعة التي أُجريت في العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، فسنجد أن هناك تحسناً في مستوى مؤسستين من هذه المؤسسات، حيث حازت كل منهما على حكم: «قدرٌ محدود من الثقة»، واستوفت إحداهما مؤشرين، في حين استوفت الأخرى ثلاثة مؤشرات من المؤشرات الأربعة الرئيسة.

فيما يتعلق بالبرامج الأكاديمية التي حصلت على حكم: «قدرٌ محدود من الثقة»، فقد قامت لجان المراجعة بإجراء المراجعة التتبعية التي يكمن الهدف منها تقييم مدى التقدم الذي أحرزته المؤسسات في تنفيذ خطط التحسن لهذه البرامج، والوقوف على مستوى التقدم في استيفاء التوصيات الواردة في تقرير المراجعة. وبوجه عام، قامت لجان المراجعة بإجراء المراجعات التتبعية لثلاثة برامج أكاديمية من أصل أربعة برامج من برامج البكالوريوس في إدارة الأعمال، والتي حصلت على حكم: «قدرٌ محدود من الثقة» في العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، والعام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢. وفي رأي لجان المراجعة، فقد أحرز برنامجان من هذه البرامج مستوى تقدم ملائم في استيفاء التوصيات الواردة في تقرير المراجعة، بينما ما زال البرنامج الثالث يتلمس الخطى لتلبية هذه التوصيات الواردة في تقرير المراجعة. وحسب ما هو مبين في الشكل ٦٤، فقد حازت ستة برامج أكاديمية –حالياً– على حكم: «جدير بالثقة»، وأربعة برامج على حكم: «قدرٌ محدود من الثقة»، في حين حصل برنامجان على حكم: «غير جدير بالثقة».

الشكل ٦٢:
نتائج مراجعة البرامج الأكاديمية الاثني عشر في مجال البكالوريوس في إدارة الأعمال لعام ٢٠٠٩-٢٠١١

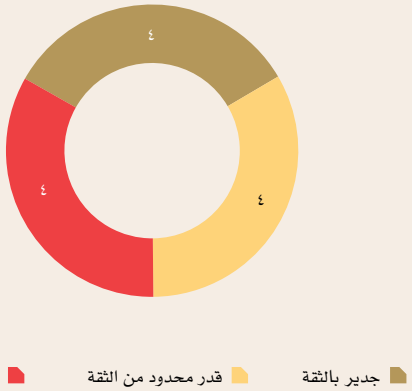

الشكل ٦٣:
النتائج المعدلة لمراجعة البرامج الأكاديمية الاثني عشر في مجال البكالوريوس في إدارة الأعمال بعد إجراء زيارات إعادة المراجعة للأعوام الأكاديمية ٢٠١٠-٢٠١٢

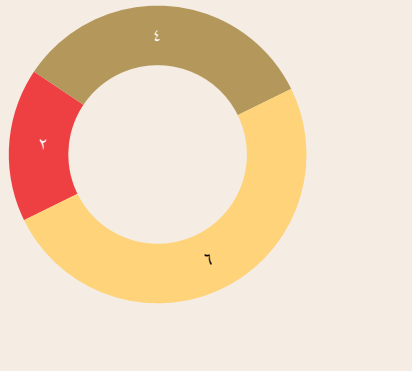

الشكل ٦٤:
النتائج المعدلة لمراجعة البرامج الأكاديمية الاثني عشر في مجال البكالوريوس في إدارة الأعمال بعد إجراء زيارات إعادة المراجعة والمتابعة للأعوام الأكاديمية ٢٠١٠-٢٠١٢

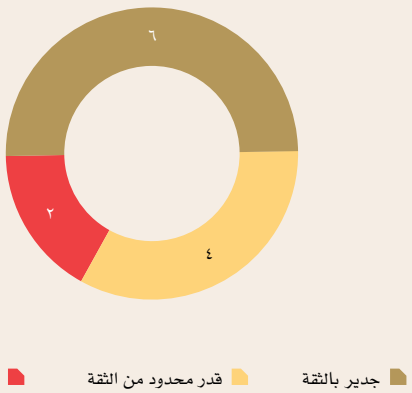

ومن أصل البرامج الأكاديمية الخمسة في مجال البكالوريوس في القانون التي تمت مراجعتها من قبل الوحدة في العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، حاز برنامج على حكم: «جدير بالثقة»، وبرنامجان على حكم: «قدرٌ محدود من الثقة»، في حين حصل البرنامجان المتبقيان على حكم: «غير جدير بالثقة» كما هو موضح في الشكل(٦٥). وخلال فترة التقرير، قامت الوحدة بإجراء مراجعتين تتبعيتين لبرنامجين من هذه البرامج، واللذين حصلا على حكم: «قدرٌ محدود من الثقة»؛ إذ استوفى كل منهما – في رأي لجان المراجعة – التوصيات الواردة في تقرير المراجعة بشكلٍ ملائم، وأصبحا من البرامج الأكاديمية ذات الجودة المناسبة. الشكل(٦٦)

الشكل ٦٥:
نتائج مراجعة البرامج الأكاديمية الخمسة في مجال البكالوريوس في القانون في العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١

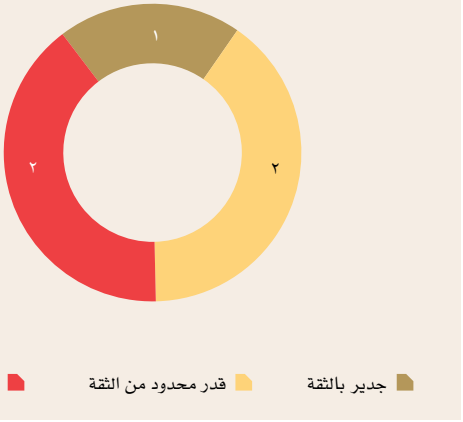

الشكل ٦٦:
النتائج المعدلة لمراجعة البرامج الأكاديمية الخمسة في مجال البكالوريوس في القانون بعد إجراء زيارات المتابعة للأعوام الأكاديمية ٢٠١٠-٢٠١٢

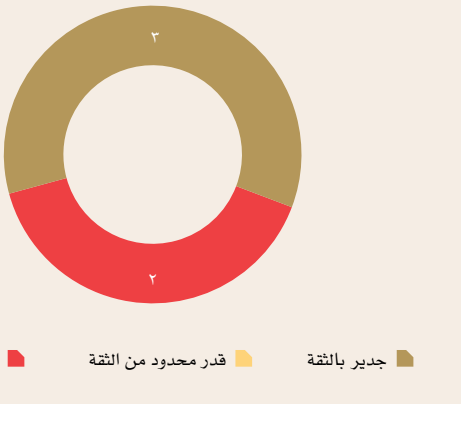

النتائج التراكمية للبرامج الأكاديمية التي تمت مراجعتها على مدى السنوات الأربع ٢٠٠٩-٢٠١٢

خلال الأعوام الأكاديمية ٢٠٠٩-٢٠١٢، قامت وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بإجراء مراجعة ٣٠ برنامجاً أكاديمياً؛ تحديداً وهي: ١٢ برنامجًا في مجال البكالوريوس في إدارة الأعمال، و٥ برامج في مجال البكالوريوس في القانون، و٥ برامج في مجال الماجستير في تقنية المعلومات و٨ برامج في مجال الماجستير في إدارة الأعمال، كما هو مبين في الجدول (٢٤).

الجدول (٢٤):
نتائج عمليات مراجعة البرامج الأكاديمية الثلاثين حسب المستوى ومجال التخصص

	المراجعة حسب المستوى ومجال التخصص	جدير بالثقة	قدرٌ محدود من الثقة	غير جدير بالثقة
١	١٢ برنامجًا في مجال البكالوريوس في إدارة الأعمال	٤	٤	٤
٢	٥ برامج في مجال البكالوريوس في القانون	١	٢	٢
٣	٥ برامج في مجال الماجستير في تقنية المعلومات	١	٠	٤
٤	٨ برامج في مجال الماجستير في إدارة الأعمال	٢	٣	٣
	المجموع: ٣٠ مراجعة	٨	٩	١٣

وإذا تم تجميع هذه البرامج الأكاديمية معاً، فقد حصلت ثمانية برامج منهاعلى حكم: "جدير بالثقة"، وتسعة برامج على حكم: "قدرٌ محدود من الثقة"، في حين حصل ١٣ برنامجاً على حكم: "غير جدير بالثقة"، حسب الموضح في الشكل ٦٧.

الشكل ٦٧:
النتائج التراكمية لجميع البرامج الأكاديمية التي تمت مراجعتها في الأعوام الأكاديمية ٢٠٠٩-٢٠١٢

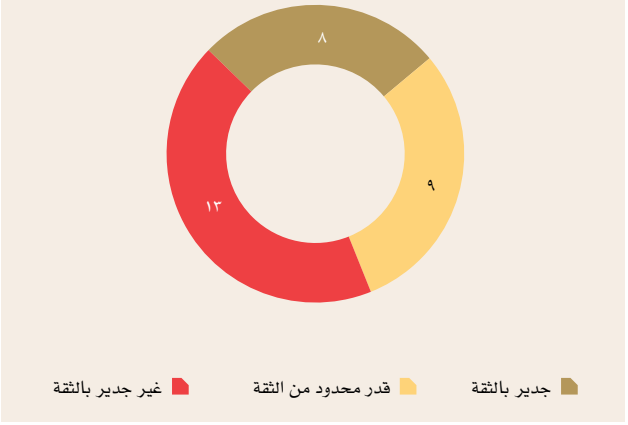

وبأخذ نتائج زيارات إعادة المراجعة الأربع، بجانب المراجعات التتبعية الخمس في الاعتبار، تتبلور لنا صورة إيجابية عن هذه البرامج، بالنظر إلى التعديلات المحدودة التي تم إدخالها على جودة البرامج الأكاديمية في جميع التخصصات؛ إذ تغير الحكم على أربعة برامج أكاديمية

من حكم: «قدرٌ محدود من الثقة» إلى حكم: «جدير بالثقة»، وعلى برنامجين من حكم: «غير جدير بالثقة» إلى حكم: «قدرٌ محدود من الثقة» (الشكل ٦٨).

الشكل ٦٨:
النتائج التراكمية المعدلة لجميع البرامج الأكاديمية التي تمت مراجعتها في الأعوام الأكاديمية ٢٠٠٩-٢٠١٢، بعد المراجعات التتبعية وإعادة المراجعة

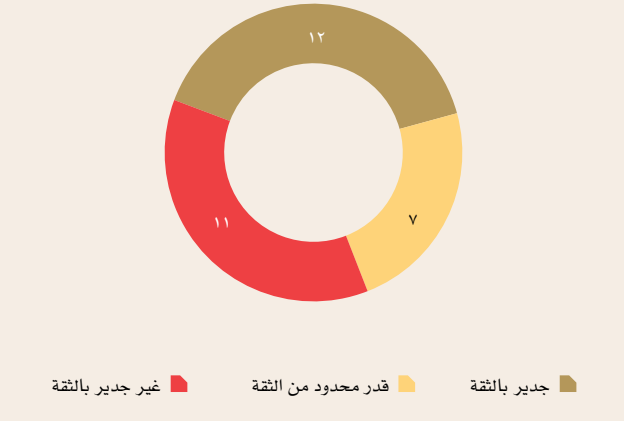

مراجعة البرامج في الكلية

بدأت عملية مراجعة البرامج الأكاديمية في عام ٢٠٠٨، بمراجعة عدد من البرامج الأكاديمية على مستويات البكالوريوس والماجستير. وانه من المتوقع أن تتولى المؤسسات ذاتها زمام المبادرة، بحيث تطور المنهجيات الملائمة لإجراء المراجعات لبرامجها خلال فترة خمس إلى عشر سنوات، وذلك بالتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، حينها تتولى وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي عملية ضمان جودة المراجعات المؤسسية. وبحسب النتائج التي تمت مناقشتها في القسم السابق، وقيام المؤسسات بإدخال التحسينات في مراجعات تتبعية وإعادة المراجعة، فإنها لم تترجم إلى نتائج أفضل في عمليات المراجعة الأولية في برامج البكالوريوس في القانون، والماجستير في تقنية المعلومات، والماجستير في إدارة الأعمال. حيث حاز برنامجان فقط من برامج الماجستير في إدارة الأعمال الثمانية على حكم: «جدير بالثقة». وفيما كان هذا هو الاتجاه السائد، فقد تقرر إجراء المراجعات الخارجية لجميع البرامج الأكاديمية؛ الأمر الذي أثبت جدواه وفعاليته. ومن ثم، فقد قامت الوحدة بتطوير الإطار العام للمراجعة الجديد بعنوان «مراجعة البرامج في الكلية»، وذلك عقب إجراء العديد من الاستشارات والحصول على الموافقات ذات الصلة، والذي بمقتضاه ستتم مراجعة كافة البرامج التي تطرحها كل كلية في وقتٍ متزامن.

أما مراجعة البرامج في الكلية، فهي ممارسة متخصصة، تركّز على المعايير الأكاديمية لكل برنامج، وتدريسه والترتيبات المُتخذة لضمان جودة كافة برامج التعلُّم على مستوى البكالوريوس والماجستير في أي كلية من الكليات. وفي هذا الإطار، فإن كلمة «كلية» تُستخدم لتقابل مفردات أخرى مثل "Faculty" أو "School"، أو أي مصطلح مرادف آخر؛ للإشارة إلى المؤسسة التي تطرح برنامج تعليم عالٍ. كما تدخل كافة البرامج التي تؤدي إلى منح شهادة البكالوريوس، أو الماجستير ضمن هذا الإطار وتخضع للمراجعة باستثناء برامج الماجستير التي تقتصر على متطلب البحث العلمي فقط. كما من الممكن أيضاً أن تخضع البرامج التأسيسية هي الأخرى للمراجعة اعتماداً على الكيفية التي تنظر فيها المؤسسة المعنية لهذه البرامج، كأن تنظر المؤسسة، على سبيل المثال، للبرنامج التأسيسي على كونه امتداداً للمنهج الدراسي بدلاً من كونه برنامجاً قائماً بذاته.

وعلى غرار عملية مراجعة البرامج الأكاديمية، يتم إجراء المراجعات في إطار "مراجعة البرامج في الكلية"، باستخدام أربعة مؤشرات، لكل منها عددٌ من المؤشرات الفرعية التي تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية. وفي الوقت الراهن، تم تعديل اسم المؤشر ١ إلى "برنامج التعلّم"، وتعكس مؤشراته الفرعية الانتقال من الاسم السابق "المنهج الدراسي" إلى الاسم الحالي. ولا يُعد هذا من قبيل علم دلالة الألفاظ، بل يؤكد – بالأحرى – على أن المؤشر يتناول محتوى المناهج الدراسية، ومستواها، وعدد الدورات والخبرات المقدمة في البرنامج، إلى جانب تقييمها. وقد أُجري هذا التعديل للتأكيد على أن الطلبة هم محور العملية التعليمية، وأنهم ليسوا مستقبلين سلبيين للمعارف التي يكتسبونها، بل مشاركين إيجابيين في عملية التعلم المقدمة لهم. وينعكس هذا بجلاء في المؤشرات الفرعية؛ إذ تحرص لجان المراجعة على جمع الأدلة المتعلقة بهذا الخصوص، وعلى سبيل المثال، في كل من، "مشاركة الطلبة في عملية التعلم" و"تشجيع المسئولية الفردية في التعلّم".

تم استخدام المؤشرات الأربعة لقياس مدى استيفاء/ أو عدم تلبية البرنامج الأكاديمي للمعايير الدولية، وبناءً على ذلك، فقد تم تحسين جميع المؤشرات الفرعية وصقلها. والمؤشرات الأربعة هي كما يلي:

المؤشر (١): برنامج التعلّم:
يُظهِر البرنامج ملاءمة للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التعلّم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (٢): كفاءة البرنامج:
يُعدُّ البرنامج كفؤًا من حيث عدد الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (٣): المعايير الأكاديمية للخريجين:
الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (٤): فاعلية إدارة وضمان الجودة:
تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

وتتمثل التعديلات الأخرى التي أُجريت على المؤشر ١: "برنامج التعلّم"، في أن الحكم في هذا المؤشر هو حكم مُحدِّد، بمعنى إذا كان

هذا المؤشر غير مُستوفَى، وبصرف النظر عما إذا كانت المؤشرات الأخرى مستوفاة أم لا، فسيكون الحكم على البرنامج الأكاديمي بأنه: "غير جدير بالثقة"، حسب ما هو مبين في الجدول (٢٥).

الجدول (٢٥):
معايير الأحكام الختامية لمراجعة البرامج في الكلية

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم (١)	قدرٌ محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (١) غير مُستوفَى	

ومن الجوانب الجديدة الأخرى في "مراجعة البرامج في الكلية"، أنه ستتم الاستعانة بمراجعين محليين في عضوية لجان المراجعة. وعلى غرار أعضاء لجان المراجعة الأخرى، فسوف يتم اختيار المراجعين المحليين من أخصائيي المواد و/أو التعليم العالي في مؤسسات التعليم العالي، على أن يتم اختيارهم من سجل وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والذي يتضمن كلاً من المراجعين الدوليين، والإقليميين والمحليين. ومن المقرر أن تقوم الوحدة بتدريب وإعداد المراجعين المحليين لأداء هذه المهام.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تطوير الإطار العام للمراجعة الجديد وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، وذلك من خلال إجراء العديد من الاستشارات مع الأطراف ذات العلاقة المختلفة في البحرين، إضافة إلى استشارة الخبراء الدوليين في مجال ضمان الجودة. وكانت المجموعة الأولى من الكليات التي تمت مراجعتها في مؤسسات التعليم العالي، باستخدام الإطار العام للمراجعة الجديد، في مجال الطب، حيث خضعت كليتان في مؤسستين من مؤسسات التعليم العالي للمراجعة، وحازت إحدى الكليتين على حكم: "جدير بالثقة"، في حين حصلت الأخرى على حكم: "غير جدير بالثقة" نظراً لعدم استيفاء كافة المؤشرات الأربعة.

ملاحظات ختامية

إذا تم تجميع نتائج المراجعة المؤسسية لأداء مؤسسات التعليم العالي وعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية معاً، فستنبثق العديد من التحديات التي تواجه جميع المؤسسات، إلا أنها شرعت في اتخاذ المبادرات لمواكبتها؛ وهو أمرٌ يتعين على مؤسسات التعليم العالي التي تزاول أنشطتها في البحرين تنفيذه؛ حتى تكلل رسالتها بالنجاح بشأن توفير خريجين يتمتعون بروح المنافسة القوية لمواكبة الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين. ونوضح فيما يلي بعض الجوانب المهمة التي تحتاج إلى تطوير في هذا الشأن.

توضح نتائج المراجعات المؤسسية والمراجعات التتبعية أن معظم مؤسسات التعليم العالي الخاصة تفتقر إلى ممارسات التخطيط والحوكمة. وفيما شرعت جميع المؤسسات في اتخاذ الخطوات الرامية إلى استيفاء هذه الجوانب، إلا أنه لا يمكن تلمس مستوى التقدم فيها؛ وفيما نجد في بعض الحالات، أن هناك فصلاً دقيقاً بين الأدوار المنوطة بمجلس الأمناء وفريق الإدارة، فما زال هذا الجانب بحاجة إلى التنفيذ في مؤسسات أخرى. كما نجد أن هناك تحسناً ملموساً في تطوير الخطط الإستراتيجية وربطها بخطط العمل، بيْد أن بعض الخطط الإستراتيجية تتسم بعدم النضج بدرجة كافية. وفيما زادت عمليات المعايرة الخارجية، إلا أنه لا يمكن تلمسها – غالباً – في الجوانب الرئيسة للمؤسسة، لا سيما في البرامج التعليمية.

وفي حين قامت جميع مؤسسات التعليم العالي، في الوقت الراهن، بإنشاء مكاتب ضمان الجودة، وتكليف موظفين بمسئوليات ومهام ضمان الجودة، إلى جانب تشكيل لجان ضمان الجودة أيضاً، فما زال يتعين على الكثير من المؤسسات تطوير اختصاصات هذه اللجان، وما زال يتعين أيضاً تأسيس ثقافة الجودة في جميع أقسام المؤسسات.

تلتحق نسبة عالية من خريجي المدارس في البحرين بمؤسسات التعليم العالي وفقاً للتوجهات الدولية، بيْد أن متطلبات القبول في معظم مؤسسات التعليم العالي الخاصة تتسم بعدم التوازن عموماً، مما ينجم عنه عدم تهيئة بعض الطلبة للدراسة الجامعية. ولن يُعتبر هذا أمراً مثيراً للقلق إذا ما كانت هذه المؤسسات لديها برامج أكاديمية يمكن أن يلتحق بها الطلبة الأقل مستوى، مثل البرامج التأسيسية أو البرامج التي تُعد امتداداً للمنهج الدراسي بدلاً من كونها برامج قائمة بذاتها، حتى تكلل فرصة الدراسة الجامعية بالنجاح.

ومع هذا، فلا تملك الكثير من المؤسسات آليات رسمية لدعم الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، ومن ثم، يجب عليها استيفاء هذا الجانب.

من ناحية أخرى، تظل جودة عمليتي التعليم والتعلم من الجوانب الضعيفة في العديد من المؤسسات؛ إذ تفتقر هذه المؤسسات إلى إستراتيجيات التعليم المتنوعة والمبتكرة وطرق التقييم التكوينية والختامية المختلفة لضمان اكتساب الطلبة لمهارات التفكير الناقد وحل المشكلات، مما يعني القيام بتقييم الطلبة الخريجين فيما يتعلق بمهارات التذكر والوصف، وليس مهارات التفكير العليا، مما أثر سلباً على جودة المعايير الأكاديمية، وبالتالي على توظيف خريجي هذه البرامج في سوق العمل ضمنياً.

وفي بعض مؤسسات التعليم العالي الخاصة، ما زالت عملية التعليم تتم في مبان ضيقة وغير ملائمة للغرض، وتفتقر إلى وسائل الترفيه والمكتبات المناسبة. وفي الوقت ذاته، قامت بعض مؤسسات التعليم العالي الخاصة باستئجار مقار إضافية إلى أن يتم الانتهاء من بناء

الحرم الجامعي الجديد لكل منها وتشغيله. وفيما لاحظت لجان المراجعة وجود هذه المحاولة لتحسين الوضع الراهن، فإن هذا الأمر يؤثر – على نحو خطير – على خبرة التعلم للطلبة في الكثير من المؤسسات، ويتعين اتخاذ الخطوات العاجلة لتوفير بيئة تعلم عالية الجودة للطلبة.

تعتبر الأبحاث هي محور عملية التدريس في مؤسسات التعليم العالي؛ وفيما يجب على الهيئة الأكاديمية مواكبة أحدث الابتكارات في مجالات تخصصاتهم، فإنه يتعين بذل المزيد من الجهود البحثية في هذا الصدد. وقد قامت جميع المؤسسات بتطوير سياسات الأبحاث، في حين انتقل بعضها إلى مرحلة التنفيذ. وفيما يجب حث الهيئة الأكاديمية على نشر، وحضور المؤتمرات العلمية، إلا أن هذا الأمر لا يُعد كافياً لتحسين جودة البرامج التعليمية، بل يتعين توفير فرص التطور المهني بشكل متناسق، كما يجب على الهيئة الأكاديمية مواكبة أحدث نتائج الأبحاث لتعزيز عمليتي التعليم والتعلم.

وبناءً على نتائج المراجعات التي تم تنفيذها إلى الآن، تتفاوت مؤسسات التعليم العالي التي تزاول أنشطتها في البحرين في جودة ما تقدمه من برامج، وفيما لا يزال بعضها بمنأى عن تطبيق معايير ضمان الجودة الجيدة على مستوى جودة البرامج الأكاديمية والجودة المؤسسية، يتضمن هذا التقرير علامات على أن التحسينات في جميع الجوانب قد بدأت تؤتي ثمارها.

الإطار الوطني للمؤهلات

الإطار الوطني للمؤهلات هو منظومة لرصد جميع أنماط التعلم من خلال مؤهلات وطنية معتمدة ومصنفة على أساس مستويات متسلسلة من مخرجات التعلم؛ لتغطي تصاعديًا وأفقيًا جميع أنواع المؤهلات الوطنية وتلك الممنوحة من خارج المملكة، والتي يتم معايرتها مع مستويات الإطار. ويكمن الغرض من الإطار الوطني للمؤهلات في وضع منظومة أكثر انسجاماً، وشفافية، وسهلة الفهم، وعالية الجودة للمؤهلات تلبي كلاً من المتطلبات الوطنية والدولية.

ويعمل الإطار في جميع مراحله بمبدأ "الشراكة" في العمل مع الأطراف ذات العلاقة بقطاعات التعليم والتدريب. وكان مبدأ الشراكة واضحًا في جميع أنشطة مرحلة التصميم والسمة السائدة في مرحلة الإعداد وسيكون القوة الدافعة في مرحلة التشغيل عندما يتم وضع الإطار قيد التنفيذ الفعلي.

مرحلة تصميم الإطار الوطني للمؤهلات

بدأ العمل على تصميم الإطار الوطني للمؤهلات في شهر يناير ٢٠١٠، وتم الانتهاء من هذه المرحلة في شهر نوفمبر ٢٠١١، بتمويل وإدارة صندوق العمل (تمكين)، فيما تم التعاقد مع هيئة المؤهلات الاسكتلندية لتقديم الدعم الفني للمشروع.

وقد اعتمدت اللجنة الوطنية لتطوير التعليم والتدريب برئاسة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة الوطنية لتطوير التعليم والتدريب، تصميم الإطار الوطني للمؤهلات في شهر ديسمبر ٢٠١٠، وكذلك تم اعتماد مسودة السياسات والأدلة الإرشادية للإطار من قبل لجنة مشروع الإطار البحريني للمؤهلات في شهر نوفمبر ٢٠١١.

يتكون الإطار الوطني للمؤهلات من ١٠ مستويات متدرجة تصاعديًا تشمل جميع أنواع التعلم كما هو موضح في الشكل ٦٩. يقيس كل مستوى درجة الإنجاز والصعوبة لمخرجات التعلم والتي تتراوح بين بسيط (١) ومعقد (١٠)، ويتم من خلال محددات وصفية تبين المعارف والمهارات والكفايات المطلوب اكتسابها من قبل المتعلم للحصول على المؤهل في كل مستوى.

الشكل (٦٩):
مستويات الإطار الوطني للمؤهلات

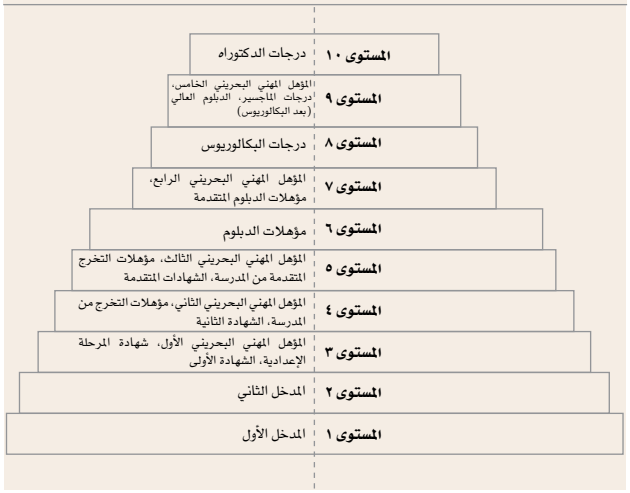

وقد صدر قرار اللجنة الوطنية لتطوير التعليم والتدريب بوضع مسئولية تطوير، وتنفيذ الإطار الوطني للمؤهلات تحت مظلة هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، اعتباراً من الأول من ديسمبر ٢٠١١.

مرحلة الإعداد للإطار الوطني للمؤهلات

في شهر مارس ٢٠١٢، وقعت هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب وصندوق العمل (تمكين) من ناحية، وهيئة المؤهلات الاسكتلندية من ناحية أخرى، على عقد، تقدم بموجبه هيئة المؤهلات الاسكتلندية المساعدة الفنية لمرحلة الإعداد لتنفيذ الإطار الوطني للمؤهلات، إضافة إلى عمليات الإطار المطلوبة لضمان تنفيذ مراحل الإطار الوطني للمؤهلات بكل سلاسة؛ ومن المقرر انتهاء هذه المرحلة في الربع الأول من العام ٢٠١٤.

ما تم إنجازه

تم اختيار (٨٣) مؤهلاً وطنيًا تقدمها (١٧) مؤسسة تعليمية وتدريبية بالمملكة للمشاركة في التطبيق التجريبي للإطار الوطني للمؤهلات وذلك على أساس نتائج مراجعات ضمان الجودة التي تقوم بها الهيئة لهذه المؤهلات والمؤسسات. وتغطي المؤهلات المختارة جميع مستويات الإطار العشر وقطاعات التعليم والتدريب الثلاثة العام والمهني والعالي.

ويهدف التطبيق التجريبي إلى اختبار السياسات والأدلة الإرشادية والمعايير والإجراءات والنماذج وغيرها من آليات عمل الإطار التي تم تطويرها لتنفيذ الإطار الوطني للمؤهلات بغية إدخال التعديلات والتغييرات عليها عند اللزوم على ضوء نتائج التطبيق التجريبي.

وضمن خطة بناء القدرات الوطنية ولضمان التنفيذ الفعال وتحقيق الاستدامة على المدى الطويل في عمل الإطار الوطني للمؤهلات، فقد تضمنت مرحلة الإعداد تنظيم عدد من الندوات والمنتديات وورش العمل وإعداد برامج تدريبية لموظفي الإطار الوطني للمؤهلات وأخرى تتناسب واحتياجات المؤسسات المشاركة في التطبيق التجريبي لتسكين مؤهلاتها على الإطار الوطني للمؤهلات.

كما صادقت كل من الهيئة الاسكتلندية للمؤهلات وهيئة المؤهلات الوطنية الايرلندية على أن تصميم الإطار الوطني للمؤهلات قد تم بناءً على أفضل الممارسات الدولية. وقد بدأت الهيئة مؤخرًا إجراءات محاذاة الإطار الوطني مع هذين الإطارين وذلك استنادًا إلى مذكرتي التفاهم الموقعتين معهما سابقًا، مما يوفر الاعتراف والمصداقية للإطار الوطني للمؤهلات، كما يسهل عملية موائمة ومعايرة المؤهلات الأجنبية مع مستويات الإطار الوطني للمؤهلات والعكس كذلك.

الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب

في الثاني من ديسمبر ٢٠١٢، صدر المرسوم الملكي عن عاهل البلاد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة – حفظه الله ورعاه بإعادة تنظيم وتسمية **الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب** بموجب المرسوم الملكي رقم٨٣ لعام ٢٠١٢ تلبيةً لتطلعات التوسع في نطاق عمل الهيئة ومسئولياتها الجديدة المضافة تحت مظلة عملها. ويأتي صدور مرسوم إعادة تنظيم وتسمية الهيئة ليشمل ضم الإطار الوطني للمؤهلات، ليمثل الإطار بذلك وحدة خامسة ضمن منظومة وحدات عمل الهيئة الأخرى المعنية بمراجعة أداء مؤسسات التعليم والتدريب والامتحانات الوطنية.

الهيئة الوطنية
للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب
National Authority for Qualifications &
Quality Assurance of Education & Training

الخلاصة

الخلاصة

في هذا الجزء الختامي من التقرير السنوي، سيتم عرض مبادرات بناء القدرات للوحدات المختلفة خلال العام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢؛ إذ تعتبر الهيئةُ أنشطةَ بناء القدرات في كافة مؤسسات قطاع التعليم والتدريب، جزءًا مهمًا من سعيها الدءوب نحو تحسين جودة التعليم والتدريب في المملكة. كما يعرض هذا الجزء نبذة عن خطط وأنشطة كل وحدة من وحدات الهيئة الأربع للعام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣، إضافة إلى مؤتمرها الدولي الثاني الذي يُعقد كل عامين.

بناء القدرات

تؤدي **وحدة مراجعة أداء المدارس** في هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، دوراً أساسياً وفاعلاً في تطوير وتحسين جودة أداء المدارس الحكومية والمدارس الخاصة في المملكة، وذلك من خلال إجراء المراجعات وبناء القدرات. وقد تم تنفيذ هذه الأنشطة بأربع طرق مهمة، تختص أولها ببناء قدرات المعلمين البحرينيين من خلال تدريب عدد معين من معلمي ومعلمات وزارة التربية والتعليم على عمليات المراجعة، مع منحهم الفرصة في تطبيقها عمليًّا باعتبارهم مراجعين منتدبين لفترة تتراوح ما بين سنة إلى ٣ سنوات.

عند الانتهاء من تدريبهم، يواصل أخصائيو مراجعة أداء المدارس عملية التطور المهني المستمرة لرفع مهاراتهم في عملية المراجعة، والترقي إلى قائد المراجعة. وفي العام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢، شارك فريق من المراجعين الدائمين والمراجعين المنتدبين في وحدة مراجعة أداء المدارس في عدد عشرين ورشة عمل غطت الجوانب التفصيلية للمراجعة، وبما فيها إصدار الأحكام بشأن إنجاز الطلبة استناداً إلى الإجراءات المحلية والدولية المعمول بها، وكتابة التقارير والإعداد للحصول على شهادة مركز المعلمين البريطانيين (CfBT). ويكمن الغرض من الحصول على شهادة المراجع في المحافظة على مصداقية وحدة مراجعة أداء المدارس التابعة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، من خلال ضمان مساواة مهارات وكفاءات المراجعين في البحرين لتلك المهارات في أنظمة التعليم ذات الأداء العالي في كافة أنحاء العالم. وفي العام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢، حصل ٢١ من قادة المراجعة، و٣٩ أخصائي مراجعة على هذه الشهادات.

وتخص أنشطة بناء القدرات الثلاثة الأخرى المدارسَ المقرر مراجعتها، أو التي تمت مراجعتها. فأولاً، تقوم الوحدة بتدريب مديري المدارس على كيفية ملء استمارة التقييم الذاتي، حيث تعتبر أنظمة التقييم الذاتي الخاصة بالمدارس وكيفية استخدام النتائج المنبثقة عنها من الجوانب المهمة للقيادة والإدارة المدرسية الفعالة، والاستعداد لتنفيذ أنشطة التحسين المدرسي والمراجعة الخارجية لها. وحتى يتسنى تعزيز هذا المفهوم، فقد عقدت الوحدة ملتقىً ناجحًا على مدار يومين تحت شعار: «تأصيل ثقافة التقييم الذاتي في المدارس» في شهر فبراير ٢٠١٢، وتناول الملتقى وجهات النظر بشأن أحدث الممارسات الدولية في التقييم الذاتي للمدارس، وقد أتيحت الفرصة لمديري المدارس الحكومية والخاصة ورياض الأطفال «لتطبيق المبادئ عمليًّا»، بمشاركة أحد كبار المتحدثين والمراجعين الدوليين، السيدة/ بوجسيا ماتيوساك-فارلي.

ثانياً، تعقد الوحدة اللقاءات التشاورية مع مديري ومديرات المدارس لاستطلاع آرائهم والتعرّف إلى وجهات نظرهم المختلفة بخصوص المراجعات المستكملة؛ لغرض سد الفجوة بين الوحدة والمدارس، وضمان الالتزام بأخلاقيات المهنة، وإدخال التحسينات الضرورية عند اللزوم. وثالثاً، عقد ورش العمل والاجتماعات مع مديري ومديرات المدارس الحائزة على حكم «غير ملائم»؛ لشرح مضمون هذا الحكم، ومساعدتهم على الاستعداد لزيارات المتابعة اللاحقة.

وتعتبر المشاركة في المؤتمرات والفعاليات الدولية أحد الجوانب الأخرى لبناء القدرات في وحدة مراجعة أداء المدارس، حيث يتم تطوير خبرات التعلم، والمفاهيم والمعارف من خلال المشاركة في هذه الفعاليات في جميع أنحاء العالم. وفي العام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢، شارك المديرون وبعض أخصائيي المراجعة من كافة المستويات في الوحدة بأوراق عمل في العديد من مجالات المراجعة مساهمةً منهم في إثراء البحث العلمي وتطوير هذا الجانب في المملكة وبيانه في العديد من المؤتمرات الدولية التي أقيمت في كل من هونج كونج وسشنزين في الصين، وأوساكا في اليابان، وبرشلونة في إسبانيا، وستوكهولم في السويد، إضافة إلى مشاركة الرئيس التنفيذي للهيئة في المؤتمر الدولي الذي نظمه مركز المعلمين البريطانيين (CfBT) بورقة عن بناء قدرات المراجعين البحرينيين في الوحدة.

وعلى غرار السنوات الماضية، نفذت **وحدة الامتحانات الوطنية** مجموعة من أنشطة بناء القدرات لموظفيها، إلى جانب موظفي التقييم العاملين بنظام الدوام الجزئي بالوحدة، كما قام قسم الامتحانات الدولية بجامعة كمبردج، بتقديم العديد من برامج التدريب المكثفة لموظفي الوحدة بشأن نموذج التقييم والتصحيح للامتحانات التجريبية للصف الثاني عشر (الثالث ثانوي)، كما عقدت الوحدة العديد من الفعاليات التدريبية وورش العمل لموظفي التقييم العاملين بنظام الدوام الجزئي لتدريبهم على مهارات كتابة فقرات أسئلة الامتحانات الأساسية والمتقدمة، ومهارات المراقبة، والتصحيح، ومنح ومراجعة الدرجات؛ وعلى وجه الخصوص، قامت الوحدة وللمرة الأولى بتدريب موظفي التقييم للصف ١٢ العاملين بنظام الدوام الجزئي، وقد ساهمت هذه الفعاليات في نشر أفضل الممارسات الخاصة بعمليات التقييم في البحرين.

بالإضافة إلى ذلك، ففي شهر نوفمبر ٢٠١١، عقدت الوحدة ملتقى بعنوان "أثر التقييم التربوي من منظور عالمي – البحرين أنموذجًا"،

واستهدف هذا الملتقى قطاع التعليم والتقييم في المملكة. وقد حاضرت في هذا الملتقى، الدكتورة حنان خليفة، رئيس إدارة الأبحاث والمطبوعات في مجموعة الأبحاث والتطوير بجامعة كمبردج، والتي تحدثت عن: "تطوير نموذج لدراسة أثر التقييم الذي تجريه مؤسسة امتحانات عامة، ضمن سياقات التعليم، إضافة إلى عدد من المحاضرين من وزارة التربية والتعليم ووحدة الامتحانات الوطنية، الذين قدموا بعض الأبحاث التي تناولت أثر الامتحانات الوطنية المباشر على الطلبة والأداء المدرسي في البحرين. وقد نال هذا الملتقى إعجاب واستحسان المشاركين وفقًا للتغذية الراجعة.

تولي هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، باعتبارها أحد الأطراف الرئيسة في مشروع إصلاح التعليم، أولويةً قصوى لنشر ثقافة الجودة وبناء القدرات في مؤسسات التعليم والتدريب المهني. وقد عكس نجاح المؤتمر للهيئة، والذي انعقد في فبراير ٢٠١١، والملتقى الأول **لوحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني** المنعقد في مارس ٢٠١٠، الحاجة إلى عقد هذه الفعاليات لمشاركة الخبرات التراكمية لفريق من الخبراء والممارسين في هذا المجال. وبأخذ هذا الأمر في الاعتبار، فقد عقدت الوحدة الملتقى الثاني لها في يناير ٢٠١٢ بحضور عدد من المتحدثين الرئيسيين الذين عرضوا وجهات النظر بشأن أحدث التطورات في قطاع التعليم والتدريب المهني على الصعيدين المحلي والدولي. وقد استند الملتقى إلى الدروس المستقاة من الدورة الأولى للمراجعات من واقع خبرات كل من فرق المراجعة والمؤسسات التدريبية التي تمت مراجعتها. كما استعرض الملتقى تفاصيل التعديلات المقترحة على الإطار العام للمراجعة، وألقى المتحدث الرئيس في الملتقى، السيد مارتن رودز، من المملكة المتحدة، محاضرة عن نماذج التقييم للمؤسسات التعليمية والتدريبية، تضمنت الاستخدام الحديث للتكنولوجيا في تقييم المؤهلات المهنية.

ومنذ انطلاق برنامج مراجعة مؤسسات التدريب في البحرين في عام ٢٠٠٨، قامت وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني بتنفيذ العديد من مبادرات بناء القدرات لمساعدة المؤسسات التدريبية على إجراء عملية المراجعة، ومن ثم تحسين جودة ما يتم تقديمه. توجه الوحدة الدعوة إلى جميع مؤسسات التدريب، بصرف النظر عن حجم المؤسسة أو ترتيبات الترخيص لها، لحضور ورشة عمل قبل موعد إجراء المراجعة لمساعدتها في تنفيذ عملية التقييم الذاتي، واستكمال استمارات التقييم الذاتي للمؤسسة وملف بيانات إنجاز المتدربين. ومن أجل إعداد مؤسسة التدريب لزيارة المراجعة الميدانية، يقوم فريق المراجعة أيضاً بعقد اجتماعات فعالة للتخطيط لزيارة المراجعة مع مسئولي مؤسسة التدريب؛ يتم خلالها استعراض كافة التفاصيل المتعلقة بعملية المراجعة، وتسليط الضوء على الأسئلة الرئيسة التي يصدر فريق المراجعة الأحكام استناداً إليها، وكذلك الأدلة التي تصدر الأحكام بناءً عليها، إلى جانب الرد على أية استفسارات لدى مؤسسة التدريب. كما تكمل هذه الأنشطة، في الغالب، بعقد اجتماعات فردية مع ممثل مؤسسة التدريب – أي الشخص المكلف من المؤسسة بالتواصل مع وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني – لمناقشة الأمور التي تم تسليط الضوء عليها في استمارة التقييم الذاتي للمؤسسة. كما تقدم الوحدة التغذية الراجعة الكتابية بشأن استمارة التقييم الذاتي، والاستمارات ذات الصلة الأخرى بالمؤسسة بصيغة ملخص ما قبل المراجعة، لمساعدة المؤسسة على الاستعداد لعملية المراجعة. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الوحدة التغذية الراجعة للمؤسسات بشأن خطة العمل بعد المراجعة، وتقدم المساعدة الفعالة بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المراجعة.

كما واصلت **وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي** تقديم أنشطة بناء القدرات لمساعدة كافة مؤسسات التعليم العالي على الاستعداد للمراجعة، وتنظيم الفعاليات مثل ورش العمل التي يحاضر فيها خبراء دوليون، وتعد نشاطًا مهمًا يجب على مؤسسات التعليم العالي المشاركة فيه. وفيما يتعلق ببناء القدرات، فقد قامت الوحدة بتنظيم ورش العمل واجتماعات المساندة لعدد ٨ مؤسسات من مؤسسات التعليم العالي التي كان من المقرر إجراء مراجعة برامج الماجستير في إدارة الأعمال لها، وذلك لمساعدة فرق البرامج الأكاديمية بالمؤسسات على إعداد تقارير التقييم الذاتي والأدلة المساندة لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية المعتزم تقديمها إلى الوحدة. كما عقدت الوحدة الاجتماعات المساندة لعدد ٧ مؤسسات من مؤسسات التعليم العالي التي كان من المقرر إجراء المراجعة التبعية المؤسسية لها.

وبخصوص تنظيم الفعاليات، فقد نظمت الوحدة الملتقى الاستشاري على مدار يومين متتاليين بعنوان: "العمل بأسلوب تشاركي لبناء مستقبل البحرين" في شهر أكتوبر ٢٠١١، بمشاركة المسئولين من أعضاء هيئة التدريس والإدارة العليا في مؤسسات التعليم العالي. وقد تم تقسيم الملتقى إلى قسمين، حيث كُرس اليوم الأول لعرض وجهات النظر والمناقشات حول تأثير الدورة الأولى من مراجعة البرامج الأكاديمية على المؤسسات، حيث ألقى أحد أعضاء لجان الخبراء الدوليين في مراجعات برامج البكالوريوس في إدارة الأعمال محاضرة تعكس خبراته المستقاة من منهجية مراجعة البرامج الأكاديمية. علاوة على ذلك، قدمت المؤسسات التي خضعت لعملية مراجعة البرامج الأكاديمية التغذية الراجعة بشأن هذه المراجعات. وفي اليوم الثاني من الملتقى، نُظمت ورش عمل ركزت على استعراض الإطار العام للمراجعة الجديد بعنوان: «مراجعة البرامج في الكلية»، حيث تمت مناقشة المؤشرات الرئيسة والمؤشرات الفرعية المقترحة في الإطار العام للمراجعة.

تسلط نتائج مجموعة البرامج الأكاديمية التي قامت الوحدة بمراجعتها منذ عام ٢٠٠٩، الضوء على ضرورة الحاجة إلى تطوير قدرة مؤسسات التعليم العالي على تطوير، واستخدام وتقييم مخرجات التعلم على مستوى البرامج والدورات على حد سواء، لما لهذا الأمر من أهمية بالغة للمملكة وهي بصدد وضع وتنفيذ الإطار الوطني للمؤهلات. وتماشياً مع هذه الجهود، قامت الوحدة بتنظيم ورشة عمل على مدار يومين بعنوان: «تطوير أهداف ومخرجات التعلم للبرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية» في شهر مايو ٢٠١٢، حيث استعرضت الوحدة

في بدايتها الإطار العام للمراجعة الجديد بعنوان: «مراجعة البرامج في الكلية»، إضافة إلى النتائج الرئيسة للدورة الأولى من المراجعات فيما يتعلق بمخرجات التعلم، ثم ناقشت الدكتورة هيلين مارشال من جامعة جلامورجان بالمملكة المتحدة، مصطلحات «أغراض»، و«أهداف» ومخرجات التعلم المطلوبة»، إلى جانب تعريف، وسياق واستخدام، والفروق بين هذه المصطلحات، فضلاً عن التركيز على الربط بين مخرجات التعلم والإطار الوطني للمؤهلات. كما تناولت ورشة العمل مجموعة من التمارين العملية المصممة مسبقاً لإشراك المشاركين في تطوير مخرجات التعلم على مستويات دراسية مختلفة، وكذلك الربط بين مخرجات البرنامج والمقررات الدراسية، وربط عمليات التعليم، والتعلم والتقييم بمخرجات التعلم. وتجدر الإشارة إلى أن ورشة العمل هذه قد تم تنظيمها بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني وتمويلها منه.

خطط موجزة ٢٠١٢-٢٠١٣

تعتزم **وحدة مراجعة أداء المدارس** مراجعة جميع المدارس الحكومية للمرة الثانية، ومراجعة كافة المدارس الخاصة على مدى دورة مراجعة مدتها ثلاث سنوات، على أن تستكمل في يناير ٢٠١٥، وستتم إحاطة كافة الأطراف ذات العلاقة بالتعليم في البحرين بمستوى التقدم الذي أحرزته هذه المدارس في دورة المراجعة. وبما أن التقرير السنوي لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب يُعد أحد المكونات الأساسية للمشاركة في هذه المعلومات، فستواصل وحدة مراجعة أداء المدارس إصدار تقارير المراجعة ذات الجودة العالية، والدقيقة والموضوعية بشأن أداء جميع المدارس في المملكة. كما ستواصل الوحدة، من خلال تنظيم الملتقيات وورش العمل، تطبيق أفضل الممارسات المهنية ومشاركة الدروس المستفادة مع جميع القطاعات المعنية بالتعليم.

وبالنظر إلى الأهمية الجوهرية لإجراء المدارس عملية التقييم الذاتي الدقيقة لأدائها، فسوف تقوم الوحدة بصقل مهارات المدارس فيما يتعلق بمحاذاة عمليات تقييم الممارسات مقابل المعايير الواردة في الإطار العام للمراجعة، والتي تطبقها فرق وحدة المراجعة، وذلك بمشاركة أعضاء من المدارس الحكومية والمدارس الخاصة، إضافة إلى مشاركة الخبراء الزائرين المتخصصين في مجال التقييم الذاتي للمدارس.

وفي العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣، ستقوم وحدة مراجعة أداء المدارس، بمراجعة ٦١ مدرسة حكومية ضمن الدورة الثانية من المراجعات، و٢٠ مدرسة خاصة ضمن الدورة الأولى من مراجعة أداء المدارس الخاصة، إضافة إلى إجراء زيارات المتابعة لعدد ٢٣ مدرسة للتعرف على مستوى التقدم الذي أحرزته المدارس الحائزة على تقدير «غير ملائم» في دورات مراجعات المدارس الحكومية والخاصة.

وخلال العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣، ستقوم **وحدة الامتحانات الوطنية**، وحسب الخطة المعتمدة، بإجراء الامتحانات الوطنية لجميع طلبة الصفوف: الثالث، والسادس والتاسع، وللمرة الأولى لجميع طلبة الصف الثاني عشر (الثالث الثانوي) في مواد: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية وحل المشكلات. في حين يكون الأمر متروكًا للمدارس الخاصة بشأن إبداء رغبتهم في أداء هذه الامتحانات، فإن أداءها سيكون إلزاميًّا لجميع طلبة الصف الثاني عشر في جميع المدارس الحكومية بناءً على اتفاقية التعاون الموقعة بين الهيئة ومجلس التعليم العالي في ٢٠٠٩، كما وأن جامعة البحرين قررت استعمال نتائج امتحانات الصف الثاني عشر لوحدة الامتحانات الوطنية ضمن معايير القبول بها.

وفي إطار الاستعدادات لتنفيذ الامتحانات الوطنية في اللغة الإنجليزية للصف الثالث في عام ٢٠١٤، تعتزم الوحدة إجراء امتحان تمهيدي للصف الثالث في اللغة الإنجليزية، وذلك في وقتٍ واحدٍ من إجراء الامتحانات التمهيدية لجميع المواد الأخرى لطلبة الصفوف الثالث، والسادس والتاسع.

من ناحية أخرى، سوف تقوم وحدة الامتحانات الوطنية بتقديم ورقة بحثية بعنوان: "تقييم أثر الامتحانات الوطنية على المعلمين والطلبة في البحرين"، إلى المؤتمر السنوي الثامن والثلاثين للجمعية الدولية للتقييم التربوي، والمقرر انعقاده في سبتمبر ٢٠١٢ بجمهورية كازاخستان.

بدأت **وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني** إجراء المرحلة الأولى من الدورة الثانية للمراجعات في يناير ٢٠١٢، ومن المقرر استكمال المراحل الأربع الأخرى للدورة الثانية للمراجعات في شهر يونيو ٢٠١٤، حيث ستتم مراجعة حوالي ٢٠ مؤسسة تدريبية جديدة خلال هذه الفترة. كما شهدت الدورة الثانية للمراجعات تطبيق الإطار العام للمراجعة الجديد، والذي يطبق معايير مشابهة للإطار العام للمراجعة المستخدم في الدورة الأولى من المراجعة، بيْد أنه يُعد أكثر وضوحا للمؤسسات والمراجعين على حد سواء، وكذلك أكثر تفصيلاً، وأكثر تركيزاً على أهمية عملية التعلم ومستوى التقدم. وفي العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣، سوف تقوم الوحدة بإجراء مراجعة ٤٠ مؤسسة تدريبية؛ ٣٠ مؤسسة منها مرخصة من وزارة العمل أو تخضع لإشرافها، و١٠ مؤسسات مرخصة من وزارة التربية والتعليم.

وتعتزم الوحدة مواصلة دورها المهم في المساهمة في تحسين مؤسسات التعليم والتدريب المهني في البحرين، وذلك من خلال إجراء عمليات المراجعة، وإعداد تقارير المراجعة الموضوعية، والدقيقة والبناءة لجميع المؤسسات، حيث يمكن من خلال تقارير المراجعة، الاحتفاء بجوانب القوة، ومشاركة الممارسات الجيدة، بل الأهم من ذلك، تحديد الجوانب التي تحتاج إلى تطوير لضمان إحداث التحسينات المستمرة في مؤسسات التعليم والتدريب المهني في البحرين. وأخيراً، ستستمر الوحدة في العمل عن كثب مع شركائها الرئيسيين، وهم: وزارة العمل، ووزارة التربية والتعليم، ومجلس التنمية الاقتصادية، صندوق العمل، (تمكين) والمجلس الأعلى للتدريب المهني للمساهمة في تحسين جودة مؤسسات التعليم والتدريب المهني في المملكة، وعلى وجه الخصوص، سوف تواصل الوحدة توفير البيانات وتحليل التوجهات لهذه المؤسسات المسؤولة عن تقديم خدمات الدعم لقطاع التعليم والتدريب المهني في المملكة (مثل التمكين).

في العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣، سوف تواصل وحدة **مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي** تطبيق الإطار العام للمراجعة الجديد بعنوان: «مراجعة البرامج في الكلية»، حيث ستقوم الوحدة بمراجعة البرامج الأكاديمية في أربع كليات في مجال الصحة، والبرامج الأكاديمية في ست كليات في مجال علوم الحاسب الآلي وتقنية المعلومات، إلى جانب إجراء مراجعة تتبعية مؤسسية لمؤسستين؛ وبهذا يتم استكمال الدورة الأولى من مراجعة الجودة المؤسسية في البحرين، فيما ستواصل الوحدة تنفيذ برامجها الرامية إلى بناء القدرات لمساعدة كافة مؤسسات التعليم العالي على الاستعداد للمراجعة.

وحتى يتسنى بناء القدرات في المملكة، فسوف تقوم الوحدة بتدريب المراجعين المحليين للمشاركة في تنفيذ الإطار العام للمراجعة الجديد بعنوان: «مراجعة البرامج في الكلية»، وتُوجه الدعوة إلى المراجعين المقترحين بصفتهم الشخصية، وليس باعتبارهم ممثلين عن مؤسساتهم أثناء إجراء عمليات المراجعة، وسيتم اختيار المراجعين المحليين من صفوة هيئة التدريس في مجالات تخصصاتهم. وبالتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، سيشمل لفظ «المراجعين المحليين» أعضاءَ هيئة التدريس من البحرينيين والأجانب العاملين في المملكة.

المؤتمر الثاني لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب

من منطلق واجبات الهيئة في نشر ثقافة الجودة والمشاركة المجتمعية والمهنية لنتائج أعمال الهيئة فإن الهيئة تحرص على عمل الندوات والملتقيات السنوية. فإضافة إلى ورش العمل السنوية التي تقوم بها وحدات الهيئة سنويًا والتي تم ذكر بعضها في التقرير، فإن من أهم أعمال الهيئة في هذا المجال المؤتمر الذي تنظمه الهيئة كل عامين، حيث عقد المؤتمر الأول في فبراير ٢٠١١ وكان ملتقى تم الإشادة به على مختلف الأصعدة وقد أحرز مراحل متقدمة من الأهداف التي عني بها. وبناءً عليه فإن الهيئة سوف تنظم مؤتمرها الثاني في شهر فبراير ٢٠١٣ بإذن الله، تحت رعاية كريمة من سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء، في مملكة البحرين. وسيقام على هامش المؤتمر ورش عمل تحضيرية في اليوم الذي يسبق افتتاحه، يليها عقد المؤتمر على مدار يومين، والذي يضم ملتقى «الطاولة المستديرة».

ومن المتوقع أن يستقطب المؤتمر نخبة من كبار المتحدثين، إضافة إلى تقديم العروض وتنظيم ورش العمل، وبمشاركة واسعة من وفود من المدارس، ومؤسسات التدريب المهني، ومؤسسات التعليم العالي ومراكز الامتحانات الوطنية، لاستعراض التحديات والفرص التي تواجه هيئات ضمان الجودة على الأصعدة المحلية، والإقليمية والدولية ضمن فعاليات المؤتمر الذي سيُعقد باللغتين العربية والإنجليزية مع توافر الترجمة.

الملحق

وحدة مراجعة أداء المدارس*

#	المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الأولى ٢٠٠٨-٢٠١١	الأحكام في الدورة الثانية ٢٠١١-٢٠١٤
١	مدرسة آمنة بنت وهب الابتدائية للبنات	١: ممتاز	١: ممتاز
٢	مدرسة عين جالوت الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	١: ممتاز
٣	مدرسة السهلة الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	١: ممتاز
٤	مدرسة حطين الابتدائية للبنين	٢: جيِّد	١: ممتاز
٥	مدرسة خولة الثانوية للبنات	٢: جيِّد	١: ممتاز
٦	مدرسة سمية الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	١: ممتاز
٧	مدرسة المنهل الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	٢: جيِّد
٨	مدرسة السنابس الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	٢: جيِّد
٩	مدرسة زينب الإعدادية للبنات	٢: جيِّد	٢: جيِّد
١٠	مدرسة الزلاق الابتدائية الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ	٢: جيِّد
١١	مدرسة بيت الحكمة الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ	٢: جيِّد
١٢	مدرسة الرفاع الشرقي الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ	٢: جيِّد
١٣	مدرسة رقية الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ	٢: جيِّد
١٤	مدرسة توبلي الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	٢: جيِّد
١٥	مدرسة الرفاع الغربي الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ	٢: جيِّد
١٦	مدرسة زنوبيا الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ	٢: جيِّد
١٧	مدرسة النور الثانوية للبنات	٤: غير ملائم	٢: جيِّد
١٨	مدرسة بوري الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	٣: مرضٍ
١٩	مدرسة حليمة السعدية الإعدادية للبنات	٢: جيِّد	٣: مرضٍ
٢٠	مدرسة حسان بن ثابت الابتدائية للبنين	٢: جيِّد	٣: مرضٍ
٢١	مدرسة مدينة عيسى الإعدادية للبنات	٢: جيِّد	٣: مرضٍ
٢٢	مدرسة مريم بنت عمران الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	٣: مرضٍ
٢٣	مدرسة سبأ الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	٣: مرضٍ
٢٤	مدرسة سافرة الابتدائية الإعدادية للبنات	٢: جيِّد	٣: مرضٍ
٢٥	مدرسة أم أيمن الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	٣: مرضٍ
٢٦	مدرسة عالي الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	٣: مرضٍ
٢٧	مدرسة أحمد العمران الثانوية للبنين	٣: مرضٍ	٣: مرضٍ
٢٨	مدرسة البسيتين الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ	٣: مرضٍ
٢٩	مدرسة اليرموك الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	٣: مرضٍ
٣٠	مدرسة القضيبية الإعدادية للبنين^	٣: مرضٍ	٣: مرضٍ
٣١	مدرسة باربار الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	٣: مرضٍ
٣٢	مدرسة ابن النفيس الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	٣: مرضٍ
٣٣	مدرسة المنامة الثانوية للبنات	٣: مرضٍ	٣: مرضٍ
٣٤	مدرسة خديجة الكبرى الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ	٣: مرضٍ
٣٥	مدرسة عقبة بن نافع الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	٣: مرضٍ
٣٦	مدرسة السنابس الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	٣: مرضٍ
٣٧	مدرسة الشيخ عبدالعزيز بن محمد آل خليفة الثانوية للبنين	٣: مرضٍ	٣: مرضٍ
٣٨	مدرسة أم القرى الابتدائية الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ	٣: مرضٍ
٣٩	مدرسة الرفاع الغربي الثانوية للبنات	٣: مرضٍ	٣: مرضٍ
٤٠	مدرسة يثرب الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ	٣: مرضٍ
٤١	مدرسة الزلاق الابتدائية الإعدادية للبنين	٣: مرضٍ	٣: مرضٍ
٤٢	مدرسة الضياء الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم	٣: مرضٍ
٤٣	مدرسة مدينة حمد الثانوية للبنات	٤: غير ملائم	٣: مرضٍ
٤٤	مدرسة العلاء الحضرمي الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	٤: غير ملائم
٤٥	مدرسة الخليل بن أحمد الإعدادية للبنين	٣: مرضٍ	٤: غير ملائم
٤٦	مدرسة الخميس الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	٤: غير ملائم
٤٧	مدرسة الوادي الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	٤: غير ملائم
٤٨	مدرسة ابن رشد الإعدادية للبنين	٣: مرضٍ	٤: غير ملائم
٤٩	مدرسة سمو الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة الابتدائية الإعدادية للبنين	٣: مرضٍ	٤: غير ملائم
٥٠	مدرسة سترة الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	٤: غير ملائم
٥١	مدرسة طارق بن زياد الإعدادية للبنين	٣: مرضٍ	٤: غير ملائم
٥٢	مدرسة المحرق الثانوية للبنات	١: ممتاز	
٥٣	مدرسة العروبة الابتدائية للبنات	١: ممتاز	
٥٤	مدرسة المتنبي الابتدائية للبنين	١: ممتاز	
٥٥	مدرسة رابعة العدوية الابتدائية للبنات	١: ممتاز	
٥٦	مدرسة الروضة الابتدائية للبنات	١: ممتاز	
٥٧	مدرسة الرفاع الغربي الإعدادية للبنات	١: ممتاز	
٥٨	مدرسة عالي الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	
٥٩	مدرسة الحد الإعدادية الثانوية للبنات	٢: جيِّد	
٦٠	مدرسة الحد الابتدائية للبنين	٢: جيِّد	
٦١	مدرسة الخنساء الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	
٦٢	مدرسة المعرفة الثانوية للبنات	٢: جيِّد	
٦٣	مدرسة القادسية الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	
٦٤	مدرسة الصفا الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	
٦٥	مدرسة السلام الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	
٦٦	مدرسة الجزيرة الابتدائية للبنين	٢: جيِّد	
٦٧	مدرسة المستقبل الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	
٦٨	مدرسة عراد الإعدادية للبنات	٢: جيِّد	
٦٩	مدرسة عراد الابتدائية للبنين	٢: جيِّد	
٧٠	مدرسة عراد الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	
٧١	مدرسة عسكر الابتدائية الإعدادية للبنين	٢: جيِّد	
٧٢	مدرسة أسماء ذات النطاقين الابتدائية الإعدادية للبنات	٢: جيِّد	
٧٣	مدرسة بلقيس الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	
٧٤	مدرسة البلاد القديم الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	
٧٥	مدرسة الرفاع الشرقي الابتدائية للبنين	٢: جيِّد	
٧٦	مدرسة فاطمة الزهراء الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	
٧٧	مدرسة فاطمة بنت أسد الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	
٧٨	مدرسة غرناطة الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	
٧٩	مدرسة حفصة أم المؤمنين الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	
٨٠	مدرسة هاجر الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	
٨١	مدرسة مدينة حمد الابتدائية للبنين	٢: جيِّد	

* التقارير منشورة في الموقع الإلكتروني للهيئة www.qaa.edu.bh

٨٢	مدرسة مدينة حمد الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	
٨٣	مدرسة جو الابتدائية الإعدادية للبنات	٢: جيِّد	
٨٤	مدرسة كرانة الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	
٨٥	مدرسة خالد بن الوليد الابتدائية للبنين	٢: جيِّد	
٨٦	مدرسة المحرق الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	
٨٧	مدرسة النويدرات الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	
٨٨	مدرسة أم سلمة الإعدادية للبنات	٢: جيِّد	
٨٩	مدرسة قلالي الابتدائية للبنين	٢: جيِّد	
٩٠	مدرسة سار الابتدائية للبنين	٢: جيِّد	
٩١	مدرسة سار الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	
٩٢	مدرسة صفية بنت عبدالمطلب الابتدائية الإعدادية للبنات	٢: جيِّد	
٩٣	مدرسة صلاح الدين الأيوبي الابتدائية للبنين	٢: جيِّد	
٩٤	مدرسة السنابس الإعدادية للبنات	٢: جيِّد	
٩٥	مدرسة سترة الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	
٩٦	مدرسة سكينة بنت الحسين الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	
٩٧	مدرسة توبلي الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	
٩٨	مدرسة طليطلة الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	
٩٩	مدرسة أم كلثوم الإعدادية للبنات	٢: جيِّد	
١٠٠	مدرسة الرفاع الغربي الابتدائية للبنين	٢: جيِّد	
١٠١	مدرسة زبيدة الابتدائية للبنات	٢: جيِّد	
١٠٢	مدرسة عالي الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ	
١٠٣	مدرسة أبو العلاء المعري الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	
١٠٤	مدرسة أبو فراس الحمداني الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	
١٠٥	مدرسة أبو صبيع الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	
١٠٦	مدرسة أحمد الفاتح الابتدائية الإعدادية للبنين	٣: مرضٍ	
١٠٧	مدرسة العهد الزاهر الثانوية للبنات	٣: مرضٍ	
١٠٨	مدرسة البسيتين الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	
١٠٩	مدرسة البسيتين الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ	
١١٠	مدرسة الديه الابتدائية الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ	
١١١	مدرسة الدير الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	
١١٢	مدرسة الدير الابتدائية الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ	
١١٣	مدرسة الدراز الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ	
١١٤	مدرسة الهداية الخليفية الثانوية للبنين	٣: مرضٍ	
١١٥	مدرسة الحنينية الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ	
١١٦	مدرسة الحورة الثانوية للبنات	٣: مرضٍ	
١١٧	المعهد الديني الجعفري	٣: مرضٍ	
١١٨	مدرسة الخليج العربي الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ	
١١٩	مدرسة المعامير الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	
١٢٠	مدرسة النبيه صالح الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ	
١٢١	مدرسة النعيم الثانوية للبنين	٣: مرضٍ	
١٢٢	مدرسة القيروان الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ	
١٢٣	مدرسة القدس الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ	
١٢٤	مدرسة السهلة الابتدائية الاعدادية للبنين	٣: مرضٍ	
١٢٥	مدرسة الأندلس الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ	
١٢٦	مدرسة الحد الابتدائية الإعدادية للبنين	٣: مرضٍ	
١٢٧	مدرسة الإمام علي الابتدائية الإعدادية للبنين	٣: مرضٍ	
١٢٨	مدرسة الإمام الطبري الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	
١٢٩	مدرسة الخوارزمي الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	
١٣٠	مدرسة النزهة الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ	
١٣١	مدرسة الرشيد الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	
١٣٢	مدرسة الرازي الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	
١٣٣	مدرسة الروضة الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	
١٣٤	مدرسة عمار بن ياسر الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	
١٣٥	مدرسة أوال الإعدادية للبنين	٣: مرضٍ	
١٣٦	مدرسة باربار الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ	
١٣٧	مدرسة البديع الابتدائية الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ	
١٣٨	مدرسة الدراز الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ	
١٣٩	مدرسة الرفاع الشرقي الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ	
١٤٠	مدرسة فاطمة بنت الخطاب الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ	
١٤١	مدرسة مدينة حمد الإعدادية الثانوية للبنات	٣: مرضٍ	
١٤٢	مدرسة ابن سينا الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	
١٤٣	مدرسة ابن طفيل الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	
١٤٤	مدرسة الإمام مالك بن أنس الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	
١٤٥	مدرسة مدينة عيسى الإعدادية للبنين	٣: مرضٍ	
١٤٦	مدرسة جد حفص الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	
١٤٧	مدرسة جد حفص الثانوية الصناعية للبنين	٣: مرضٍ	
١٤٨	مدرسة جد حفص الثانوية للبنات	٣: مرضٍ	
١٤٩	مدرسة نسيبة بنت كعب الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ	
١٥٠	مدرسة عمر بن عبدالعزيز الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	
١٥١	مدرسة أميمة بنت النعمان الثانوية التجارية للبنات	٣: مرضٍ	
١٥٢	مدرسة أسامة بن زيد الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	
١٥٣	مدرسة قرطبة الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ	
١٥٤	المعهد الديني الابتدائي	٣: مرضٍ	
١٥٥	مدرسة الرفاع الإعدادية للبنين	٣: مرضٍ	
١٥٦	مدرسة سعد بن أبي وقاص الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	
١٥٧	مدرسة سار الثانوية للبنات	٣: مرضٍ	
١٥٨	مدرسة سلماباد الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ	
١٥٩	مدرسة سند الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	
١٦٠	مدرسة سند الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ	
١٦١	مدرسة شهركان الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ	
١٦٢	مدرسة شهركان الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ	
١٦٣	مدرسة سترة الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ	
١٦٤	مدرسة سترة الثانوية للبنات	٣: مرضٍ	
١٦٥	مدرسة بدر الكبرى الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم	
١٦٦	مدرسة عالي الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم	

١٦٧	مدرسة عبدالرحمن الداخل الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم	
١٦٨	مدرسة عبد الرحمن الناصر الابتدائية الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم	
١٦٩	مدرسة أبو بكر الصديق الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم	
١٧٠	مدرسة الدراز الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم	
١٧١	مدرسة الفارابي الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم	
١٧٢	مدرسة الإمام الغزالي الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم	
١٧٣	مدرسة الاستقلال الثانوية للبنات	٤: غير ملائم	
١٧٤	مدرسة الجابرية الثانوية الصناعية للبنين	٤: غير ملائم	
١٧٥	مدرسة الجسرة الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم	
١٧٦	مدرسة المحرق الثانوية للبنين	٤: غير ملائم	
١٧٧	مدرسة السلمانية الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم	
١٧٨	مدرسة التعاون الثانوية للبنين	٤: غير ملائم	
١٧٩	مدرسة عراد الابتدائية الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم	
١٨٠	مدرسة البلاد القديم الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم	
١٨١	مدرسة بوري الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم	
١٨٢	مدرسة البديع الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم	
١٨٣	مدرسة الرفاع الشرقي الثانوية للبنين	٤: غير ملائم	
١٨٤	مدرسة مدينة حمد الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم	
١٨٥	مدرسة مدينة حمد الثانوية للبنين	٤: غير ملائم	
١٨٦	مدرسة مدينة عيسى الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم	
١٨٧	مدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنين	٤: غير ملائم	
١٨٨	مدرسة الوفاء الثانوية للبنات	٤: غير ملائم	
١٨٩	مدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنات	٤: غير ملائم	
١٩٠	مدرسة جابر بن حيان الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم	
١٩١	مدرسة جد حفص الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم	
١٩٢	مدرسة كرزكان الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم	
١٩٣	مدرسة عمر بن الخطاب الابتدائية الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم	
١٩٤	مدرسة عثمان بن عفان الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم	
١٩٥	المعهد الديني الإعدادي الثانوي	٤: غير ملائم	
١٩٦	مدرسة سافرة الابتدائية الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم	
١٩٧	مدرسة سماهيج الابتدائية الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم	
١٩٨	مدرسة الشيخ عيسى بن علي آل خليفة الثانوية للبنين	٤: غير ملائم	
١٩٩	مدرسة الشيخ محمد بن عيسى الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم	
٢٠٠	مدرسة الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة الثانوية الصناعية للبنين	٤: غير ملائم	
٢٠١	معهد الشيخ خليفة بن سلمان للتكنولوجيا	٤: غير ملائم	
٢٠٢	مدرسة أم الحصم الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم	

#	المدارس الخاصة التي تمت مراجعتها في الفترة * ٢٠١١-٢٠١٢	المرحلة	الأحكام
١	المدرسة البريطانية في البحرين	الصف ١ – ١٣	١: ممتاز
٢	مدرسة سانت كريستوفر	الصف ١ – ١٣	١: ممتاز
٣	مدارس المعارف الحديثة	الصف ١ – ١٢	٢: جيِّد
٤	مدرسة نادين	الصف ١ – ٦	٢: جيِّد
٥	مدرسة النخيل الابتدائية	الصف ١ – ٦	٢: جيِّد
٦	مدرسة الروابي	الصف ١ – ٩	٣: مرضٍ
٧	مدرسة لؤلؤة الخليج العربي	الصف ١ – ١٢	٣: مرضٍ
٨	مدرسة دلمون	الصف ١ – ٦	٣: مرضٍ
٩	مدارس الشرق الأوسط التعليمية	الصف ١ – ١٢	٣: مرضٍ
١٠	المدرسة الهندية الجديدة	الصف ١ – ١٢	٣: مرضٍ
١١	مدرسة التعليم النوعي	الصف ١ – ٩	٣: مرضٍ
١٢	مدرسة بوابة المعالي الخاصة	الصف ١ – ٦	٤: غير ملائم
١٣	مدرسة السنابل الخاصة	الصف ١ – ٦	٤: غير ملائم
١٤	مدرسة المواهب العالمية والأطفال – المنامة	الصف ١ – ١٢	٤: غير ملائم

زيارات المتابعة للمدارس الحكومية التي حصلت على حكم «غير ملائم» **

#	المدارس الحكومية التي خضعت لزيارة المتابعة في عامي ٢٠١١-٢٠١٢	زيارة المتابعة الأولى	زيارة المتابعة الثانية
١	مدرسة البلاد القديم الإعدادية للبنين	قيّد التقدم	تقدم كافٍ
٢	مدرسة الاستقلال الثانوية للبنات	قيّد التقدم	تقدم كافٍ
٣	مدرسة الوفاء الثانوية للبنات	قيّد التقدم	تقدم كافٍ
٤	مدرسة مدينة حمد الإعدادية للبنين	قيّد التقدم	تقدم كافٍ
٥	مدرسة مدينة عيسى الابتدائية للبنين	قيّد التقدم	تقدم كافٍ
٦	مدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنات	قيّد التقدم	تقدم كافٍ
٧	مدرسة جابر بن حيان الابتدائية للبنين	قيّد التقدم	تقدم كافٍ
٨	مدرسة عمر بن الخطاب الابتدائية الإعدادية للبنين	قيّد التقدم	تقدم كافٍ
٩	مدرسة سافرة الابتدائية الإعدادية للبنين	قيّد التقدم	تقدم كافٍ
١٠	مدرسة أم الحصم الابتدائية للبنين	قيّد التقدم	تقدم كافٍ
١١	مدرسة عبد الرحمن الناصر الابتدائية الإعدادية للبنين	تقدم غير كافٍ	تقدم كافٍ
١٢	مدرسة الفارابي الإعدادية للبنين	تقدم غير كافٍ	تقدم كافٍ
١٣	مدرسة الجسرة الابتدائية للبنين	تقدم غير كافٍ	تقدم كافٍ
١٤	مدرسة السلمانية الإعدادية للبنين	تقدم غير كافٍ	تقدم كافٍ
١٥	مدرسة التعاون الثانوية للبنين	تقدم غير كافٍ	تقدم كافٍ

* التقارير منشورة في الموقع الإلكتروني للهيئة www.qaa.edu.bh

** التقارير غير منشورة في الموقع الإلكتروني للهيئة

١٦	مدرسة بدر الكبرى الابتدائية للبنين	تقدم غير كافٍ	تقدم كافٍ
١٧	مدرسة الشيخ عيسى بن علي آل خليفة الثانوية للبنين	تقدم غير كافٍ	تقدم كافٍ
١٨	مدرسة الشيخ محمد بن عيسى الابتدائية للبنين	تقدم غير كافٍ	تقدم كافٍ
١٩	مدرسة جد حفص الإعدادية للبنين	قيّد التقدم	قيّد التقدم
٢٠	مدرسة عثمان بن عفان الإعدادية للبنين	تقدم غير كافٍ	قيّد التقدم
٢١	مدرسة عالي الإعدادية للبنين	تقدم كافٍ	–
٢٢	مدرسة أبوبكر الصديق الابتدائية للبنين	تقدم كافٍ	–
٢٣	مدرسة الدراز الإعدادية للبنين	تقدم كافٍ	–
٢٤	مدرسة بوري الابتدائية للبنين	تقدم كافٍ	–
٢٥	مدرسة عبدالرحمن الداخل الإعدادية للبنين	قيّد التقدم	
٢٦	مدرسة البديع الابتدائية للبنين	قيّد التقدم	
٢٧	مدرسة الإمام الغزالي الإعدادية للبنين	قيّد التقدم	
٢٨	مدرسة الجابرية الثانوية الصناعية للبنين	قيّد التقدم	
٢٩	مدرسة المحرق الثانوية للبنين	قيّد التقدم	
٣٠	مدرسة الرفاع الشرقي الثانوية للبنين	قيّد التقدم	
٣١	مدرسة مدينة حمد الثانوية للبنين	قيّد التقدم	
٣٢	مدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنين	قيّد التقدم	
٣٣	المعهد الديني الإعدادي الثانوي للبنين	قيّد التقدم	
٣٤	مدرسة الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة الثانوية الصناعية للبنين	قيّد التقدم	
٣٥	معهد الشيخ خليفة بن سلمان للتكنولوجيا	قيّد التقدم	
٣٦	مدرسة عراد الابتدائية الإعدادية للبنين	تقدم غير كافٍ	
٣٧	مدرسة كرزكان الابتدائية للبنين	تقدم غير كافٍ	
٣٨	مدرسة سماهيج الابتدائية الإعدادية للبنين	تقدم غير كافٍ	

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني *

#	اسم المؤسسة	الحكم في الدورة الأولى للمراجعة	الحكم في زيارة إعادة المراجعة	الحكم في الدورة الثانية للمراجعة
١	معهد العلوم المالية (كابيتال نولدج)	٢: جيّد	–	١: ممتاز
٢	مركز المشرق العربي للتدريب (AETC)	٣: مرضٍ	–	١: ممتاز
٣	معهد المعلم	٣: مرضٍ	–	٢: جيّد
٤	مركز تدريب – إرنست و يونغ	٣: مرضٍ	–	٢: جيّد
٥	معهد جولدن ترست للتدريب الإداري والتجاري والاستشارات	٣: مرضٍ	–	٢: جيّد
٦	معهد الخليج لدراسات التأمين	٣: مرضٍ	–	٢: جيّد
٧	معهد آر آر سي الشرق الأوسط	٣: مرضٍ	–	٢: جيّد
٨	مركز السلامة للتدريب والاستشارات	٣: مرضٍ	–	٢: جيّد
٩	معهد فكتوري للتدريب والتطوير	٣: مرضٍ	–	٢: جيّد
١٠	مركز البحرين العالمي لتطوير تجارة التجزئة (بيرد)	٢: جيّد	–	٣: مرضٍ
١١	معهد البناء للتدريب	٣: مرضٍ	–	٣: مرضٍ
١٢	معهد التفوق لحلول التدريب	٣: مرضٍ	–	٣: مرضٍ
١٣	معهد فلكس ترين للتدريب والتطوير	٣: مرضٍ	–	٣: مرضٍ
١٤	آفاق لتنمية الموارد البشرية	٣: مرضٍ	–	٣: مرضٍ
١٥	مركز آي ديزاين للتدريب	٣: مرضٍ	–	٣: مرضٍ
١٦	المعهد الوطني للتكنولوجيا	٣: مرضٍ	–	٤: غير ملائم
١٧	مركز تدريب جمعية المهندسين البحرينية	٤: غير ملائم	–	٤: غير ملائم
١٨	مركز نيوفارتس للتدريب	–	–	٢: جيّد
١٩	القبعة الصفراء للتدريب	–	–	٢: جيّد
٢٠	معهد بيوتي فيس	–	–	٣: مرضٍ
٢١	تطوير الأداء البشري	–	–	٣: مرضٍ
٢٢	استثمار للتدريب والتطوير	–	–	٣: مرضٍ
٢٣	نوفوتك للتدريب	–	–	٤: غير ملائم
٢٤	بريدج لحلول التدريب	٤: غير ملائم	٣: مرضٍ	
٢٥	مركز مهارات اللغة الإنجليزية	٤: غير ملائم	٣: مرضٍ	
٢٦	مجموعة طلال أبو غزالة للتدريب	٤: غير ملائم	٣: مرضٍ	
٢٧	مركز لندن للتدريب	٤: غير ملائم	٣: مرضٍ	
٢٨	معهد نيوهورايزن لتدريب الكمبيوتر	٤: غير ملائم	٣: مرضٍ	
٢٩	معهد نيوفجن للتدريب	٤: غير ملائم	٣: مرضٍ	
٣٠	المعهد الأوربي	٤: غير ملائم	٣: مرضٍ	
٣١	تايلوس للتنمية البشرية	٤: غير ملائم	٣: مرضٍ	
٣٢	معهد المحترفون للتدريب	٤: غير ملائم	٣: مرضٍ	
٣٣	مركز المير للتدريب	٤: غير ملائم	٣: مرضٍ	
٣٤	أبتك لتعليم الكمبيوتر	٤: غير ملائم	٣: مرضٍ	
٣٥	معهد البحرين	٤: غير ملائم	٣: مرضٍ	
٣٦	مركز البحرين لريادة الأعمال والتكنولوجيا	٤: غير ملائم	٣: مرضٍ	
٣٧	مركز التنمية الإدارية	٤: غير ملائم	٤: غير ملائم	
٣٨	أكاديمية الخليج لتنمية الموارد البشرية	٤: غير ملائم	٤: غير ملائم	
٣٩	معهد حنان للتدريب	٤: غير ملائم	٤: غير ملائم	
٤٠	معهد الحياة لتنمية الموارد البشرية	٤: غير ملائم	٤: غير ملائم	
٤١	مركز منتسوري – البحرين	١: ممتاز	–	
٤٢	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	٢: جيّد	–	
٤٣	معهد البحرين للضيافة والتجزئة	٢: جيّد	–	
٤٤	مركز بيرلتز – البحرين	٢: جيّد	–	
٤٥	المركز البريطاني للغات	٢: جيّد	–	
٤٦	معهد العاصمة	٢: جيّد	–	
٤٧	مركز دار المعرفة	٢: جيّد	–	
٤٨	مركز جنتك للتدريب و التطوير	٢: جيّد	–	
٤٩	معهد عالم الخليج للتطوير الوظيفي والجودة	٢: جيّد	–	
٥٠	معهد كومون البحرين	٢: جيّد	–	
٥١	المعهد الوطني للتدريب الصناعي	٢: جيّد	–	
٥٢	مركز سيلفان التعليمي	٢: جيّد	–	
٥٣	مركز أيه.آي.تي	٣: مرضٍ	–	
٥٤	مركز البديل للتدريب والتطوير	٣: مرضٍ	–	
٥٦	معهد الأمجاد	٣: مرضٍ	–	
٥٥	معهد الجزيرة الحديث	٣: مرضٍ	–	
٥٧	معهد المحيط	٣: مرضٍ	–	
٥٨	المركز الأمريكي للثقافة والتعليم	٣: مرضٍ	–	
٥٩	معهد البحرين للتدريب	٣: مرضٍ	–	
٦٠	معهد بيت التعليم	٣: مرضٍ	–	
٦١	معهد دينا للتكنولوجيا	٣: مرضٍ	–	
٦٢	مركز التصميم التكنولوجي للتدريب	٣: مرضٍ	–	
٦٣	معهد داينمكس للتدريب	٣: مرضٍ	–	

* التقارير منشورة في الموقع الإلكتروني للهيئة www.qaa.edu.bh

٦٤	معهد المجموعة المتخصصة للتدريب	٣: مرضٍ	–	
٦٥	معهد جلوبال للعلوم الإدارية	٣: مرضٍ	–	
٦٦	شركة الخليج للحاسبات الآلية	٣: مرضٍ	–	
٦٧	معهد الخليج الدولي	٣: مرضٍ	–	
٦٨	المركز الصناعي النفطي لخدمات التدريب	٣: مرضٍ	–	
٦٩	معهد ليدرز للتدريب والتطوير	٣: مرضٍ	–	
٧٠	مركز التحدث بسهولة	٣: مرضٍ	–	
٧١	المعهد الحديث للعلوم والكمبيوتر	٣: مرضٍ	–	
٧٢	أوشو للتدريب	٣: مرضٍ	–	
٧٣	مركز بروجاكس للتدريب	٣: مرضٍ	–	
٧٤	مركز النجاح للتدريب	٣: مرضٍ	–	
٧٥	معهد الأضواء	٤: غير ملائم	–	
٧٦	معهد الأوائل	٤: غير ملائم	–	
٧٧	معهد المدينة للتدريب وتنمية الموارد البشرية	٤: غير ملائم	–	
٧٨	معهد المورد	٤: غير ملائم	–	
٧٩	معهد انجلش بلس	٤: غير ملائم	–	
٨٠	معهد أكسبرتس للتدريب	٤: غير ملائم	–	
٨١	الخط السريع لاستشارات التدريب والتطوير	٤: غير ملائم	–	
٨٢	آي تي كامب إنترناشونال	٤: غير ملائم	–	
٨٣	معهد برستيج لتدريب الموارد البشرية	٤: غير ملائم	–	

المراكز الثقافية

١	معهد البحرين للموسيقى	١: ممتاز	–
٢	المدرسة للفنون	٢: جيِّد	–
٣	معهد البحرين للبالية	٢: جيِّد	–
٤	معهد الحياة في الموسيقى	٢: جيِّد	–
٥	المعهد الهندي للفنون الأدائية	٣: مرضٍ	–
٦	مركز كلابون للفنون	٤: غير ملائم	–

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي
المراجعات المؤسسية[١] [٢]

#	اسم المؤسسة	عدد التزكيات	عدد التأكيدات	عدد التوصيات
١	الجامعة العربية المفتوحة – البحرين	٦	٣	١٥
٢	معهد بيرلا للتكنولوجيا	٤	٣	١٧
٣	الجامعة الملكية للبنات	٣	٢	١٩
٤	جامعة دلون	٠	٩	٣٢
٥	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا – جامعة البحرين الطبية	٥	٩	٢٣
٦	معهد نيويورك للتكنولوجيا – البحرين	٠	١	٤٢
٧	الجامعة الخليجية	١	٤	٤٠
٨	جامعة العلوم التطبيقية	٢	٧	٣٤
٩	جامعة أما العالمية – البحرين	٠	٠	٤٧
١٠	كلية البحرين الجامعية	٢	٢	٤١
١١	جامعة المملكة	١	٣	٣٦
١٢	الجامعة الأهلية	٩	١٢	٢٤
١٣	جامعة البحرين	١٥	١٢	١٧
١٤	بوليتكنك البحرين	٧	٣	١٨

الدورة الأولى
مراجعة البرامج الأكاديمية[٣]
لبرامج البكالوريوس في إدارة الأعمال

#	اسم المؤسسة	عدد المعايير المستوفاة	الاستنتاج	الاستنتاج في المراجعات التتبعية	الاستنتاج في زيارات إعادة المراجعة
١	جامعة المملكة	١	غير جدير بالثقة		قدرٌ محدود من الثقة ٣مؤشرات) (مستوفاة
٢	جامعة دلون	١	غير جدير بالثقة		قدرٌ محدود من الثقة مؤشران) (مستوفان
٣	جامعة أما العالمية- البحرين	١	غير جدير بالثقة		غير جدير بالثقة مؤشر واحد) (مستوفى
٤	معهد نيويورك للتكنولوجيا – البحرين	١	غير جدير بالثقة		غير جدير بالثقة مؤشر واحد) (مستوفى
٥	جامعة العلوم التطبيقية	٢	قدرٌ محدود من الثقة	تم استيفاء التوصيات بنجاح (٤ مؤشرات مستوفاة)	
٦	كلية البحرين الجامعية	٢	قدرٌ محدود من الثقة	تم استيفاء التوصيات بنجاح (٤ مؤشرات مستوفاة)	

[١] التقارير منشورة في الموقع الإلكتروني للهيئة www.qaa.edu.bh

[٢] إن عدد التزكيات و/أو التأكيدات و/أو التوصيات لا يعتبر مقياسًا مباشرًا نهائيًا لجودة المؤسسة. فالتزكيات: جوانب القوة، التأكيدات: الجوانب التي تحتاج إلى تطوير وتوصلت إليها المؤسسة من خلال عملية التقييم الذاتي، والتوصيات: الجوانب التي تحتاج إلى تطوير وتوصلت إليها لجنة المراجعة.

[٣] التقارير منشورة في الموقع الإلكتروني للهيئة www.qaa.edu.bh

٧	الجامعة الخليجية	٣	قدرٌ محدود من الثقة	لم يتم استيفاء التوصيات بشكل مرضٍ	
٨	الجامعة الأهلية	٤	جدير بالثقة		
٩	جامعة البحرين	٤	جدير بالثقة		
١٠	الجامعة العربية المفتوحة – البحرين	٤	جدير بالثقة		
١١	الجامعة الملكية للبنات	٤	جدير بالثقة		
١٢	معهد بيرلا للتكنولوجيا	٣	قدرٌ محدود من الثقة	–	–

البكالوريوس في القانون

#	اسم المؤسسة	عدد المعايير المستوفاة	الاستنتاج	الاستنتاج في المراجعات التتبعية
١	جامعة البحرين	٤	جدير بالثقة	
٢	جامعة العلوم التطبيقية	٣	قدرٌ محدود من الثقة	تم استيفاء التوصيات بنجاح (٤ مؤشرات مستوفاة)
٣	جامعة المملكة	٢	قدرٌ محدود من الثقة	تم استيفاء التوصيات بنجاح (٤ مؤشرات مستوفاة)
٤	جامعة دلون	٠	غير جدير بالثقة	
٥	الجامعة الخليجية	٠	غير جدير بالثقة	

الماجستير في تقنية المعلومات

#	اسم المؤسسة	عدد المعايير المستوفاة	الاستنتاج
١	الجامعة الأهلية	٤	جدير بالثقة
٢	جامعة دلون	٠	غير جدير بالثقة
٣	الجامعة الخليجية	٠	غير جدير بالثقة
٤	جامعة أما العالمية – البحرين	٠	غير جدير بالثقة
٥	معهد نيويورك للتكنولوجيا – البحرين	٠	غير جدير بالثقة

الماجستير في إدارة الأعمال

#	اسم المؤسسة	عدد المعايير المستوفاة	الاستنتاج
١	الجامعة الأهلية	٤	جدير بالثقة
٢	جامعة البحرين	٤	جدير بالثقة
٣	الجامعة العربية المفتوحة – البحرين	٣	قدرٌ محدود من الثقة
٤	كلية البحرين الجامعية	٣	قدرٌ محدود من الثقة
٥	جامعة العلوم التطبيقية	٢	قدرٌ محدود من الثقة
٦	جامعة دلون	١	غير جدير بالثقة
٧	جامعة أما العالمية – البحرين	١	غير جدير بالثقة
٨	الجامعة الخليجية	١	غير جدير بالثقة

الدورة الثانية
مراجعات البرامج في الكلية
كلية الطب

#	اسم المؤسسة	عدد المعايير المستوفاة	الاستنتاج
١	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا – جامعة البحرين الطبية	٤	جدير بالثقة
٢	جامعة أما العالمية – البحرين	٠	غير جدير بالثقة